انعكاسات الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية (2007)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:
بولنوار ايناس لينا

إشراف الأستاذة:
د. بن دادة كلثوم

لجنة المناقشة:

أ. ابتسام أوعشرين..... رئيسا
أ. بن دادة كلثوم..... مشرفا ومقررا
أ. سامي كعبش..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

{يَأيُهَا الَّذِين ءَامَنُوا إذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فَي الْمَجَلِسِ يَفْسَحِ اللّهُ لَكُمْ وإذا قِيل انشُزُا فَانشُزوا يَرْفَعِ اللهُ الَّذِيْنِ آمَنوا مِنكُمْ والّذِيْنَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجاتٍ}

{المجادلة: 11}

الحمد لله اولا واخرا، الذي منه التوفيق والسداد، به نستعين في كل امر بكل فرح وامتنان، أتوجه بأصدق التحيات وأعمق التقدير لاستاذتي الدكتورة بن دادة كلثوم الفاضلة التي أظهرت لي الطريق نحو العلم والتعلم، وسخّرت جهدها ووقتها لمساعدتي في إنجاز مذكرتي. بفضلها، استطعت تحقيق هذا الإنجاز وتطوير مهاراتي ومعرفتي بشكل كبير.

كما أرغب في توجيه الشكر العميق لمدرستي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة التي كانت دوما منارة للعلم والمعرفة.

شكراً لكم من القلب، لجهودكم الجبارة وتفانيكم في دعمي وتحفيزي، ولن يكون هذا الإنجاز ممكنًا من دونكم. أتمنى أن تبقى هذه العلاقات القوية والمتينة مستمرة، وأن نشارك معًا المزيد من النجاحات والإنجازات في المستقبل.

إهداء

بكل فخر وامتنان، أهدي مذكرتي إلى من أحب، وإلى قلوبهم التي تنبض بالحب والتفاني. لأمي العزيزة، التي روتني بدفء حنانها وألهمتني بقوة صبرها، أهدي كلمات الشكر والامتنان على رحلة الحب والتضحية التي مررت بها معي، دمتِ نور حياتي وملاذي الدائم صباح.

لأخوتي، نور جيهان أغلى ما في حياتي ومحمد سندي الصديقة الوفية نورهان، أهدي أعمق المشاعر وأعظم الامتنان على وقوفهم المستمر ودعمهم اللا متناهي.

وأخيرًا، لنفسي، الرحّالة في طريق العلم والمعرفة، أهدي باقة من الأمل والإصرار على الاستمرار في البحث والتعلم، متمنيًا أن تكون هذه المذكرة بداية رحلة ممتعة نحو تحقيق الأحلام والتأثير الإيجابي في عالمنا.

في النهاية، أهدي هذه المذكرة إلى كل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز، وإلى كل من يحملون الأمل في قلوبهم ويسعون لتحقيق التغيير والتقدم في حياتهم وحياة الآخرين.

ملخص الدراسة:

منذ عام 2007، تسبب الانقسام السياسي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، عقب سيطرة حماس على قطاع غزة، في تعميق الانقسامات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية. هذا الانقسام أضعف القدرة الفلسطينية على التفاوض مع إسرائيل بفعالية، مما أدى إلى تعثر عملية السلام وتقليل فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود 1967، مع استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وتكريس الاحتلال.

على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، أدى الحصار المفروض على قطاع غزة إلى تدهور الأوضاع المعيشية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما زاد من معاناة الشعب الفلسطيني. كما أن هذه الأزمات عمقت الانقسامات الداخلية وساهمت في تفاقم الأزمات الإنسانية.

على المستوى الإقليمي، استغلت بعض الدول حالة الانقسام لتعزيز نفوذها في المنطقة، حيث دعمت أطرافاً فلسطينية محددة لخدمة مصالحها الجيوسياسية. هذه التدخلات الإقليمية والدولية عقدت المشهد الفلسطيني وزادت من صعوبة تحقيق المصالحة الوطنية.

ورغم المحاولات المتعددة لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، إلا أن العقبات الرئيسية ما زالت قائمة، منها انعدام الثقة بين الفصائل والخلافات حول السياسات والأمن. وهذا الانقسام يشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق وحدة فلسطينية حقيقية تشمل جميع الفلسطينيين في الداخل والخارج.

لتجاوز هذه التحديات، يجب على القيادات الفلسطينية تعزيز الحوار الوطني الشامل والعمل على بناء الثقة بين الفصائل المختلفة. كما يجب على المجتمع الدولي والدول العربية دعم هذه الجهود للمصالحة والمساهمة في خلق بيئة ملائمة لتحقيق الوحدة الوطنية. في النهاية، إن إنهاء الانقسام الفلسطيني هو خطوة أساسية لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة، وهو أيضاً ضرورة استراتيجية لتعزيز الموقف الفلسطيني على الساحة الدولية ومواجهة التحديات المشتركة.

Abstract:
Since 2007, the political division between Fatah and Hamas, following Hamas's takeover of the Gaza Strip, has deepened internal divisions among Palestinian factions. This split has weakened negotiations with Israel and reduced the chances of establishing an independent Palestinian state within the 1967 borders, amid ongoing Israeli settlement expansion.
Socially and economically, the blockade on Gaza has worsened living conditions, increasing unemployment and poverty, and aggravating humanitarian crises. Regionally, some countries have taken advantage of this division to enhance their influence by supporting specific factions, complicating reconciliation efforts.
Despite attempts at reconciliation, obstacles remain, including a lack of trust and political disagreements. Achieving genuine national unity is essential for representing all Palestinians and overcoming these challenges. Palestinian leaders need to promote national dialogue and build trust, while the international community should support reconciliation efforts. Ending the division is vital for fulfilling Palestinian aspirations for freedom and strengthening their international position.

خطة الدراسة

مقدمة

الإطار العام للدراسة

1. هيكل البحث
2. المشكلة البحثية
3. الفرضيات
4. أهمية الدراسة
5. الأهمية العلمية والعملية
6. أسباب اختيار الموضوع
7. مجالات الدراسة
8. الأدبيات والدراسات السابقة
9. مناهج الدراسة واقترابتها
10. مفاهيم الاجرائية للدراسة

الفصل الأول: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية

تمهيد

المبحث الأول: أهمية الموقع الاستراتيجي لدولة فلسطين

المطلب الأول: موقع دولة فلسطين

المطلب الثاني: الاهمية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

المبحث الثاني: خلفيات القضية الفلسطينية: من وعد بلفور إلى الصراع الاسرائيلي

المطلب الأول: الخلفية التاريخية

المطلب الثاني: الحروب العربية الاسرائيلية

المبحث الثالث: الوضع الداخلي الفلسطيني

المطلب الأول: مسار السلطة الفلسطينية

المطلب الثاني: النظام السياسي الفلسطيني

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: تاريخ الانقسام السياسي الفلسطيني

المبحث الأول: مظاهر الانقسام السياسي الفلسطيني

المطلب الأول: مفهوم الانقسام الفلسطيني وجذوره

المطلب الثاني: أسباب الانقسام الداخلي ودوافعه

المطلب الثالث: مراحل الانقسام السياسي الفلسطيني

المبحث الثاني: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

المطلب الاول: نشأة حركة فتح

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف حركة فتح

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لحركة التحرير الفلسطيني

المبحث الثالث: حركة المقاومة الاسلامية (حماس)

المطلب الأول: ظروف نشأة حركة حماس

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف حركة حماس

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لحركة حماس

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: مستقبل القضية في إطار الصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس

المبحث الأول: أثر الانقسام السياسي الداخلي على القضية الفلسطينية

المطلب الأول: أثر الانقسام الفلسطيني على المشروع الوطني

المطلب الثاني: أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث: أثر الانقسام الفلسطيني على الدبلوماسية الفلسطينية وسياستها الخارجية

المبحث الثاني: مواقف الدول من الانقسام الفلسطيني

المطلب الاول: المواقف الدولية من الانقسام

المطلب الثاني: مواقف الدول العربية من الانقسام الفلسطيني

المبحث الثالث: المساعي المختلفة للمصالحة والعراقيل

المطلب الأول: المساعي المختلفة للمصالحة وانهاء الانقسام

المطلب الثاني: العراقيل التي تعترض المصالحة الوطنية الفلسطينية

سيناريوهات المستقبلية للانقسام الفلسطيني

خلاصة الفصل الثالث

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الانقسام الفلسطيني الذي حدث بين الفصائل الفلسطينية الرئيسية، فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة، منذ عام 2007، أحد أعقد التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية. هذا الانقسام ليس مجرد فصل جغرافي وإداري، بل يحمل في طياته تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة. فهو يؤثر على كافة جوانب الحياة الفلسطينية ويعوق الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة الوطنية واستئناف المفاوضات السياسية بشكل فعال مع إسرائيل. كما يُلقي بظلاله على العلاقات الدولية والدعم الذي تتلقاه القضية الفلسطينية من المجتمع الدولي.

تتطرق هذه الدراسة إلى تحليل شامل للانعكاسات المتعددة لهذا الانقسام على مستقبل القضية الفلسطينية. من الناحية السياسية، سيتم تحليل تأثير الانقسام على السلطة الفلسطينية وحركة حماس، وعلى ديناميكيات العملية السياسية والمفاوضات مع إسرائيل. أما من الناحية الاقتصادية، فسوف يتم استعراض تداعيات الانقسام على النمو الاقتصادي، البطالة، الفقر، وحركة التجارة والاستثمار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. من الجانب الاجتماعي، سيتم استكشاف تأثير الانقسام على التماسك الاجتماعي، النسيج المجتمعي، والهوية الوطنية الفلسطينية، وكيفية تفاقم هذه القضايا الاجتماعية بسبب استمرار الانقسام. وأخيراً، سيتم تقييم التأثيرات على العلاقات الدولية، بما في ذلك مستوى الدعم الدولي، المساعدات الخارجية، والعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى.

تستخدم الدراسة منهجية تحليلية تعتمد على جمع البيانات من مصادر متنوعة، بما في ذلك الدراسات السابقة، التقارير الدولية، والمقابلات مع خبراء ومحللين سياسيين. الهدف من هذه الدراسة هو تقديم فهم أعمق للانعكاسات السلبية للانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية، وتقديم توصيات عملية من شأنها أن تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في فلسطين. بهذه الطريقة، تسعى الدراسة إلى

الإسهام في النقاش الأكاديمي والمجتمعي حول سبل معالجة آثار الانقسام وتعزيز جهود المصالحة الوطنية.

هيكلة البحث:

تم تنظيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق وقائمة البحث. في المقدمة، تم طرح موضوع البحث، بينما في الفصل الأول، تم تقديم لمحة تاريخية عن خلفيات ظهور القضية الفلسطينية، بدءًا من المؤتمرات والوعود وصولًا إلى قيام الكيان الصهيوني عام 1948، وتمت مناقشة الحروب العربية الإسرائيلية من 1948 إلى 1982، وكذلك النظام السياسي الفلسطيني ومسارات السلطة الفلسطينية. في الفصل الثاني، تم تركيز الدراسة على الانقسام الداخلي، حيث تم تسليط الضوء على الجذور التاريخية للانقسام الفلسطيني وأهم الأحداث التي سبقته، بدءًا من الصراع العائلي الفلسطيني وصولًا إلى اتفاقية أوسلو، تناول الفصل مفهوم الانقسام وبوادره، وعوامله، ومراحله، ومظاهره، بالإضافة إلى تعريف بالفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حركة التحرير الفلسطينية (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، من نشأتها ومبادئها وأهدافها وموقفها من الانقسام.

في الفصل الثالث، اخترنا له عنوان "مستقبل القضية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني"، والذي يشمل ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول يتناول آثار الانقسام على القضية من الجوانب الدبلوماسية والسياسية الخارجية، بالإضافة إلى تأثيره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تأثيره على المشروع الوطني الفلسطيني. أما المبحث الثاني، فقد كرّس لدراسة مواقف الدول من الانقسام، حيث تم تحليل المواقف الدولية لدول مثل إسرائيل وتركيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى دراسة المواقف العربية التي تمثلت في مصر وقطر والسعودية والأردن والجزائر، أما المبحث الثالث، فركز على المساعي المختلفة للمصالحة وتحليل العراقيل التي واجهتها، وفي النهاية،

تم تقديم سيناريوهات حول مستقبل هذا الانقسام، مما يسلط الضوء على التحديات المحتملة والمسارات المحتملة لتطور الوضع السياسي في فلسطين.

أدى الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس إلى تباين سياسي واقتصادي واجتماعي في الأراضي الفلسطينية. نتج عن هذا الانقسام تشتت السلطة الفلسطينية وتدهور الخدمات الحكومية، مما أثر بشكل سلبي على حياة الفلسطينيين. كما أدى إلى تشكيل حواجز ومعابر داخلية وتعقيدات في الحياة اليومية، وزيادة التوترات السياسية والأمنية داخل الأراضي الفلسطينية. يُعتبر تعزيز الحوار والتفاهم بين حركتي فتح وحماس خطوة ضرورية لتحقيق الوحدة الفلسطينية وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

الإطار المفاهيمي للدراسة

1. المشكلة البحثية:

تتمحور مشكلة البحث حول فهم كيفية تأثير الانقسام الفلسطيني المستمر على مستقبل القضية الفلسطينية من خلال تحليل تداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية. السؤال الرئيسي الذي يوجه هذا البحث هو:

"كيف أثر الانقسام الفلسطيني 2007 على مسار القضية الفلسطينية ومستقبل تحقيق الأهداف الوطنية؟

2. الأسئلة الفرعية:

1. ماهي خلفيات القضية الفلسطينية؟
2. ماهي الاسباب التي قادت إلى انقسام 2007؟ اهي اسباب عابرة؟ ام بنيوية عميقة الجذور؟
3. ما هي تأثيرات الانقسام على عملية صنع القرار السياسي داخل السلطة الفلسطينية؟
4. كيف ساهم الانقسام في تدهور الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة؟
5. ما هي العقبات الاقتصادية الناتجة عن الانقسام فيما يخص التجارة والاستثمار والمساعدات الدولية؟
6. كيف أثر الانقسام على النسيج الاجتماعي الفلسطيني؟
7. ما هي التغيرات التي طرأت على الهوية الوطنية الفلسطينية نتيجة للانقسام؟
8. كيف انعكس الانقسام الفلسطيني على مستوى الدعم الدولي للقضية الفلسطينية؟ وماهو موقف الدول اتجاه الانعكاس؟

3. الفرضيات:

- يؤدي الانقسام الفلسطيني إلى تشتت الجهود وتضييع الفرص لتحقيق التسوية مع اسرائيل.

- تعزز الانقسامات الداخلية الفلسطينية التصعيد والتعنيف وتقويد الحكم الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- يقلل الانقسام الفلسطيني من الدعم الدولي والاقليمي للقضية الفلسطينية ويعرقل الجهود الوطنية والعلاقات الدولية.
- يزيد الانقسام الفلسطيني من التباينات السياسة والفكرية بين الفلسطينيين
- أن الانقسام يعيق الجهود المشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفلسطينية المتضررة، مما يزيد من مستويات الفقر والبطالة وتفاقم الظروف المعيشية.

4. أهمية الدراسة:

- استقصاء العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى حدوث الانقسام بين الفصائل الفلسطينية.
- دراسة تأثير الانقسام على الوضع السياسي الفلسطيني داخلياً وخارجياً، وعلى قدرة القيادة الفلسطينية في التفاوض والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني.
- فهم تأثير الانقسام على المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك تأثيره على العلاقات الاجتماعية والنسيج الوطني.
- تقديم رؤية مستقبلية لمآل القضية الفلسطينية في ظل استمرار الانقسام، وكيفية تأثير ذلك على إمكانية تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.
- تقديم توصيات عملية وسياسية لكيفية معالجة الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية

5. الأهمية العلمية والعملية:

العلمية:

دراسة "انعكاسات الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية" تمثل إسهامًا علميًا مهمًا في فهم وتحليل تأثير الانقسام على الوضع الفلسطيني. من خلال تحليل الأبعاد السياسية والاجتماعية

والاقتصادية للانقسام، تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وعملية السلام في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة توصيات عملية تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار، مما يجعلها أداة قيمة للباحثين وصناع القرار والمجتمع الدولي في التعامل مع هذه القضية الحساسة.

العملية:

دراسة "انعكاسات الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية" تحمل أهمية عملية كبيرة نظرًا لتأثير الانقسام على الشعب الفلسطيني والمنطقة بشكل عام. من خلال فهم العواقب السلبية للانقسام، يمكن للدراسة أن تسهم في وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، تساعد الدراسة في توجيه الجهود الدولية نحو دعم الحلول السلمية وتعزيز العملية السياسية في فلسطين، مما يعزز الفرص لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة بشكل عام. في نهاية المطاف، تسعى الدراسة إلى تقديم مساهمة فعّالة في معالجة التحديات الراهنة وبناء مستقبل مزدهر للشعب الفلسطيني والمنطقة بأسرها.

6. أسباب اختيار الموضوع:

الذاتية:

اختيار موضوع مذكرتي يعود إلى عدة أسباب شخصية. أولاً، يعكس هذا الموضوع اهتمامي الشخصي بالقضية الفلسطينية ورغبتي في فهم التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني. كما أنني أرغب في تطبيق مهاراتي البحثية والتحليلية في استكشاف تأثير الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية. بالإضافة إلى ذلك، أرى أن فهم هذا الموضوع بعمق يمكن أن يساهم في بناء مساري المهني نحو فهم أعمق للقضايا السياسية والاجتماعية في المنطقة. وأخيرًا، أرى أن البحث في هذا الموضوع يمكن أن يساهم في فهم التأثيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للانقسام على الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي بشكل أوسع.

الموضوعية:

اختيار موضوع مذكرتي "انعكاسات الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية" يستند إلى عدة أسباب موضوعية هامة. يعتبر هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة بالنسبة لي نظراً لتأثير الانقسام على الوضع الفلسطيني وتطورات القضية في المنطقة. أرغب في تحليل تأثيرات هذا الانقسام على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لفهم أعمق للتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتوجيه السياسات المستقبلية للتعامل مع هذه التحديات. وأخيرًا، أعتقد أن فهم تأثيرات الانقسام على مستقبل القضية سيساهم في بناء فهم أوسع وأعمق للوضع الفلسطيني

7. مجالات الدراسة:

- ✓ **المجال المكاني:** يشمل المجال المكاني لهذه الدراسة الأراضي الفلسطينية المتمثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. يمكن أن تشمل الدراسة أيضاً بعض التفاعلات مع المناطق المحيطة والأقاليم التي تؤثر أو تتأثر بالانقسام الفلسطيني، مثل إسرائيل والدول المجاورة (الأردن، مصر، لبنان). سيتم التركيز على تحليل الوضع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك المدن الرئيسية والمناطق الريفية، لفهم التأثيرات المختلفة للانقسام على هذه المناطق.
- ✓ **المجال الزماني:** يغطي المجال الزماني للدراسة فترة الانقسام الفلسطيني التي بدأت في عام 2007 بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، وحتى الوقت الحاضر. يمكن أن تتضمن الدراسة أيضًا تحليل بعض الأحداث التاريخية التي سبقت الانقسام والتي قد تكون ساهمت في تفاقم الوضع الحالي. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استعراض الأحداث الرئيسية والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة الزمنية لفهم ديناميكيات الانقسام وتأثيراته المتغيرة عبر الزمن.
- ✓ **المجال الموضوعي:** تركز دراسة "انعكاسات الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية" على تحليل تأثير الانقسام في عدة جوانب مهمة. تشمل هذه الجوانب التأثيرات

السياسية، حيث يتم فحص تأثير الانقسام على السلطة الفلسطينية والفصائل المختلفة وعملية السلام مع إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، تدرس الدراسة التأثيرات الاقتصادية من خلال تحليل التداعيات الاقتصادية للانقسام على النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والفقر وحجم التجارة والاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تركز الدراسة على التأثيرات الاجتماعية من خلال فهم تأثير الانقسام على التماسك الاجتماعي ونسيج المجتمع والهوية الوطنية والعلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

8. الدراسات والادبيات السابقة:

دراسة بعنوان "فلسطين والفلسطينيون" صادرة عن مركز الوحدة العربية 2003:

ناقش الكتاب العقيدة السياسية التي تتبناها منظمة التحرير الفلسطينية وتطور استراتيجياتها السياسية وخططها للسلام. أشار الكاتب إلى أهمية قراءة المشهد الفلسطيني من خلال تسليط الضوء على الخلافات والانقسامات الداخلية التي أثرت على السياسات الفلسطينية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكيف انعكست رؤية حركة فتح على مسارات المنظمة لاحقاً، حيث تبنت النهج الثوري وحرب التحرير.

دراسة بعنوان "أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى (حماس)" للكاتب عبد الإله بلقزيز مركز دراسات الوحدة العربية 2006:

ناقش الكاتب التغيرات التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني تحت قيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وتأثير مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية على الهيكل المؤسسي للسلطة الفلسطينية. كما تطرق إلى نقد أخطاء الثورة الفلسطينية وأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، مشيراً إلى أن حماس أعادت إنتاج نفس التجربة من خلال ما حدث في غزة، وفقاً لوصف الكاتب.

دراسة بعنوان "الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية: المقدمات والتداعيات" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009:

تطرقت الدراسة إلى الخلافات بين أكبر فصيلين فلسطينيين، موضحة أسباب هذا الخلاف وتأثيراته على القضية الفلسطينية من ناحية التحول الديمقراطي والوحدة الوطنية، التي أصبحت مهددة نتيجة للانقسام الحاد بين الفصيلين. أشار الكاتب إلى أن هذا الخلاف ليس وليد عام 2007، بل يرجع أصله إلى التنافس والصراع بين مشروع التسوية والمفاوضات بقيادة حركة فتح ومشروع المقاومة بقيادة حركة حماس. كما أوضح الكاتب تداعيات استمرار الانقسام السياسي وضرورة إنهائه قبل تفاقمه.

دراسة سامر صبحي بني عودة بعنوان "تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية (2007-2016م): اطروحة حصول على ماجستير

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المخاطر الأساسية التي يسببها الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية، التي تُعدّ حجر الزاوية في بناء العلاقات السياسية الدولية ودعم القضية الفلسطينية. كما سعت الدراسة إلى تحديد الركائز الأساسية للسياسة الخارجية اللازمة لتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، ودراسة تأثير زوال آثار الانقسام السياسي على هذه الركائز. يُلاحظ أن الدراسة ركزت بشكل خاص على السياسة الخارجية دون التعمق في الظروف الداخلية والأسباب التي أدت إلى الانقسام.

دراسة بحثية إبراهيم ابراش بعنوان "جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني 2009:

تشير الدراسة إلى أن الانقسام لم يبدأ مع الانقلاب الذي نفذته حركة حماس في عام 2007 وسيطرتها على قطاع غزة، وما نتج عنه من قطع التواصل المؤسساتي الرسمي بين الضفة الغربية وغزة، وتشكيل حكومتين وسلطتين متعاديتين. ورغم أن انقلاب حماس كان أبرز وأخطر مشاهد الخلافات الفلسطينية، إلا أن للانقسام جذوراً أعمق من ذلك. فالأحداث في غزة كانت

نتاج خلافات قديمة ذات أبعاد استراتيجية واجهها النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسه كمشروع لحركة تحرر وطني، قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعمقت هذه الخلافات وتنوعت أشكالها مع وجود السلطة، حتى وصلت إلى ذروتها مع انقلاب حركة حماس.

ناقشت هذه الدراسة التطور التاريخي للانقسام، لكنها لم تتناول مواقف الفصائل الفلسطينية الأخرى، أو مواقف الدول الإقليمية والدولية، والعربية من الانقسام الفلسطيني. لذلك، تعتبر هذه الدراسة مكملة للدراسات الأخرى لتوفير صورة شاملة للمهتمين بهذا الموضوع.

دراسة طلال أحمد أبو ركبة بعنوان "التحولات السياسية في فلسطين وتداعياتها على قيم التسامح في المجتمع الفلسطيني (1994-2014):

هدفت الدراسة إلى تقديم مراجعة لمسيرة النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد اتفاق أوسلو، مستندة إلى الأحداث والوقائع التي تلت الاتفاقية، بحيث تُعد مراجعة من داخل التجربة الفلسطينية. ركزت الدراسة على التداعيات التي أحدثتها التحولات السياسية في القضية الفلسطينية على قيم التسامح داخل المجتمع الفلسطيني.

سلطت الدراسة الضوء بشكل كبير على الجانب الاجتماعي، متناولة فقط قضية التسامح خلال فترة زمنية طويلة، حيث استعرضت تفاصيل النظام السياسي الفلسطيني والتطورات التي شهدها المجتمع الفلسطيني وفق التسلسل الزمني للأحداث المدروسة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة بشكل عام أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من الجوانب الداخلية والخارجية في تواريخ محددة، لكنها لم تغطِ المرحلة الحالية من تطور القضية الفلسطينية بشكل كافٍ. ركزت معظم هذه الدراسات على أسباب الخلافات الفلسطينية، وانتقاد أخطاء الثورة الفلسطينية، ودور الدبلوماسية الفلسطينية كأداة من أدوات السياسة الخارجية. أما دراسة "فلسطين والفلسطينيون" فقد تناولت البرنامج السياسي لحركة فتح الذي بدأ بالنهج الثوري ثم

تحول إلى التركيز على التسوية السياسية والمفاوضات، مما ساهم في تأسيس السلطة الفلسطينية.

لم تتناول الدراسات السابقة بتفصيل دور السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية في دعم الحقوق الفلسطينية، ولا أهم العراقيل التي واجهتها في ظل الانقسام السياسي حتى الآن. يسعى الباحث من خلال دراسته إلى معالجة هذه القضية من جميع جوانبها، بهدف الوقوف على أثر الانقسام السياسي على مستقبل القضية.

9. مناهج الدراسة واقترابتها:

تمثل المناهج التاريخية والتحليلية أداة أساسية في البحث، حيث تهدف إلى فهم وتحليل الأحداث والظواهر التاريخية بعمق وتفصيل. تعتمد هذه المناهج على جمع البيانات التاريخية ووصفها بدقة وترتيبها بشكل منهجي، ثم تحليلها بعمق لاستنتاج الأسباب والنتائج والتطورات عبر الزمن. وتتميز هذه المناهج بالتركيز على فهم السياق التاريخي للظواهر والأحداث، واستخدام النظريات والمفاهيم التاريخية لتحليل البيانات واستنتاج النتائج. في سياق دراسة "انعكاسات الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية "، فإن استخدام المنهج التاريخي والتحليلي يسمح بفهم مستفيض للتحولات السياسية والاجتماعية التي أحدثها الانقسام، وتقديم تحليل شامل لتأثيراته على مستقبل القضية الفلسطينية.

10. المفاهيم والمصطلحات الأساسية:

- **الانقسام السياسي** في القضية الفلسطينية يتمثل في التفرقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة. يؤثر هذا الانقسام على قدرة الفلسطينيين على تحقيق الوحدة والتماسك الوطني، ويعيق التفاوض الموحد مع إسرائيل. تشمل الآثار الاجتماعية والاقتصادية التعقيدات المالية والاقتصادية والحياتية التي يواجهها السكان في كلا القطاعين.

- **القضية الفلسطينية** تمثل الصراع بين الشعب الفلسطيني والدولة الإسرائيلية حول تقرير مصير الفلسطينيين وإنشاء دولتهم المستقلة. تركز القضية على الحق في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 مع القدس الشرقية كعاصمة، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي فروا منها في عام 1948. تعتبر هذه القضية تحدًا رئيسيًا للسلام في الشرق الأوسط وتظل واحدة من أبرز القضايا الدولية غير المحلولة.
- **الاحتلال الإسرائيلي** يعني سيطرة إسرائيل غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. يشمل الاحتلال بناء المستوطنات الإسرائيلية وفرض قيود على حركة الفلسطينيين، مما يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان والقوانين الدولية.

11. صعوبات الدراسة:

في إنجاز هذا البحث، واجهت صعوبات عدة تعتبر جزءًا من تحديات البحث العلمي. تشمل هذه الصعوبات:

أولاً، نقص المادة العلمية المباشرة التي تتناول أسباب الانقسام، مما جعل عملية جمع المعلومات أكثر تحديًا واستنادًا إلى مصادر محدودة.

ثانياً، اختلاف الآراء والتناقضات حول موضوع الانقسام وكيفية إنهائه وتحقيق الوحدة في ظل الصراعات الداخلية، مما استدعى التعمق في دراسة وتحليل وجهات النظر المتعددة والتناول الشامل للموضوع.

أخيرا، صعوبة جمع المادة العلمية وقلة المراجع المتاحة، مما استدعى الاعتماد على المقالات والمذكرات كمصادر رئيسة، وهو ما زاد من التعقيد.

الفصل الأول

الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية

تمهيد:

تتمتع فلسطين بتاريخ طويل يمتد لآلاف السنين، حيث كانت أرضًا شهدت قيام العديد من الحضارات العظيمة التي تركت بصماتها على مر العصور. بدأت هذه الحضارات بالكنعانيين، الذين أسسوا مدنًا كبرى في فلسطين منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد، مثل أريحا والقدس، وكانت فلسطين آنذاك مركزًا حضاريًا وتجاريًا مهمًا. بعد ذلك، تعاقبت عليها الإمبراطوريات الكبرى مثل الفراعنة المصريين والحثيين، مما جعلها في قلب الصراعات الإقليمية بسبب موقعها الإستراتيجي بين مصر وبلاد ما بين النهرين.

في العصور الرومانية والبيزنطية، أصبحت فلسطين جزءًا من الإمبراطورية الرومانية، وكانت القدس مدينة مقدسة آنذاك. كما عرفت فلسطين ازدهارًا اقتصاديًا وثقافيًا خلال الفترة البيزنطية. ومع الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي، أصبحت فلسطين جزءًا مهمًا من الدولة الإسلامية، وازدهرت مدنها الرئيسية مثل القدس، التي أصبحت موطنًا للعديد من المعالم الدينية الشهيرة، مثل المسجد الأقصى وقبة الصخرة.

أما في العصور الحديثة، فقد شهدت فلسطين تحولات كبيرة نتيجة للتدخلات الاستعمارية، بدءًا من الحروب الصليبية التي استهدفت السيطرة على القدس، وصولًا إلى الاحتلال العثماني، ثم الانتداب البريطاني في القرن العشرين. كان لهذه التحولات أثر كبير في تشكيل الهوية الوطنية الفلسطينية والصراع المستمر على الأرض.

تتمتع فلسطين بأهمية خاصة في الوطن العربي والإسلامي، فهي ليست مجرد قطعة جغرافية، بل تعتبر رمزًا دينيًا وثقافيًا وروحيًا للعالم العربي والإسلامي. تتميز فلسطين بموقعها الإستراتيجي الذي يربط بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما جعلها مركزًا للتبادل التجاري والثقافي على مر العصور.

المبحث الأول: أهمية الموقع الاستراتيجي لدولة فلسطين

تقع دولة فلسطين في قلب منطقة الشرق الأوسط، وتشغل موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا يمتد من البحر الأبيض المتوسط غربًا إلى نهر الأردن شرقًا. يضفي هذا الموقع على فلسطين أهمية كبيرة من النواحي الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. تتمتع فلسطين بتاريخ طويل وغني، حيث كانت دائمًا مركزًا للتجارة والتبادل الثقافي، وتظل اليوم محورًا للتطورات الجيوسياسية في المنطقة.

المطلب الأول: موقع دولة فلسطين

فلسطين تقع في الغرب الأسيوي، بين خطوط الطول 15-34 و40-35 شرقًا، وبين دوائر عرض 30-29 و15-33 شمالًا[1]. تُعتبر جزءًا من وحدة جغرافية أوسع تُعرف ببلاد الهلال الخصيب ،التي تشمل لبنان وسوريا والأردن، وتشترك في الحدود مع هذه البلدان، بالإضافة إلى حدودها مع مصر.

المساحة والحدود:

تمتد حدود فلسطين بموجب الحدود السياسية لتشمل مساحة تبلغ حوالي 27027 كم². في عام 1948، سيطرت إسرائيل على حوالي 21000 كم² من هذه المساحة[2]، بينما استعادت فلسطين الباقي، الممثل في الضفة الغربية وقطاع غزة، عام 1967.

تاريخيًا، تم تحديد الحدود بناءً على الظروف الطبيعية واتفاقيات بين الدول المجاورة. على سبيل المثال، رُسمت الحدود بين فلسطين ومصر في عام 1906، وتم تحديدها بين فلسطين وسوريا ولبنان في عام 1920 بموجب اتفاقية بريطانية – فرنسية. وفي عام 23/1922، أُجريت تعديلات على الحدود مع سوريا ولبنان، مما أدى إلى تضمين بعض الأراضي السورية واللبنانية ضمن الحدود الفلسطينية.

---

[1] هديل البكري، ماهية حدود فلسطين مقال تم نشره في 26 يونيو 2019 في موقع كتابة اونلاين، https://www.palestinapedia.net، تم الاطلاع على صفحة ويب يوم 28 افريل 2024 ص1.

[2] https://www.mapsofworld.com صفحة ويب، أين تقع فلسطين، تم الاطلاع يوم 26 افريل 2024.

تبدأ حدود فلسطين مع لبنان من رأس الناقورة على البحر المتوسط، ثم تمتد شرقًا باتجاه بلدة بنت جبيل، وتنعطف شمالًا لتطوق منابع نهر الأردن، ومن ثم تمتد جنوبًا عبر نهر اليرموك وبحيرة الحولة ولوط وطبرية، حتى تلتقي بالبحر الميت، ثم تتجه جنوبًا عبر وادي عربة حتى رأس خليج العقبة. أما الحدود مع مصر، فتبدأ من رفح على البحر المتوسط وتمتد إلى طابا على خليج العقبة.[1]

في الغرب، تمتد سواحل فلسطين على المياه الدولية المفتوحة للبحر المتوسط لمسافة تتجاوز 250 كم،² من رأس الناقورة في الشمال إلى رفح في الجنوب.

الشكل رقم (01): خريطة توضح موقع وحدود دولة فلسطين قبل الاحتلال الصهيوني

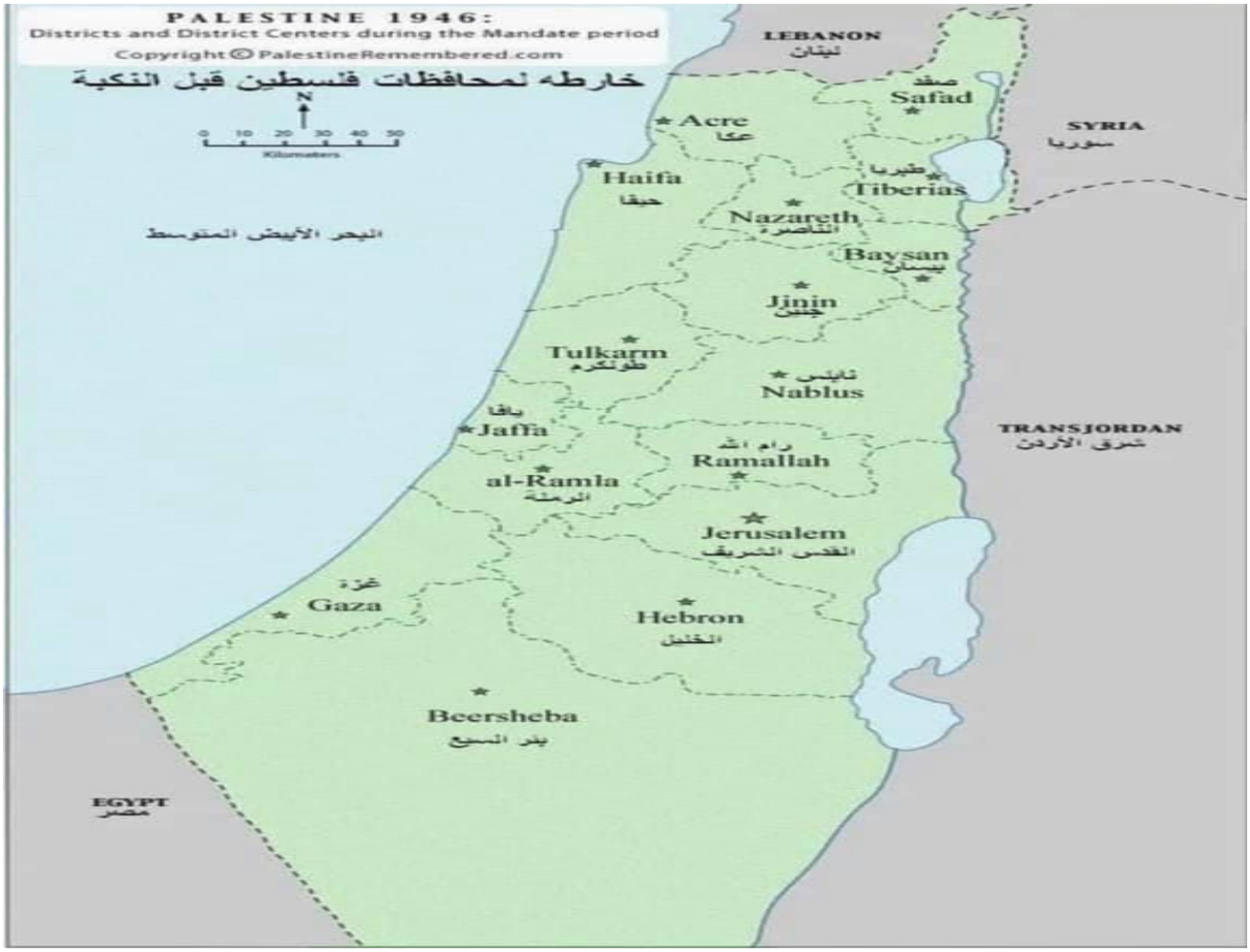

[1] مركز المعلومات الوطني وفا، الموقع الاستراتيجي لدولة فلسطين، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2401#swipe-menu تم الاطلاع عليه يوم 20 مارس 2024 .

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية والسياسة والإقتصادية.

أولا: الأهمية الاستراتيجية

تتمثل الأهمية الاستراتيجية[1] لفلسطين:

- **الموقع الجغرافي:** تقع فلسطين في منطقة تشكل تقاطعًا رئيسيًا للطرق التجارية والسياسية بين الشرق والغرب، مما يجعلها نقطة تلاقٍ حيوية للعلاقات الدولية. كما أن موقعها على البحر الأبيض المتوسط يجعلها مهمة للتجارة البحرية والاقتصاد.
- **الأمن الإقليمي:** تعتبر فلسطين منطقة حيوية للأمن الإقليمي والدولي، وذلك نظرًا لتأثير الصراع العربي–الإسرائيلي على السياسات والأمن في المنطقة بأسرها.
- **الديموغرافيا:** يعيش الملايين من الفلسطينيين في فلسطين نفسها وفي البلدان المجاورة كلاجئين، ما يجعل حق العوة أحد أهم المسائل المطروحة في أي تسوية سياسية للصراع سابقا، وحاليا، ومستقبلا.
- **الموارد الطبيعية:** تمتلك فلسطين موارد طبيعية هامة مثل المياه والأراضي الزراعية والموارد البشرية، مما يجعلها محط أهمية اقتصادية واستراتيجية للدول المجاورة والشركاء الدوليين.
- **التاريخ والثقافة:** تمتلك فلسطين تاريخًا غنيًا وثقافة عميقة، وتعتبر مسقط رأس العديد من الحضارات القديمة. يجذب التراث الثقافي لفلسطين السياح والباحثين من جميع أنحاء العالم، مما يجعل استقرارها وازدهارها أمرًا مهمًا للحفاظ على هذا التراث والثقافة.

ثانيا: الأهمية السياسة:

تتجلى الأهمية السياسة في:

1. **العلاقات الثنائية والتعاون الدولي:** يؤثر الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي على العديد من العلاقات الثنائية بين الدول، حيث يمكن أن يؤدي التحالف مع إحدى الأطراف في الصراع

[1] د. محمد نصحي إبراهيم، تطور مفهوم الاستراتيجية وتعريفها، كنانة أونلاين.

إلى تعطيل العلاقات[1] مع الطرف الآخر. كما تجد الدول نفسها مضطرة للتوسط في الصراع أو دعم إحدى الأطراف، مما يؤثر على التعاون الدولي والشراكات الإقليمية.

2. **القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان:** يعتبر الصراع في فلسطين مصدرًا للقلق الدولي بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يواجه الفلسطينيون اضطهادًا وعنفًا من الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك التهجير القسري، هدم المنازل، والاعتقالات التعسفية. يعانون أيضًا من قيود على الحركة والتنقل، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية. ترافق هذه الممارسات سياسات تمييز عنصري وبناء مستوطنات غير قانونية، مما يعمق معاناتهم ويعرقل جهود السلام.
3. **التأثير على الثقافة والهوية:** يؤثر الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي على الهوية الثقافية والوطنية للفلسطينيين والمجتمعات العربية والإسلامية، حيث يعتبر دعم قضية فلسطين وحقوق الفلسطينيين جزءًا من الانتماء الوطني والثقافي للعديد من الشعوب والجماعات.
4. **التأثير على الأمن والاستقرار الإقليمي:** يؤدي استمرار الصراع إلى تدهور الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، مما يؤثر على حياة الملايين من السكان في الشرق الأوسط. وبالتالي، يُعتبر حل الصراع وتحقيق السلام في فلسطين أمرًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية:

تضيف اكتشافات الغاز الطبيعي في فلسطين بعدًا جديدًا للأهمية الاقتصادية للبلاد.

إليك بعض النقاط التي توضح هذه الأهمية:

1. **تنمية القطاع الطاقوي:** تقدم اكتشافات الغاز فرصًا لتطوير صناعة الطاقة في فلسطين، مما يسهم في تنويع مصادر الطاقة وتحقيق الاكتفاء الطاقوي.

[1] عمار عبد الحميد، العرب والواقعية السياسية. فلسطين نموذجا، الحرة، https://www.alhurra.com

2. **تحفيز النمو الاقتصادي:** يمكن لصناعة الغاز توليد دخل مالي هائل للبلاد من خلال الصادرات، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.
3. **جذب الاستثمارات:** من المتوقع أن تجذب اكتشافات الغاز الطبيعي الاستثمارات الأجنبية إلى فلسطين، وهذا يمكن أن يعزز التطوير الاقتصادي ويسهم في بناء البنية التحتية اللازمة لاستخراج وتصدير الغاز.
4. **تحسين القدرة التنافسية:** يمكن للغاز الطبيعي[1] أن يخفض تكاليف الطاقة للصناعات والشركات في فلسطين، مما يزيد من قدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي.
5. **توفير فرص التنمية المستدامة:** يمكن استخدام عائدات صناعة الغاز لتمويل مشاريع التنمية المستدامة في فلسطين، مثل تحسين البنية التحتية، وتعزيز التعليم والصحة، وتحسين الخدمات العامة.

بشكل عام، يمثل اكتشاف الغاز الطبيعي فرصة كبيرة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

[1] سوليكا علاء الدين، حرب الغاز في غزة بين الواقع والتضخم الإعلامي، تم الاطلاع يوم 10 أفريل 2024، https://www.iktissadonline.com

الشكل الثاني: توضح اكتشاف حقل غاز مارين في مياه المتوسط

المبحث الثاني: خلفيات القضية الفلسطينية: من وعد بلفور الى الصراع الاسرائيلي.

القضية الفلسطينية نشأت في أواخر القرن التاسع عشر مع ظهور الحركة الصهيونية والسعي لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. تصاعدت التوترات مع الهجرة اليهودية المتزايدة تحت الانتداب البريطاني، وبلغت ذروتها بإعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948. أدى ذلك إلى نزوح أعداد كبيرة من الفلسطينيين ونشوب سلسلة من الصراعات والحروب. فهم خلفيات القضية الفلسطينية يوضح العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية التي شكلت هذا الصراع المستمر.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية

نشأت حركات الاصلاح الديني في القرن السادس عشر الميلادي، البروتستانتية، التي ركزت على إيمانها بالعهد القديم وتوراته. وتبنت رؤية توراتية تعتبر اليهود أهل فلسطين المشردين في الأرض، مع توقع العديد من البروتستانت بتحقيق نبوءات العهد الألفي بجمع اليهود من جديد في فلسطين. هذا الاعتقاد دفع أتباع الكنائس البروتستانتية في بريطانيا والولايات المتحدة وهولندا ونصف سكان ألمانيا إلى دعم الصهيونية غير اليهودية، مع استمرار التحولات السياسية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، مما ساهم في تمكين اليهود ومساهمتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك المجتمعات.

إتفاقية سايكس بيكو 1916:

تم تعيين السير مارك سايكس من قبل الحكومة البريطانية وجورج بيكو من قبل فرنسا لمباحثات لتقسيم المنطقة، وقاد معتمد روسيا المفاوضات لتنفيذ المبادئ المتفق عليها. تم التوصل إلى اتفاقية ثلاثية بين فرنسا وبريطانيا وروسيا لتقسيم المنطقة[1] بطريقة تلبي مصالح الأطراف المعنية دون الإضرار بالدول الأخرى. تم تخصيص مناطق معينة لكل دولة، حيث حصلت روسيا على قسطنطينية والبوسفور وشرق الأناضول، بينما احتفظت فرنسا بأجزاء من الأناضول

[1] محمد فاروق الخالدي، المؤامرة الكبرى على بلاد الشام (دراسة تحليلية للنصف الأول من القرن العشرين) ط1، دار الراي الامام، العربية 2001، صفحة 232-233.

وشمال سوريا ولواء الموصل. كانت المناطق المخصصة لكل دولة مميزة على الخريطة بألوان محددة فرنسا باللون الازرق وبريطانيا باللون الأحمر مع إشارات تعريفية.

في الاتفاقية، تم الاتفاق على أن تكون الدولتان المشار إليهما بالألوان الزرقاء والحمراء حرتين في إقامة إدارة خاصة بهما في المناطق المحددة[1] بالأحرف "أ" و"ب" على الخريطة. ستكون هذه الإدارات تحت سيادة عربية تعترف بها وتساندها الدولة المعنية، وستكون لفرنسا وبريطانيا الأولوية في المشروعات الاقتصادية والقروض المحلية، وفي تقديم المستشارين والموظفين الأجانب عند طلب الحكومة العربية الاشتراطات الخاصة بفلسطين كانت نتيجة للأهداف والمصالح المتنافرة بين الدول الثلاث، ولم يتم ذكر أي إشارة إلى اليهود في هذه الاتفاقية. بدت هذه الاشتراطات تحمل بوادر المؤامرة الاستعمارية على فلسطين.

إن معاهدة سايكس بيكو تمثل واقعاً مؤلماً للعديد من الشعوب العربية، حيث قامت بتقسيم المنطقة دون مراعاة لإرادة الشعوب المعنية، وهدفت لتفتيت الوطن العربي وتهيئة الظروف لتأسيس كيانات سياسية منفصلة، لا تزال تبعاتها مؤثرة على المنطقة إلى يومنا هذا.

إن إتفاقية سايكس بيكو كان لها تأثير كبير على العرب، حيث تجسدت كطعنة كبيرة في ظهر الشريف حسين وتفتيت الشرق العربي، هذه الاتفاقية تعارضت مع الاتفاقات التي أبرمها الشريف مع بريطانيا، حيث كان يفترض أن يترأس عرب المشرق ويوحدها. ومع ذلك، انخرطت بريطانيا في تحالف مع فرنسا وقامت بتقسيم المنطقة العربية[2]، مما جعل الاتفاقية صورة بشعة لنفاق السياسيين البريطانيين تجاه العرب.

[1] محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية، خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصر، ط، 2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشراف لبنان ص24

[2] محمود صالح المسني، الشرق العربي المعاصر الهلال الخصيب 1990 صفحة 9.

وعد بلفور 1917:

في عام 1917، أخلت بريطانيا بوعودها للعرب بالحصول على الاستقلال بعد نهاية الحكم التركي، وفي الوقت نفسه أصدرت وعد بلفور الذي ينظر إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. هذا الوعد كان مثيرًا للجدل لأنه جاء من دولة إلى شعب في أرض ليست ملكها، دون استشارة سكان الأرض[1]الأصليون.

تمثل وعد بلفور تتويجاً لجهود طويلة من العمل الصهيوني للحصول على البراءة الدولية للاستيطان في فلسطين على الرغم من أن فلسطين لم تكن تحت سيادة بريطانيا، إلا أن الصهيونية اعتبرت هذا الوعد انتصاراً كبيراً، حيث كان أول اعتراف رسمي بمطالبهم. بعد محادثات طويلة بين اليهود وممثلي الصهيونية والحكومة البريطانية، تم التوصل إلى نص التصريح الذي أوجه بلفور إلى روتشيلد والذي وافق عليه الرئيس ويلسن تشرشل في 17أكتوبر، وأقره مجلس الوزراء في 2 نوفمبر 1917[2]. هذا التاريخ يُعتبر التاريخ الرسمي لبداية الاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

التصريح البلفوري يدور حول ثلاثة أمور رئيسية:

1. بريطانيا تؤيد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.
2. المحافظة على الحقوق المدنية والدينية لطوائف غير اليهود في فلسطين.
3. الحيلولة دون إحداث أي آثار معاكسة لليهود في فلسطين.

صدور التصريح البلفوري يمكن تفسيره بعدة دوافع:

1. رغبة بريطانيا في جذب دعم العناصر الصهيونية في مختلف أنحاء العالم، خاصة في الولايات المتحدة، لتعزيز التحالفات الدولية وكسب الدعم السياسي والاقتصادي.

[1]سلمان ابو ستة، نكبة فلسطين، متى ممكن أن تزول، مجلة العربي، العدد ،98 عام 2000 صفحة 100.

[2]الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى عام 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،بيروت،1996 صفحة 341.

2. إدراك بريطانيا لأهمية فلسطين كمنطقة نفوذ لها، حيث تحمي مواصلاتها إلى الهند وتعتبر عائقا لمصالح فرنسا في المنطقة، وذلك بموجب معاهدة سايكس بيكو.
3. السعي إلى إرضاء اليهود في العالم وتلبية مطالبهم بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، بما يتناسب مع الحركة الصهيونية التي كانت تنشط في ذلك الوقت.
4. بالإضافة إلى الدوافع السياسية والاستراتيجية، لعب الدافع الديني دورا مهما في صدور التصريح البلفوري. فقد تم تضليل الشعوب الغربية، خاصة البروتستانت في بريطانيا والولايات المتحدة، من خلال استخدام الدين لجعلهم يعتقدون بأهمية عودة اليهود إلى فلسطين لتحقيق نبوءات التوراة.

بعد نهاية الحكم العثماني في فلسطين في نهاية عام 1918، تولت بريطانيا إدارة البلاد بشكل عسكري تحت اسم "الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة، وكانت مدينة القدس مقراً لهذه الإدارة. وكانت هذه الإدارة تعمل تحت سلطة حاكم إداري عام يتلقى أوامره من القائد العام البريطاني.

رد الفعل العربي من صدور وعد بلفور:

بمجرد نشر وعد بلفور في الصحافة المصرية، أثار ذلك صدمة كبيرة لدى العرب. بدأت الثورة في إجراء مؤتمرات واجتماعات، وتأسيس جمعيات قومية للتعبير عن رفضهم للحركة الصهيونية وعزمهم على مقاومتها. اندلعت التظاهرات والإضرابات، وشهدت غزة والقدس وأماكن أخرى اشتباكات[1] خلال عام 1919.

من أهم نتائجه:

من أهم نتائج تصريح بلفور هو إثارة فكرة إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، حيث أدى هذا التصريح إلى تغيير في توجهات الحركة الصهيونية. قبل صدور التصريح، لم تكن الصهيونية تفكر جدياً في إقامة دولة يهودية، ولكن بعد ذلك أصبحت هذه الفكرة ممكنة

[1] عيسى بن محمد الماضي، كيف ضاعت فلسطين، مكتبة العلا للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1988، صفحة 132.

ومحتملة. كما أزال التصريح الاختلافات في وجهات النظر حول مكان إقامة هذه الدولة اليهودية.

بالإضافة إلى ذلك، زادت النشاطية الصهيونية في مختلف أنحاء العالم بعد صدور تصريح بلفور، حيث رأت الحركة الصهيونية فرصة لتحقيق أهدافها بشكل أكثر واقعية. واتخذت الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا التصريح، بما في ذلك إرسال بعثة صهيونية إلى فلسطين لبدء عملية بناء الوطن القومي اليهودي تأسيس الجامعة العبرية في القدس كان حدثاً تاريخياً هاماً، وقد تم بشكل رسمي في حفل كبير أقيم في 24 يوليو 1918م. يعتبر تصريح بلفور بالفعل كسبا كبيرا للحركة الصهيونية خلال الحرب العالمية الأولى، حيث أتاح للحركة فرصة أكبر لتحقيق أهدافها في إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.

مؤتمر الصلح 1919:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في 30 أكتوبر 1918، أقر مؤتمر السلام في عام 1919 عدم إعادة الأقاليم العربية إلى الحكم التركي واستحدث مفهوم الانتداب. تم اختيار فرنسا لعقد المؤتمر، وشارك فيه مندوبون عن 27 دولة. ولعبت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية دورًا مهما في وضع قرارات المؤتمر، حيث عرفوا بلقب "الثلاثة الكبار".

بدأت الدول الفائزة في الحرب في باريس يوم 18 يناير 1919 لحل مشكلات محددة واختتمت في 21 يناير 1919 لوضع الخطط الهادفة لإصلاح الدمار الذي خلفته الحرب والتصدي للاضطرابات الإقليمية، حيث حضر المؤتمر 70 مندوبا.[1]

ظروف انعقاد مؤتمر الصلح:

بعد صدور وعد بلفور، أبدى العرب استياءهم وأرادوا استفسارًا من بريطانيا حول أسباب إصدار هذا التصريح. حاولت بريطانيا تمويه الأمور والضغط على شريف مكة، مؤكدة أن هذا الوعد لا يتعارض مع استقلال العرب في بلادهم في مارس 1918، وصلت البعثة الصهيونية برئاسة

[1] أحمد زكي، محمد مجاني، مأساة فلسطين بين الانتداب البريطاني ودولة فلسطين، صفحة 86-87.

حاييم وايزمن إلى القاهرة، حيث بذلت جهودا كبيرة لتهدئة مخاوف العرب وإخفاء مخططاتها التي تتماشى مع روح تصريح بلفور.[1]

تم صدور تصريح بريطاني فرنسي في 7 نوفمبر 1918، وضمن هذا التصريح تعهدات موجهة للعرب ومتعلقة بمستقبل البلاد العربية، حيث أعلن أيضا عن إنشاء حكومات وطنية يختارها الشعب بمحض إرادتهم. بعد إعلان الهدنة، طلبت الحكومة البريطانية من الشريف حسين أن يرسل مندوبا عنه إلى مؤتمر السلام في 23 نوفمبر 1918، انطلق فيصل من بيروت لحضور مؤتمر السلام في باريس، حيث قدم مذكرة مطالبا فيها بإعلان استقلال العرب سنة 1919

انعقاد مؤتمر الصلح وصدور قراراته:

تم عقد مؤتمر الصلح في باريس في 18 يناير 1919، حيث اجتمع خبراء يمثلون 32 دولة من الدول الفائزة في الحرب العالمية الأولى. كان هدف المؤتمر وضع خطط لإصلاح الدمار الذي خلفته الحرب ووضع خريطة جديدة للعالم، والتخلص من الاضطرابات الإقليمية. تم تنظيم المؤتمر برئاسة فرنسا، برئاسة جورج كليمبو، وحضره وفد أمريكي برئاسة الرئيس توماس رودر، ووفد بريطاني برئاسة رئيس الوزراء دافيد لويد جورج، الذي افتتح المؤتمر رسميا.

في مؤتمر الصلح في باريس في: 18 يناير 1919م، تم تقسيم قرارات المؤتمر إلى: ثلاثة محاور أساسية:

1. **المحور الأول:** تضمن كل ما حدث قبل توقيع معاهدة الصلح مع ألمانيا.
2. **المحور الثاني:** تناول بنود المعاهدة وترسيم الحدود وتحديد الضمانات والتعويضات الألمانيا.
3. **المحور الثالث:** تناول قضايا أخرى تتعلق بالتعاون الدولي وترتيب الأوضاع العالمية بعد الحرب العالمية الأولى.

[1] عمر عبد العزيز، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر 2005، صفحة 248.

رد الفعل العربي الفلسطيني من مقررات مؤتمر الصلح:

لم يقبل العرب بفرض نظام الانتداب على البلاد العربية وتنفيذ رغبات فرنسا وبريطانيا والصهيونية. وتجلى هذا الرفض في نقطتين رئيسيتين:

- عقد مؤتمر فلسطيني في دمشق في 27 فبراير 1920م، بعد رفض السلطات الانتداب عقده في القدس. وأكد هذا المؤتمر موقف الرفض العربي تجاه الانتداب وتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني وان فلسطين جزء من سوريا الطبيعية.
- توج الأمير فيصل بن الحسين[1] ملكا على سوريا في عام 1920م، ورحب العرب في فلسطين بهذا التتويج، ولكن رفضت بريطانيا حفلة التتويج هذه. في مؤتمر سان ريمو قررت بريطانيا وفرنسا إحالة فلسطين وسوريا إلى الانتداب البريطاني والفرنسي.

وهكذا بدأ العرب مرحلة جديدة من النضال ضد الاستعمار ومخططاته في سوريا الشمالية، بدأ المناضلون استعدادهم لمواجهة فرنسا، بينما بدأ الشعب في فلسطين يتصدى لحركة الصهيونية ومخططاتها.

مؤتمر سام ريمو 1920:

في 19 أبريل 1920م، طلبت كل من بريطانيا وفرنسا عقد المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو بإيطاليا، ووافقت بريطانيا على طلب فرنسا.

وكانت ظروف إنعقاد المؤتمر كالتالي:

1. في 9 نوفمبر 1919م، أرسل كليمنصو[2] رسالة إلى لويد جورج يخبره بأن قرارات مؤتمر الصلح يجب أن تطبق، ويجب الموافقة على الاتفاق الذي تم بينهما بجلسة أخرى، مؤكدًا بوضوح أن الانتداب على سوريا يجب أن يكون لفرنسا وعلى العراق لبريطانيا.

[1] رياض حمودة ياسين، أحمد ممدوح الفاعوري تاريخ القدس، السياسي والحضاري دار الوائل للنشر والتوزيع ط1، عمان، 2012 صفحة 97-98.

[2] عرف جورج بنجامين كليمنصو بكونه سياسيًا وطبيبًا وصحفيًا فر نسيًا. تولى منصب رئيس الوزراء الفرنسي مرتين، الأولى في الفترة من 1906 إلى 1909، والثانية في الفترة الحرجة من 1917 إلى 1920، أثناء الحرب العالمية الأولى. كانت فترته الثانية تحت تأثير الحرب والأحداث الدولية المعقدة.

2. في عام 1919م، زادت حالة التوتر بين العرب واليهود، وعقد اجتماع من قبل وزارة الخارجية البريطانية لتوضيح تفسير محدد لوعد بلفور، وأشار هارندج إلى أنه يجب الانتظار حتى بعد مؤتمر سان ريمو.
3. عقد المؤتمر السوري العام كمؤتمر تمثيلي برلماني، بدعوة من الحكومة العربية برئاسة الأمير فيصل، وشارك فيه مندوبون من جميع مناطق سوريا الطبيعية، بما في ذلك سوريا الحالية، ولبنان وفلسطين، وشرق الأردن في 8 مارس 1920م، اتخذت عدة قرارات تاريخية، بما في ذلك إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، بما في ذلك فلسطين، وإنشاء حكومة مسؤولة أمام المؤتمر وبسبب موقف إنجلترا وفرنسا من قرارات المؤتمر السوري العام في دمشق عام 1920م، ومخاوفهما من التحدي العربي دعي المجلس الأعلى للحلفاء للاجتماع وعقد في مدينة سان ريمو الإيطالية في 26 افريل 1920.

قرارات مؤتمر سان ريمو 1920:

- معاهدة سايكس بيكو التي رسمت مستقبل المنطقة العربية، تشمل العراق وسوريا.
- تقسيم سوريا الكبرى إلى أربعة أقسام سوريا ولبنان وفلسطين والأردن. سيكون الانتداب الفرنسي مسؤولا عن سوريا ولبنان.
- فلسطين والأردن تحت الانتداب البريطاني.[1]

ردود فعل العرب من قرارات مؤتمر سان ريمو الإيطالية:

قرارات مؤتمر السلام الذي عُقد في سان ريمو جاءت مخيبة لأمال العرب، حيث قرر الحلفاء استقلال سوريا تحت الانتداب الفرنسي والعراق تحت الانتداب البريطاني، ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني. هذا القرار جاء في سياق تحقيق وعد بلفور لليهود، ولم يكن إلا تطبيقا لاتفاقية سايكس بيكو المشهورة، بالإضافة إلى إصرار قوي من فرنسا على احتلال

[1] معاهدة سان ريمو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سوريا. نتيجة لذلك، شهدت المنطقة مظاهرات واحتجاجات واندلعت الثورة. حيث اجمع الناس على علي رفض ماجاء بالمؤتمر من قرارات وعزموا على مقاومة كل اعتداء على حدود البلاد واستقلالها.

صك الانتداب:

أعلن صك الإنتداب[1] من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 5 جويلية 1921م وصودق عليه في تاريخ 24 جويلية 1922م ووضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر 1922م واعتبر اليهود أنهم حصلوا على إعتراف عالمي بإقامة وطن قومي في فلسطين. ويتألف من 28 بندا أهمها ما يأتي:

- يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة.
- تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن اليهودي وترقية الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق الدينية والمدنية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن الجنس أو الدين.
- يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية على إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح سكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد.
- يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة.
- تنص على أن تكون الدولة المتقدمة مسؤولة عن عدم التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية، وعدم تأجيره أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة.

[1] ناجي ابي عاد، ميشيل جيريتين، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الاهلية للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 1999، صفحة 50.

- تنص على إدارة فلسطين مع عدم إلحاق الضرر بحقوق الفرد ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تشمل هجرة اليهود وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية وحشد اليهود في الأراضي البور غير المطلوبة للأغراض العمومية.
- يجب ان تتفق حكومة الانتداب الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمنافع العمومية.
- تكون الإنجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين.

تحليل ما جاء في صك الانتداب:

صك الانتداب لم يشير بوضوح إلى أسسه القانونية الدولية[1] بما في ذلك القوانين الدولية المعنية، بل كان يستند بشكل رئيسي إلى المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم التي تتعلق بالانتدابات. بدلاً من ذلك، كان يتناول المبدأ العام لتقديم الرعاية للشعوب التي خرجت من سلطة دول سابقة والتي تعاني من عدم الاستقرار، مع التأكيد على دور المجتمع الدولي في ذلك. وتم تحديد دور الدول الوراثية في تنفيذ هذا المبدأ عبر تكليفها بالوصاية على تلك الشعوب، ومن ثم فإن صك الانتداب، بالتالي، يظهر كأداة لتعزيز سياسة التهويد الصهيونية[2]، بما في ذلك عبر إعطاء وعد بلفور، دون الإشارة بوضوح إلى الأسس القانونية الدولية الأخرى.

الانتداب البريطاني على فلسطين:

خلال فترة الانتداب البريطاني في فلسطين (1917–1948)، اتخذت الحكومة البريطانية سياسات متعددة تجاه الصراع العربي اليهودي في المنطقة. بعد صدور وعد بلفور في عام 1917 الذي أعلن عن دعم بريطاني لإقامة "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين، تزايدت التوترات بين السكان العرب واليهود.

بريطانيا واجهت تحديات كبيرة في محاولة تنفيذ سياستها، حيث تصاعدت الاضطرابات والثورات الفلسطينية ضد السياسات البريطانية، مما دفع الحكومة البريطانية لإصدار ست كتب

[1] بشير شريف يوسف، فلسطين بين القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، دار البداية، ناشرون وموزعون ،عمان 2011 صفحة 55 .

[2] سياسة التهويد الصهيونية هي مصطلح يشير إلى سياسات وممارسات إسرائيل التي تهدف إلى تعزيز الهوية اليهودية في فلسطين المحتلة، وذلك عبر الاستيطان والضم والتمييز العنصري ضد الفلسطينيين.

بيضاء تغطي الفترة من عام 1922 إلى عام 1939. هذه الكتب كانت تهدف إلى محاولة تهدئة الاضطرابات والاستجابة لمطالب الطرفين، ولكنها لم تحقق النجاح المطلوب.

خلال هذه الفترة، فتحت بريطانيا أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل واسع، ونقلت ملكية الأراضي الفلسطينية لليهود لبناء مستعمرات صهيونية، مما أثار غضب السكان العرب وزاد من التوترات،عملت الحكومة البريطانية أيضًا على تسيير شؤون فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، محاولة استمالة العرب وتهدئتهم، ولكن محاولاتها في هذا الصدد كانت محدودة نتيجة لتصاعد الصراعات والتوترات في المنطقة.

السياسية البريطانية في فلسطين 1922-1936:

1-الكتاب الابيض 1922:

في "مذكرة تشرشل"، أشار وزير المستعمرات وينستون تشرشل[1] إلى ضرورة توفير بيئة تسمح بالتعايش السلمي والاحترام المتبادل بين اليهود والعرب في فلسطين. كما أكد على أهمية إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي، ولكن بطريقة تضمن استمرار وجود السكان العرب في المنطقة دون مضايقات أو تهميش. هذا النهج كان يهدف إلى تحقيق الاستقرار والسلام في فلسطين من خلال التعاون بين الجماعتين، وتحقيق التقدم الوطني والازدهار للجميع دون تمييز أو تفضيل.

من خلال "مذكرة تشرشل"، يبدو أن بريطانيا تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها في فلسطين على حساب العرب، من خلال[2] دعمها للمستوطنات اليهودية وتشكيل قوة عسكرية يهودية، مما يظهر الجهود البريطانية في تعزيز التواجد اليهودي في المنطقة.

[1] وينستون تشرشل شغل منصب وزير استعمار بريطانيا بين عامي 1921 و1922، حيث كان له دور في صياغة سياسات الانتداب البريطاني على فلسطين. تشرشل كان من بين الشخصيات التي دعمت إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وهو ما ساهم في تأسيس الأساس للصراع العربي اليهودي في المنطقة.

[2] محمود محمد الصياد واخرون، المجتمع العربي والقضية الفلسطينية، دار النهضة، بيروت، 1973، صفحة 322.

ردود الفعل من الكتاب الابيض 1922:

1. رد فعل الصهاينة على الكتاب الأبيض كان سريعًا وإيجابيًا، حيث أعربوا عن موافقتهم على مضمونه وترحيبهم به، مؤكدين قبولهم للسياسة الموجودة في الكتاب، التي تهدف إلى تحقيق مطامع اليهود في فلسطين في المستقبل.
2. بالمقابل، رفض الفلسطينيون[1] الكتاب الأبيض بشكل قاطع، مصرين على رفض أي سياسة بريطانية تستند إلى وعد بلفور، وعدم قبول تنظيم الهجرة اليهودية التي تهدف في الواقع إلى تغيير توازن القوى في فلسطين وتفضيل المستوطنين اليهود على حساب الفلسطينيين. تفسر هذه الردود الفعل الفلسطينية كمحاولة من بريطانيا لتجاهل حقوق الفلسطينيين وتنفيذ أجندتها لصالح الصهاينة دون مراعاة للتاريخ والواقع الفلسطيني.

الكتاب الابيض 1930:

في عام 1930، أصدرت بريطانيا كتابًا أبيضًا لتوضيح خططها في فلسطين، حيث أكدت تنفيذ وعد بلفور وعدم إقامة حكم دستوري ديمقراطي، بل اقترحت تشكيل مجلس تشريعي ودعت العرب للتعاون. ورغم ذلك، فقد أثارت قيود الهجرة اليهودية وتقييد انتقال ملكية الأراضي انزعاج الصهاينة.[2]

رد الفعل من الكتاب الأبيض 1930:

1. العرب اعتبروا الكتاب الأبيض "أبيضًا" لأنه أوصى بفرض قيود على الهجرة اليهودية وانتقد دخول المهاجرين بكثرة إلى البلاد بطرق غير مشروعة.
2. تحديدات الهجرة الصهيونية ومراقبة انتقال الأراضي من العرب إلى الصهاينة التي وردت في الكتاب الأبيض أثارت غضب اليهود في جميع أنحاء العالم، حيث قاموا بجهود مكثفة من خلال صحافتهم ودعايتهم لإلغاء الكتاب. على سبيل المثال[3]، استقال

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموجز في تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية، للنشر والتوزيع، بيروت، 1979، صفحة 23

[2] رشيد رشيدات، فلسطين تاريخيا وعبر المصير من، ط1، سلسلة التراث القومي، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1991، صفحة 74.

[3] رشيد رشيدات، مرجع سبق ذكره، صفحة 91.

آيزك من رئاسة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية احتجاجًا على ما اعتبره تغييرًا في السياسة البريطانية.

الكتاب الأبيض 1939:

في محاولة لإرضاء العرب واليهود وكسب دعمهم خلال الحرب العالمية الثانية، أعلنت الحكومة البريطانية عن مشروع الكتاب الأبيض في 17 مايو 1939م. يتناول هذا المشروع ثلاثة مواضيع رئيسية تعالج الحكم الذاتي، والهجرة اليهودية، وانتقال الأراضي لليهود.

ينص الكتاب الأبيض على تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات، شريطة أن يوافق عليها العرب واليهود، وأن يتم تشكيل مجلس تشريعي. كما يسمح بدخول 75 ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين خلال خمس سنوات، ويعالج مشكلة الأراضي عبر تشريعات تنظم استخدام الأراضي العربية لليهود. تهدف هذه الإجراءات إلى تهدئة الوضع في فلسطين، وإخماد الثورة الفلسطينية الكبرى، ومعالجة القضية الفلسطينية.[1]

رد فعل من الكتاب:

1. رفض اليهود في فلسطين الكتاب الأبيض تمامًا، وعبروا عن ذلك من خلال إضراب عام واستخدام بعض أعمال الإرهاب، لأنهم رأوا أن هذا الكتاب لا يخدم مصالحهم، واستمرت الهجرة بصفة غير شرعية. كما أصدر المؤتمر اليهودي في جنيف قرارا بالاحتجاج على الكتاب الأبيض، وواجهت المنظمات اليهودية الحكومة بالرفض التام لأنه لا يخدم مصالحها ولا يتوافق مع حقوق الإنسان الطبيعية بالنسبة للعرب، فقد رفضوا الكتاب أيضًا لأنه يسمح بزيادة الهجرة إلى فلسطين.

[1] محمد عزة، دورة مأساة فلسطين، عرض موجز القضية الفلسطينية وتاريخها وتطورها وحاضر فلسطين ومستقبلها، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، دمشق، 1959، صفحة 32

2. العرب رفضوا الكتاب الأبيض لأنه يسمح بزيادة الهجرة إلى فلسطين ويتضمن قوانين تسهل نقل ملكية الأراضي من الفلسطينيين إلى اليهود. أصدرت اللجنة بيانًا انتقدت فيه السياسة والأسس التي اشتمل عليها الكتاب الأبيض.

الموقف الفلسطيني من السياسة الصهيونية:

ثورة يافا:

بسبب السياسة الجائرة التي اتبعتها بريطانيا وفرض نظام الانتداب على مناطق أخرى في فلسطين حتى تدخلت القوات البريطانية وقصفت المهاجمين، مما أسفر عن مقتل 28 عربيا وإصابة 15 آخرين. رداً على ذلك، قتل اليهود 50 مسلماً من الأطفال والنساء والشيوخ. تمكنت الزعامات السياسية الفلسطينية من تهدئة الوضع، وقدمت الدعم للجماهير الفلسطينية. بريطانيا أوقفت مؤقتا الهجرة اليهودية اعتباراً من 14 ماي 1921م، وأعلنت عدم فرض سياسات تنافي مصالح الفلسطينيين، محاولة تهدئة الوضع للمضي قدماً في مخططاتها.[1]

ثورة البراق 1929:

كان السبب الرئيسي لاندلاع ثورة البراق في عام 1929 هو الهجرة المتزايدة، حيث قامت بريطانيا في عام 1921 بتهجير أعداد كبيرة من اليهود رغم احتجاجات الفلسطينيين. أما السبب المباشر للاضطرابات فكانت الأعمال الاستفزازية التي قام بها اليهود في 15 أغسطس 1929، حيث اعتدت جماعة من اليهود على حائط البراق[2] المعروف أيضا بحائط المبكى، والجدار الغربي للمسجد الأقصى، ورفعوا العلم الصهيوني، مما أسفر عن سقوط العديد من الشهداء العرب نتيجة الصدامات التي استمرت لأسبوع.

[1] يافا عبد الوهاب الكيالي مرجع سبق ذكره، صفحة 389-390.

[2] حائط البراق، المعروف أيضًا بالجدار الغربي، يمثل لليهود مكانًا دينيًا مقدسًا جدًا، حيث يُعتبر آخر بقايا الهيكل الثاني. وقد كان له دور هام في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تسببت زيارة متزامنة للمسجد الأقصى وحائط البراق في الثورة الفلسطينية في عام 1929، التي شهدت اندلاع أعمال عنف شديدة بين الفلسطينيين واليهود. ومنذ ذلك الحين، بقي حائط البراق موقعًا محوريًا في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويظل محل توتر واحتكاك دائم بين الطرفين.

شبت الثورة في القدس ويافا والخليل، حيث خرج العرب في مظاهرات احتجاجاً على الاستفزازات الصهيونية وأحرقوا بعض الأوراق التي تضمنت نصوصاً دينية يهودية ووضعت في ثقوب حائط المبكى، مما أدى إلى اشتباكات بين اليهود والعرب، وتصاعدت التوترات مما استدعى تعزيزات عسكرية من قبل سلطات الانتداب. خلفت الثورة 133 قتيلاً و339 جريحًا من اليهود و116 شهيدًا من العرب. استجابة للأحداث، أرسلت بريطانيا لجنة "شو" للتحقيق في الاضطرابات وتحديد أسبابها.[1]

لجنة شو:

بعد ثورة البراق في عام 1929، شكلت بريطانيا لجنة للتحقيق في الأحداث برئاسة القاضي والتر شو واستمعت إلى شهادات العرب واليهود والبريطانيين، وقدمت تقريرها في نهاية عام 1930. أكدت اللجنة أن حائط البراق الغربي هو ملكية حصرية للمسلمين كجزء من ساحة الحرم وأملاك الوقف الإسلامي، وكذلك ملكية الرصيف المقابل للحائط للمسلمين وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وفيما يتعلق بالأسباب الأخرى للاضطرابات، فإن العرب كانوا يخشون من زيادة الهجرة اليهودية واستيلاء اليهود على الأراضي، مما دفع السلطات البريطانية إلى إعادة النظر في النظم الإدارية لمنع تكرار هذه الأحداث. تم إرسال لجنة سمبسون[2] إلى فلسطين للتحقيق في أسباب ثورة 1929، وأكدت اللجنة على ضرورة تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين والتحذير من استمرار

[1] مسعود ابو نصير، جهاد الشعب الفلسطيني من خلال نصف القرن، بيروت 1968 صفحة 136

[2] لجنة سمبسون، والتي تُعرف أيضًا بلجنة الانتداب البريطاني في فلسطين، كانت لجنة تحقيق بريطانية تم تشكيلها في عام 1929 برئاسة اللورد وليام روبرت سمبسون. كانت مهمتها التحقيق في الأحداث التي أدت إلى اندلاع أعمال العنف في فلسطين في أواخر عام 1928 وأوائل عام 1929.

قدمت اللجنة تقريرها في عام 1930، وأصدرت مجموعة من التوصيات التي تتعلق بالتوترات العرقية والسياسية في المنطقة. من أبرز هذه التوصيات كانت فرض حد أقصى لعدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وتقييد حق الشراء العقاري لليهود، وتقديم توصيات بشأن إعادة توزيع الأراضي بين العرب واليهود. يُعتبر تقرير لجنة سمبسون أحد الأحداث الهامة في تاريخ فلسطين الحديث وأثرت على المستقبل السياسي والاجتماعي للمنطقة.

تحول الأراضي من ملكية العرب إلى ملكية اليهود، بالإضافة إلى ضرورة استعراض السياسة البريطانية في المنطقة.

ثورة عز الدين القسام 1935:

بعد حادثة البراق في عام 1929، أراد بعض رجال القسام الإعلان عن الثورة، ولكن الشيخ القسام كان يروج للتأني والحاجة إلى التخطيط والتهيئة. رفض البدء في التنظيم للثورة العلنية في ذلك الوقت. وبعد توالي الأحداث عام 1935، أجبر القسام وأتباعه المجاهدين على الشروع في بدء الثورة ضد الإنجليز والصهاينة. قام القسام بجمع عدد كبير من الأشخاص، حوالي ثمانمائة شخص، واتخذت الثورة[1] شكلاً قصيراً وعقيماً، لكنها حركت الجماهير الفلسطينية وجعلتهم يدركون أهمية الكفاح المسلح.

ومن أسباب انضمام عز الدين القسام إلى الجهاد هو ازدياد الهجرة اليهودية نحو فلسطين واستلائهم على الأراضي الفلسطينية، وشعوره بأن المستعمر البريطاني يراقب تحركاته وكان يخشى من اعتقال النخبة الصالحة من إخوانه وتفسد جميع مخططاته، لذلك حث على حمل السلاح من أجل الجهاد.

تقسيم فلسطين وقيام الكيان الصهيوني 1948:

قرار التقسيم (181) 1947:

في أبريل 1947م، قدّمت بريطانيا مذكرة عبر وزير خارجيتها للأمين العام للأمم المتحدة، تعلن فيها عدم قدرتها على استمرار الانتداب في فلسطين بسبب التصعيد في الصراع بين اليهود والعرب، وضغوط الحرب العالمية الثانية وضغوط الولايات المتحدة المنفعلة لصالح الصهيونية. طلبت بريطانيا من الأمم المتحدة عرض القضية الفلسطينية في جلسة خاصة.

[1] ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتونة، ترجمة عبد الرحمان ايناس، ط1، شركة رياض الرئيس للكتب والنشر، لبنان، صفحة 233

في 28 أبريل 1947م، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة[1] عقد جلسة خاصة وتشكيل لجنة تحقيق دولية مكونة من ممثلي 11 دولة لتقديم توصيات ومقترحات بشأن التسوية في القضية الفلسطينية.

بعد دراسة القضية، قدمت لجنة التحقيق تقريرها بعد أربعة أشهر وأوصت بالنقاط التالية:

- ضرورة إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين.
- منح فلسطين الاستقلال وإقامة نظام دستوري.
- احترام الأماكن المقدسة للديانات الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلامية.
- المحافظة على الوحدة الاقتصادية.
- تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية.

في 29 نوفمبر 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار[2] رقم 181، الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية. منح القرار اليهود، الذين كانوا يمتلكون 6.7% فقط من أرض فلسطين، حقاً في دولة تشمل 54% منها، بينما حصل العرب، الذين كانوا يمتلكون 93.3% من الأرض، على دولة بمساحة 45% فقط، مع استثناء 1% للأماكن المقدسة في القدس. قبلت هيئة الأمم المتحدة المشروع بتصويت 33 موافقًا و12 معارضًا، وامتنعت 10 دول عن التصويت. تأثرت بعض الدول الصغيرة بالضغوط الأمريكية لدعم وتنفيذ القرار بسرعة.

بفعل الضعف العربي والضغط الأمريكي الكبير، سارعت إسرائيل والدول الغربية إلى تنفيذ هذا القرار على أرض الواقع.

[1] منظمة دولية تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي وحل النزاعات الدولية، وتعمل على تحقيق السلم والأمن العالميين وحقوق الإنسان وتنمية الاقتصاد العالمي.

[2] عيسى صوفان القرومي، فلسطين واكذوبة بيع الأرض، مركز بيت القدس للدراسات التوثيقية، ط2، لبنان، 2013، صفحة 55.

الشكل رقم (3): خريطة سياسة توضح حدود فلسطين بعد قرار التقسيم 181

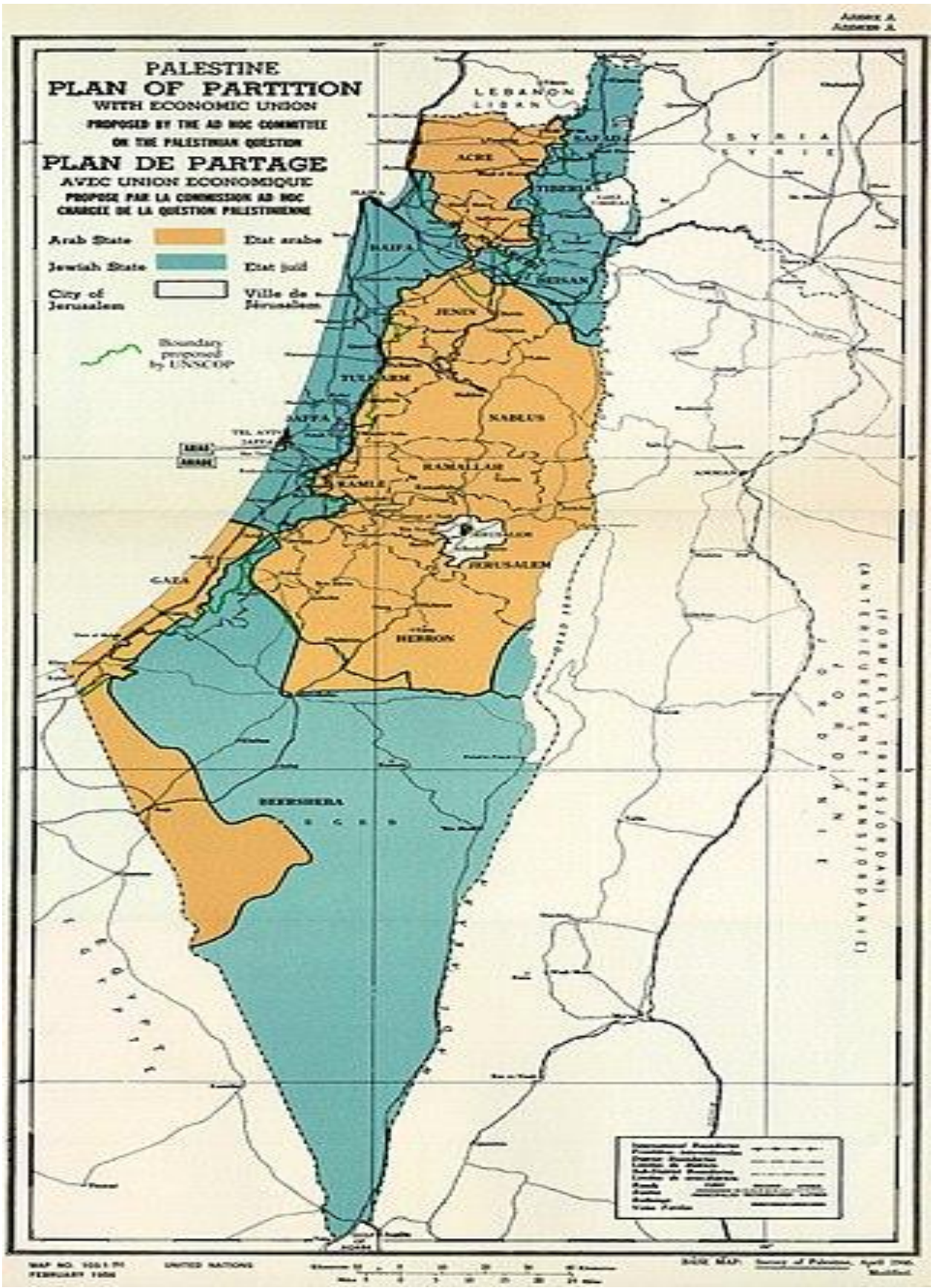

رد الفعل الدولي حول قرار التقسيم 1947:

الموقف البريطاني والأمريكي:

كان قرار التقسيم في عام 1947 متباينًا:

لعب الرئيس الأمريكي، هاري ترومان، دورًا كبيرًا في الضغط على أعضاء الأمم المتحدة لضمان الأغلبية اللازمة لتمرير قرار التقسيم. وأقر ترومان بأنه يجب عليه أن يلبي رغبة الملايين الذين يدعمون الصهيونية، والذين ليسوا من الناخبين العرب[1].

بريطانيا لعبت دورًا حاسمًا في دفع الأمم المتحدة نحو اتخاذ قرار التقسيم، حيث كانت تهدف إلى تنفيذ برنامجها الاستعماري وإقامة الدولة الصهيونية، وذلك لتحقيق وعدها الصادر في تصريح بلفور قبل نحو ثلاثين عامًا. ورأت بريطانيا أن الوقت قد حان لتحقيق هذا الوعد وتطبيقه على أرض الواقع، ولذلك رحبت بالقرار الذي انتظرته لعدة سنوات.

الموقف الصهيوني:

كان إيجابيًا، حيث رحب الصهاينة بالقرار وسارعوا لتطبيقه على أرض الواقع. استخدموا العنف في بعض الحالات، حيث قاموا بارتكاب هجمات عنيفة ضد العرب باستخدام منظماتهم العسكرية الإرهابية، مثلما حدث في مذبحة دير ياسين[2] في أبريل 1948م، حيث داهمت العصابات الإرهابية قرية دير ياسين في الساعة 2 فجرًا واستمرت المجزرة حتى الظهر، مما أسفر عن سقوط 360 شهيدًا، وكان معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال.

تكاثرت الجرائم الوحشية والإرهابية، ووصف جاك دي رينيه، رئيس بعثة الصليب الأحمر في فلسطين عام 1948م، الإرهابيين الذين نفذوا المذبحة في دير ياسين بأنهم شبان مراهقون ذكور وإناث، مدججون بالسلاح والرشاشات والقنابل اليدوية، وأكثرهم لا يزال ملطخًا بالدماء ويحملون خناجرهم الكبيرة في أيديهم.

---

[1] روجيه غارودي، فلسطين أرض الرسالات السماوية، ترجمة قصي اناسي، دار النشر والترجمة، دمشق، صفحة 252-263.

[2] اسماعيل علي محمد، الجذور الفكرية لانحراف الشخصية اليهودية، دار الكلمة، للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2010، صفحة 124-125

الموقف العربي: عند صدور قرار التقسيم، شعر العرب بصدمة كبيرة لأنهم لم يتوقعوا إنشاء دولة يهودية في أرض ليست لهم، والتي تم تأسيسها بمساعدة من بريطانيا والولايات المتحدة وحلفائها. لذا، قرروا حماية أرضهم[1] بأي ثمن، مما أدى إلى اندلاع الصراع المسلح بين العرب واليهود وثورة الشعب الفلسطيني. بدأت السلطات اليهودية في استيراد كميات كبيرة من السلاح، وكانت بريطانيا الممول الرئيسي لهذه الجهود، بينما اعتمد الفلسطينيون على مساعدة الدول العربية التي نشرت جيوشها بعد انسحاب الإنجليز من الأرض.

تم تنظيم جيش الإنقاذ غير النظامي الذي يضم 5000 جندي، بالإضافة إلى مشاركة جيوش عربية قوية مثل الجيش العراقي، والجيش المصري، والجيش اللبناني، وجيش المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من ذلك، تكبد العرب خسائر في الأرواح والمعدات بسبب العوامل المتعددة بما في ذلك التفوق التكنولوجي للمعدات والأسلحة لدى بريطانيا، وسوء التنظيم، وغياب القيادة الموحدة، بالإضافة إلى صعوبة التمويل وطول خطوط الإمداد. في المقابل، كان لدى القوات الصهيونية عدد يبلغ 70000 مقاتل مسلح بمختلف أنواع الأسلحة، ونجحوا في الاستيلاء على مخازن السلاح البريطانية بعد انتهاء الانتداب البريطاني.

كانت مدن الوطن العربي، وخاصة دمشق الأبية الثائرة، تعكس معاناة الشعوب العربية واستعدادها للتصدي لقرار التقسيم، مثلما حدث مع قرار لجنة "بيل" الملكية الإنكليزية. وفي فلسطين، كان رد الشعب سريعًا وحازمًا، مما يدل على الاستياء الشديد من القرار والإصرار على مواجهته.

انتهاء الانتداب وقيام الكيان الصهيوني:

في 14 مايو 1948، أعلنت بريطانيا انسحابها وإنهاء الانتداب على فلسطين في منتصف الليل. في النهار، اجتمع المجلس الوطني اليهودي في متحف تل أبيب وأعلن قيام دولة[2]

[1] صبحي ياسين، طريق العودة إلى فلسطين، مكتب فلسطين، مطبعة الحرية، القاهرة، 2017، صفحة 10-11.

[2] ايهاب كامل، 60عاما منذ الصراع العربي الاسرائيلي، هيئة النيل العربية، ط1 مصر، 2008، صفحة 97.

يهودية تحت اسم إسرائيل، وانتخب حاييم وايز أول رئيس لها وديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لها، وأصبحت تل أبيب عاصمة لها.

لم يلبث كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أن اعترفا على الفور بإسرائيل. وأعلن ديفيد بن غوريون عن قيام الكيان الصهيوني، مؤكدًا أنها تتمتع بالحكم الذاتي، وأشار إلى أنهم أعضاء في مجلس الشعب يمثلون المجتمع اليهودي والحركة الصهيونية، وأعلنوا ذلك في يوم انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، مستندين إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأعلنوا عن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل باسم دولة إسرائيل.

وبهذا، نجحت الحركة الصهيونية في هزيمة الجيوش العربية التي دخلت في صراع عنيف مما أسفر عن وفاة وجرح الآلاف من الجنود والمدنيين، وتمكنت من الاستيلاء على نحو 77% من أرض فلسطين.

موقف الدول العربية:

من جانب الدول العربية، رفضت بشكل قاطع تأسيس دولة إسرائيل واعتبرته انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني. قامت الدول العربية بإرسال جيوشها للدفاع عن فلسطين ومواجهة تقدم القوات الصهيونية. كانت هناك محاولات للتعاون مع الهيئة العربية العليا لتشكيل حكومة فلسطينية لسد الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا، ولكن لم تحقق أي نتائج إيجابية بسبب تعنت القوى الصهيونية ودعمها الغربي[1].

من جهة أخرى، نجحت الصهيونية باستخدام دعم بريطانيا والولايات المتحدة في تأسيس دولة إسرائيل والسيطرة على القدس، وهو موقع مقدس في الإسلام، وحاولت التدخل في شؤونها وتحوليها إلى دولة صهيونية، وذلك على الرغم من التصديق على القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني.

[1] محمد محسن صالح، مرجع سبق ذكره، صفحة 61

المطلب الثاني: الحروب العربية الاسرائيلية

الصراع العربي الإسرائيلي ينطلق من تاريخ معقد يعكس تصادم الثقافات والمصالح في المنطقة. بدأت الاضطرابات في فلسطين العثمانية في القرن التاسع عشر، مع زيادة الهجرة اليهودية. بعد الحرب العالمية الأولى، تولت بريطانيا السيطرة على فلسطين، مما أثار توترات بين السكان العرب واليهود. في عام 1947، اقترحت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين، لكن رفض العرب ذلك، مما أدى إلى حرب 1948 وتأسيس إسرائيل. منذ ذلك الحين، شهدت المنطقة عدة حروب وصراعات، ورغم جهود التسوية مثل اتفاقية أوسلو، الصراع لا يزال مستمرًا، مما يعني تحديات كبيرة للسلام والاستقرار.

حرب النكبة 1948:

نشبت حرب عام 1948 بين العرب وإسرائيل بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 مايو 1948، وقد أنهت بريطانيا انتدابها لفلسطين في اليوم السابق. تحركت قوات من سوريا، لبنان، مصر، الأردن، والعراق إلى فلسطين بهدف منع تأسيس دولة إسرائيل ووقف المجازر التي كانت ترتكبها القوات الإسرائيلية، بناءً على الدعم الذي كانت تحظى به. هذه الحرب شهدت أحداثًا مؤلمة للفلسطينيين، وهي ما يعرف بـ"النكبة"، حيث فقد المئات منهم حياتهم وتشرد العديد منهم من ديارهم.[1]

الاوضاع العسكرية الصهيونية والعربية قبيل عام 1948:

قبل حرب عام 1948، كانت الكوادر العسكرية الإسرائيلية مدربة بخبرة من الحروب العالمية الأولى والثانية، مما منحها قوة عسكرية ملموسة. كانت لديها قوة ضاربة تسمى "البالماخ 3"، تتألف من 6000 مجند، بالإضافة إلى احتياطي من السكان وقوى الشرطة اليهودية. من الناحية الاستراتيجية، كانت لديها خطة مسماة "دال" لشن هجمات واسعة على المدن والقرى

[1] عبد المنعم واصل، الصراع العربي الاسرائيلي، مذكرات وذكريات، مكتبة الشروق الدولية عام، 2002، صفحة 14-21

العربية. أما القوات العربية، فكانت تفتقر إلى التسليح الحديث والذخيرة الكافية، وكانت مشتتة بين العديد من الدول العربية، وكانت تعاني من ضعف التسليح وفساد العتاد العسكري[1].

تمتد حرب عام 1948، المعروفة أيضًا بحرب فلسطين من جانب العرب وحرب التحرير من جانب الإسرائيليين، من 15 مايو 1948 إلى 7 يناير 1949. خلال هذه الحرب، شهدت المنطقة أربع فترات قتال متتالية، مفصولة بأربع فترات هدنة، حيث تبادلت القوات العربية والإسرائيلية المعارك على عدة جبهات في فلسطين والمناطق المحيطة بها.

مراحل الحرب:

المرحلة الأولى:

خلال المرحلة الأولى من حرب عام 1948، التي استمرت من 15 مايو إلى 11 يونيو، كانت الفترة الأهم بالنسبة للجانب العربي. استمرت المعارك لمدة 27 يومًا، شهدت 19 معركة رئيسية، منها 4 معارك على الجبهة المصرية في جنوب فلسطين، و8 معارك على الجبهة الأردنية في وسط فلسطين، و4 معارك على الجبهة العراقية، و3 معارك على الجبهتين السورية واللبنانية في شمال فلسطين. لم يكن هناك تنسيق أو تعاون مشترك بين القوات العربية المشاركة.[2]

تمكن الجيش المصري خلال هذه المرحلة من استرجاع غزة وجنوب فلسطين، واستعاد الجيش السوري منطقة الحمة وجوارها. بينما قام الجيش الأردني بالسيطرة على القدس القديمة وتهديد اللد والرملة، واسترجع العراقيون منطقة اليرموك وتقدموا نحو نابلس. ونجح الجيش اللبناني في استعادة ساحل الخليل الأعلى. بذلك، بدأت الجيوش العربية تهدد المناطق التي كانت تحت سيطرة اليهود.

[1] خولة صامري، الصراع العربي الاسرائيلي حرب 1948 نموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013، صفحة 11

[2] عبد المنعم واصل، مرجع سبق ذكره، صفحة 54.

في يوم 11 يونيو 1948، كان الموقف العام في فلسطين يظهر بانتصار الجيوش العربية، حيث وصل الجيش العراقي إلى مسافة 16 كيلومتراً شرق تل أبيب، ووصل الجيش المصري إلى مسافة 30 كيلومتراً جنوب تل أبيب. كانت القوات الإسرائيلية على وشك الانهيار، وكانت الدعاية الصهيونية تستغل هذه المواقف في محاولة للاستعطاف بالرأي العام العالمي في أوروبا وأمريكا.

ومع ذلك، تمكن الإسرائيليون من تحقيق هدفهم في هذه المرحلة، وهو إنهاك واستنزاف القوات العربية وإجبارها على اتخاذ أوضاع دفاعية هشة وغير مؤاتية. كانت المستعمرات اليهودية تلعب دوراً مهماً في تحقيق هذا الهدف. على الرغم من ذلك، كان الوضع العام خطيراً، حيث كان الإسرائيليون على وشك الهزيمة، وكان الهدف على وشك الضياع. لذلك، اضطرت الدول الاستعمارية للتحرك، وأُعلنت الهدنة الأولى من قبل مجلس الأمن في 11 يونيو الساعة 8 صباحًا.

خلال فترة الهدنة الأولى في حرب فلسطين عام 1948، سعت الأطراف المتحاربة إلى تعزيز قدراتها العسكرية، إلا أنها واجهت صعوبات في تحسين الإمدادات العسكرية بسبب الحظر المفروض من قبل مجلس الأمن. تلك الفترة كانت نقطة تحول رئيسية في الصراع.

المرحلة الثانية:

خلال حرب عام 1948، كانت قوات الأردن متمركزة في الموقعين الإستراتيجيين[1] في الله والرملة، ولكنها انسحبت بعد تعرضها لقصف من الطائرات الإسرائيلية. في 11 يونيو 1948، اجتمع ممثلو الدول العربية في دمشق وقرروا تشكيل قيادة عسكرية مشتركة بقيادة الملك عبد الله. في 15 يونيو 1948، دخلت قوات من خمس دول عربية إلى فلسطين للمرحلة الثانية من الحرب، ورغم إعلان الهدنة، استمرت إسرائيل في انتهاكها وتوسيع نطاق الأراضي التي

[1] محمد أحمد اشتيه، موسوعة، المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، دار الخليل للنشر والدراسات، والأبحاث الفلسطينية، صفحة 205 .

سيطرت عليها. تم إبرام أربع اتفاقيات للهدنة الدائمة بين إسرائيل ومصر ولبنان والأردن وسوريا في عام 1949.

نتائج حرب 1948:

تشكيل الدولة الإسرائيلية: نتجت حرب 1948 عن إعلان قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948، وهذا كان خطوة تاريخية كبيرة في تاريخ الشرق الأوسط، حيث أصبحت إسرائيل دولة مستقلة.

النزوح الفلسطيني: خلال الحرب، هاجر مئات الآلاف من الفلسطينيين نتيجة القتال والتطهير العرقي والضغط السياسي. تم تهجيرهم من مناطقهم الأصلية إلى دول مجاورة وأقطار أخرى، وهو ما يعرف اليوم بمسألة اللاجئين الفلسطينيين.[1]

تغييرات في الحدود: شهدت الحرب تغييرات جذرية في الحدود السياسية للمنطقة، حيث امتدت حدود إسرائيل بشكل كبير عما كان مخططاً له في خطة التقسيم الأممية.

تأثير على العلاقات الإقليمية: تركت حرب 1948 آثاراً عميقة على العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، مع تصاعد التوترات بين إسرائيل والدول العربية المجاورة.

تأثير على المشهد الدولي: جذبت حرب 1948 انتباه المجتمع الدولي إلى النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وأثارت تساؤلات حول العدالة والأمن في المنطقة.

العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956

نتيجة تصاعد التوترات بين مصر وإسرائيل بعد تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس ورفض البنك الدولي تمويل مشروع السد العالي. على الرغم من أن هذه الأحداث كانت السبب المعروف، إلا أن كل دولة من دول العدوان – إسرائيل وبريطانيا وفرنسا – كانت لديها أسبابها الخاصة للمشاركة في الحرب. في 29 أكتوبر 1956، بدأت إسرائيل بالتحرك استعدادًا للعدوان على مصر، مما قدم الذريعة التي اعتمدت عليها بريطانيا وفرنسا للمشاركة في الحرب. وبدأ

[1] ابراهيم شكيب، حرب فلسطين 1948،رواية مصرية، الزهراء للأعلام العربي، صفحة 530 .

العدوان الفعلي على مصر في 31 أكتوبر 1956، حيث شنت إسرائيل هجومها عليها. تلك الفترة شهدت تغيرات سياسية عميقة في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب عام 1948.

في 29 أكتوبر 1956، بدأت إسرائيل هجومها بإجراء إنزال جوي لقوات المظليين شرقي قناة السويس. ثم قامت بطرد السكان العرب من المنطقة المجردة من السلاح في سهل الجولة، وذلك لتحصين مستنقعات البحيرة. بعد ذلك، حاولت إسرائيل حفر قناة بين نهر الأردن وبحيرة طبريا، وفي منطقة النقيب قامت بطرد العشائر من المنطقة[1].

بعد العدوان الإسرائيلي في 29 أكتوبر 1956، صدر الإنذار البريطاني الفرنسي في 30 أكتوبر، الذي رفضته مصر. هذا الرفض أوجد الذريعة التي احتاجتها إسرائيل للبدء في العدوان على المطارات والموانئ المصرية في 31 أكتوبر. نتج عن هذا الهجوم تدمير جزء كبير من الطيران المصري. بدورها، قررت مصر التركيز على حماية بورسعيد، القاهرة، السويس، وأمرت الجيش المصري بالانسحاب من قطاع غزة وسيناء[2]، مما سمح للكيان الإسرائيلي بالاحتلال.

من جهة أخرى، شاركت القوات البريطانية والفرنسية في شن الغارات الجوية على المطارات وقطاعات الجيش المصري، وشاركت في العمليات البرمائية في بورسعيد وبور فؤاد. نجحت القوات البريطانية والفرنسية في احتلال مدينة بورسعيد.

في هذه الأثناء، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقف الحياد وحذرت من استخدام القوة ضد مصر. في صباح 30 أكتوبر 1956، اجتمع مجلس الأمن الدولي لمناقشة مشكلة العدوان الإسرائيلي على الأراضي المصرية. أصرت الولايات المتحدة على أخذ مبادرة وقدمت مشروع قرار يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية خلف خطوط الهدنة التي أقرتها الأمم المتحدة في 1948.

[1] محمد اشتيه، مرجع السابق، صفحة 207.

[2] عبد المنعم واصل، مرجع سابق، صفحة 85.

نتائج حرب 1956:

- فشلت بريطانيا وفرنسا في تحقيق أهدافها من الغزو لسببين أساسيين: الأول هو عدم تقديرهم الجيد لروح المقاتل المصري، سواء كان قيادة أو جيشًا أو شعبًا، والثاني هو عدم التنسيق المسبق مع الولايات المتحدة.
- نجحت إسرائيل في تأمين حرية الملاحة في خليج العقبة عبر مضيق ثيران إلى ميناء إيلات الإسرائيلي[1].
- كانت الحرب عام 1956 لها تأثير كبير على ارتباط الجيش والشعب المصري.
- انسحبت إسرائيل من سيناء في مارس 1957 دون أن تحقق المؤامرة الثلاثية أي انتصار، حيث بقي النظام الثوري في مصر صامدًا وزادت قوته وصلابته، كما توسعت مجالات التعاون المصري السوفياتي.

حرب 1967:

في 5 يونيو 1967، شنت إسرائيل هجومًا على ثلاث دول عربية، وهي مصر وسوريا والأردن، في حرب استمرت ستة أيام وانتهت بانتصار ساحق لإسرائيل. خسرت مصر وسوريا والأردن في تلك الحرب، واحتلت إسرائيل القدس الشرقية، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء[2]، وهضبة الجولان. وقد أُطلق على تلك الحرب اسم "حرب الستة أيام".

منذ بداية عام 1967، زاد التوتر في منطقة الشرق الأوسط بسبب تهديد إسرائيل العلني بغزو الأراضي السورية في 7 أبريل 1967، وقامت إسرائيل بشن هجوم جوي ضخم على سوريا. وفي الوقت نفسه، أبلغت موسكو السلطات المصرية بوجود تراكم للقوات الإسرائيلية على الحدود

[1] انس عبد الخالق، عابد عاصر، موقف الولايات المتحدة الامريكية من العدوان الثلاثي على مصر، عام 1956،مؤسسة الجامعة الانسانية، صفحة 485.

[2] شبه جزيرة سيناء هي شبه جزيرة تقع في مصر وتحدها البحر الأحمر من الشرق وقناة السويس من الشمال، وهي موقع استراتيجي هام وتعتبر جزءًا لا يتجزأ من الحياة السياسية والاقتصادية لمصر.

السورية، فأعلنت الحكومة المصرية في 4 مايو 1967 حالة الطوارئ وبدأت بتجميع قواتها الضخمة في شبه جزيرة سيناء.

الجبهة المصرية:

في الساعة 7:45 صباحًا من يوم 5 يونيو 1967، شن السلاح الجوي الإسرائيلي هجومًا مفاجئًا ومركزًا على القواعد الجوية والمطارات العسكرية المصرية، مما أدى إلى تدمير السلاح الجوي المصري بالكامل خلال ساعات من بدء المعركة. هاجمت الطائرات الإسرائيلية أربع قواعد جوية مصرية في سيناء وثلاثة في منطقة القناة وواحدة في وادي النيل، بالإضافة إلى قاعدتين في دالتا. خلال هذه الضربات، تم تدمير 309 طائرة قتالية[1].

في أعقاب الضربة الجوية الإسرائيلية، بدأت تشكيلات القوات البرية الإسرائيلية في اختراق الخط الأمامي للجبهة المصرية في سيناء بثلاث مجموعات. وفي وقت متأخر من المساء، نجحت هذه التشكيلات في محو الفرقتين السابعة والثامنة من مشاة النسق الأول، التي كانت تشكل الجزء الرئيسي من النظام الدفاعي المصري.

الجبهة الاردنية:

بعد الهجمات بوقت قصير، حذرت إسرائيل الأردن بعدم المشاركة في الحرب، لكن القوات الأردنية شاركت فعلًا في القتال. ردت إسرائيل بغارات جوية على عمان، وهاجمت الطائرات السورية أهدافًا إسرائيلية، وشنت إسرائيل هجمات على مطارات سوريا.

بدأت المعارك على الجبهة الأردنية في 5 يونيو، حيث دمرت الطائرات الإسرائيلية 32 طائرة في مدرجاتها، وفي مساء 6 يونيو انهارت الدفاعات الأردنية[2] بالكامل، وانتهى الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، في 7 يونيو بعد معارك عنيفة.

---

[1] ابو خالد عوض، وضاعت الاوطان الاعمال الكاملة للمحور الثقافي، في ذكرى النكسة، اعداد اللجنة الثقافية –المحور الثقافي، شبكة فلسطين الحوار، صفحة 12

[2] ميشال ب اورين، ستة ايام الحرب، حرب حزيران، 1967، وصناعة شرق اوسط جديد، ترجمة ابراهيم شهالي، مكتبة مكان، ط1، صفحة، 403

أما على الجبهة السورية، بدأت الحرب في 9 يونيو بعد فراغ القوات الإسرائيلية من جبهتي مصر والأردن. وفي منتصف الليل، تلقت القيادة العامة في القاهرة اتصالًا يفيد بأن القوات السورية تقوم بضرب إسرائيل بعنف، لكن لم تحقق الدفاعات السورية أهدافها.

وأمام هذه الأحداث، جرت مشاورات في مجلس الأمن لإيقاف النيران وانسحاب القوات الإسرائيلية. وعارضت الولايات المتحدة مشروع القرار، وصممت على عدم النص على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها، وبالتالي اقتصر القرار على إيقاف إطلاق النار فقط.

نتائج الحرب:

من بين أبرز النتائج التي توصلت إليها حرب عام 1967:

1. تمكنت إسرائيل من الفوز بنصر عسكري كبير، مما أدى إلى توسيع حدودها واحتلال المزيد من الأراضي.[1]
2. شهدت الحرب تشكيل الكيان الإسرائيلي لخطوط دفاع جديدة وتوفير عمق استراتيجي يسهل الدفاع عنه بشكل أفضل.
3. برز ضعف القيادات العربية وانعدام التنسيق بينها، مما ساهم في تحقيق النصر الإسرائيلي.
4. زالت تحومية[2] الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وانخفضت مستويات الثقة في الأنظمة العربية.
5. لم يكن النصر العسكري الإسرائيلي كافيًا لفرض السلام، مما أدى إلى استمرار التوترات والصراعات في المنطقة.

[1] الخولي لطفي، حرب يونيو 1967، بعد 35 سنة، مركز الاهرام الترجمة والنشر، صفحة 117

[2] محسن محمد صالح، مرجع سبق ذكره، صفحة 82.

حرب اكتوبر 1973:

حرب أكتوبر 1973، المعروفة أيضًا بحرب اليوم الخامس أو حرب رمضان، كانت صراعًا عسكريًا بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. بدأت في 6 أكتوبر 1973، عندما شنت مصر وسوريا هجومًا مفاجئًا ضد إسرائيل خلال حرب الاستنزاف الثالثة.

1. **الخلفية السياسية:** بعد هزيمة عربية مدوية في حرب 1967 واحتلال إسرائيل لسيناء والجولان، زاد الاحتقان العربي والرغبة في استعادة الأراضي المحتلة.
2. **الهجوم المفاجئ:** شنت مصر وسوريا هجومًا مفاجئًا في السادس من أكتوبر 1973، أثناء عيد الكيبور[1]، وهو أهم عيد يهودي. كان الهدف الرئيسي لهجوم مصر استعادة سيناء، بينما كان الهدف الرئيسي لسوريا استعادة الجولان.
3. **الاستجابة الإسرائيلية السريعة:** على الرغم من الهجوم المفاجئ، استطاعت إسرائيل تنظيم استجابة سريعة وإرسال قواتها لمواجهة الهجومات. كانت القوات الإسرائيلية مستعدة لاستخدام تكتيكات الدفاع المتقدمة[2].
4. **المعارك الهوائية:** شهدت الحرب معارك جوية شرسة بين سلاح الجو المصري والسوري والقوات الجوية الإسرائيلية. كانت المعارك الجوية حاسمة في تحديد مسار المعركة على الأرض.
5. **المعارك الدموية:** شهدت المعارك في حرب أكتوبر مواجهات عسكرية عنيفة، خاصة في مناطق السويس والجولان. كانت معارك شديدة الدموية وشهدت استخدامًا مكثفًا للطائرات والدبابات والمدفعية.

[1] يوم كيبور هو يوم صوم وتوبة في الديانة اليهودية، وفي ذلك اليوم يقوم اليهود بالتفكير والتأمل والتوبة من الذنوب. بدأت حرب أكتوبر 1973 في هذا اليوم الهام، مما أثر بشكل كبير على الإسرائيليين الذين كانوا يركزون على الصلاة والصوم ولم يكونوا مستعدين للهجوم الذي شنته مصر وسوريا.

[2] مجدي الجلاد، مشير النصر، مذكرات أحمد اسماعيل، وزير الحربية في اكتوبر 1973، دار النهضة، 45

6. **التأثير على المشهد السياسي:** بالرغم من عدم تحقيق هدفها الرئيسي في استعادة كامل الأراضي المحتلة، إلا أن الحرب زادت من قوة وثقة العرب وأدت في النهاية إلى استئناف عملية السلام وإجراء مفاوضات تؤدي إلى اتفاقيات السلام المستقبلية.
7. **تدخل القوى العالمية:** تدخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لوقف التصعيد، وهو ما أدى إلى وقف إطلاق النار بعد 19 يومًا من المعارك.

نتائج الحرب:

أدت الحرب إلى تحقيق مكاسب تكتيكية لكل من الجانبين، مع استعادة مصر لبعض مناطق سيناء والاحتفاظ بالجولان من قبل إسرائيل. كما أدت الحرب إلى بدء عملية السلام بين الأطراف المتحاربة، حيث تم إطلاق مفاوضات سلام تؤدي في النهاية إلى اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979، والتي شملت استعادة سيناء بالكامل[1].

شكلت حرب أكتوبر تحولًا في الديناميات الإقليمية، حيث أدت إلى توسيع دائرة المفاوضات والتفاوض وإعطاء دفعة جديدة لجهود التسوية السياسية.

زادت الحرب من قوة وثقة العرب، وأظهرت القدرة على تنظيم هجمات مفاجئة وتحقيق تقدم في المعارك الدائرة ضد إسرائيل[2].

شكلت حرب أكتوبر تحذيرًا للمجتمع الدولي بضرورة التدخل لوقف الصراعات الإقليمية والحفاظ على الاستقرار العالمي.

حرب لبنان 1982:

بدأت حرب لبنان في عام 1982، حيث سعت إسرائيل لضعف منظمة التحرير الفلسطينية عسكريًا وسياسيًا، وتحول توجهات الحرب الأهلية اللبنانية لصالح حلفائها في اليمين اللبناني. شاركت قوى عسكرية أخرى مثل القوات السورية والميليشيات اللبنانية في الصراعات التي

[1] طه مجدوب، حرب اكتوبر، طريق السلام، مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، صفحة 82-83

[2] محمد فوزي، حرب اكتوبر عام 1973، دراسة ودروس، القومية العربية، ط2، صفحة 50

استمرت ثلاثة أشهر، وانتهت بتدخل قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام. كانت الحرب مدمرة بشكل هائل، مما أسفر عن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وزاد من تفتت النسيج السياسي في لبنان الذي كان متمزقًا بفعل الحرب الأهلية.

هذه الحرب أدت أيضًا إلى احتلال إسرائيلي لأجزاء من جنوب لبنان حتى عام 2000، مما شكل نكسة كبيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها ياسر عرفات الذي اضطر إلى مغادرة لبنان ونقل مقر منظمته إلى تونس. من بين لحظات الحرب برزت مجزرة صبرا وشاتيلا المشينة، حيث قامت مقاتلو القوات اللبنانية بدعم من إسرائيل بقتل أكثر من ثلاثة آلاف من المدنيين الفلسطينيين[1].

الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان لفترة طويلة أثار جدلاً داخل إسرائيل وعلى الصعيد الدولي، مما أدى إلى تغيير تصورات العالم لإسرائيل والفلسطينيين. كما أدى الصراع في لبنان إلى نقل مركز المقاومة الفلسطينية من الخارج إلى فلسطين نفسها، وحفز البحث الدولي عن حلول دبلوماسية للصراع العربي الإسرائيلي.

في الفترة بين عامي 1976 و1979، شهدت لبنان والمنطقة تطورات هامة. بدأت سيطرة القوات السورية على أجزاء من لبنان خلال الحرب الأهلية في البلاد، واستمر نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان مع توجيه هجمات داخل إسرائيل. قامت القوات الإسرائيلية بغزو جنوب لبنان في عام 1978، وأنشأت منطقة عازلة تحت سيطرتها. توقيع معاهدة السلام[2] المصرية – الإسرائيلية في عام 1979 أدى إلى تغييرات إقليمية، وبدأت إسرائيل في التصدي للقوات السورية في لبنان ودعمت زعيم "القوات اللبنانية" بشير جميّل لتولي رئاسة لبنان، مما يشير إلى إمكانية توقيع معاهدة سلام مع لبنان.

[1] فادي نحاس، اربعون عاما من حرب لبنان الأولى 1982 إلى إتفاقية ترسيم الحدود البحرية 2022، مقالة، صفحة 19-24

[2] معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، المعروفة أيضًا باسم اتفاقية كامب ديفيد، وقعت في عام 1978 وأدت إلى توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979. هذه الاتفاقية أعادت تشكيل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وأدت إلى سحب إسرائيل من سيناء.

اسفرت حرب لبنان 1982 عن نتائج اهمها:

1. **الانسحاب الإسرائيلي من لبنان:** بعد مرور سنوات من الاحتلال، قامت إسرائيل بانسحاب جزئي من لبنان في أعقاب الحرب. وقد شكل هذا الانسحاب تغييرًا في التوازنات السياسية والعسكرية في المنطقة.
2. **تأثير على المنظمات الفلسطينية:** تضررت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل كبير جراء هزيمتها في الحرب، وتم نقل مقرها من بيروت إلى تونس. كما تسببت الحرب في تفكيك وتفتيت بعض الميليشيات الفلسطينية في لبنان.
3. **التأثير على السياسة اللبنانية:** أدت الحرب إلى تغييرات سياسية هامة في لبنان، بما في ذلك تسلم بشير الجميل رئاسة الجمهورية، وهو نقلة هامة في السياسة اللبنانية.
4. **المجازر والخسائر البشرية:** شهدت الحرب مجازر مروعة مثل مجزرة صبرا وشاتيلا، التي أدت إلى مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين. كما تسببت الحرب في خسائر بشرية كبيرة بين الجانبين الفلسطيني واللبناني.
5. **التأثير على القوى الدولية:** أدت الحرب إلى تصاعد التوترات الإقليمية والدولية، وشكلت تحديًا للجهود الدبلوماسية الدولية لحل الصراعات في المنطقة.

الشكل رقم (4): توضح هيمنة اسرائيل على الاراضي الفلسطينية.

المبحث الثالث: الوضع الداخلي الفلسطيني

يعتبر الوضع الداخلي الفلسطيني قضية معقدة تتداخل فيها العوامل والتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي يواجهها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي، الذي يؤثر بشكل كبير على حياتهم اليومية ويزيد من التوترات بين الفصائل الفلسطينية

المطلب الأول: مسار السلطة الفلسطينية

كانت السلطة الفلسطينية تعمل في سياق غير هيكلي وبدون هيكلية حكومية مركزية معترف بها دوليًا. كانت السلطة الفلسطينية تتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية[1] التي تأسست في عام 1964 بهدف تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي.

منظمة التحرير كانت تقوم بالعمل السياسي والدبلوماسي على المستوى الدولي، وكانت تشكل الهيئة الممثلة للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية. كما كانت تنظم الجبهة الوطنية للتحرير، التي كانت تضم مجموعة متنوعة من الفصائل والجماعات الفلسطينية المقاومة للاحتلال الإسرائيلي.

قبل اتفاقيات أوسلو في عام 1993، كانت السلطة الفلسطينية تواجه تحديات كبيرة وتعمل في سياق غير هيكلي وبدون هيكلية حكومية مركزية معترف بها دوليًا. تتضمن هذه التحديات:

1. **القيود الإسرائيلية:** كانت إسرائيل تفرض قيوداً شديدة على الحركة والتنقل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أثر على حياتهم اليومية.
2. **التنظيمات السياسية:** كانت هناك تنظيمات سياسية فلسطينية تنافسية مثل حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مما أدى إلى تشتت الجهود والتصدي للاحتلال بأشكال مختلفة.

[1] منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) هي منظمة سياسية فلسطينية أُسست في عام 1964 بهدف تمثيل الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه المشروعة، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير. تتبنى المنظمة استراتيجيات سياسية ودبلوماسية ومقاومة مسلحة لتحقيق أهدافها.

3. **المساعدات الخارجية:** كانت المساعدات الخارجية تلعب دورًا مهمًا في دعم الفلسطينيين، خاصة في تقديم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.
4. **النضال السياسي الدولي:** كانت منظمة التحرير الفلسطينية تعمل على تحقيق دعم دولي لقضية الشعب الفلسطيني ورفض الاحتلال الإسرائيلي، من خلال الدبلوماسية والنضال السياسي في المحافل الدولية.
5. **الحياة تحت الاحتلال:** إن الحياة تحت الاحتلال الإسرائيلي محدودة بشكل كبير، مع انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة والتضييق على الحريات الأساسية.

بشكل عام، كانت السلطة الفلسطينية تعمل على مواجهة هذه التحديات وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني من خلال النضال والمقاومة في جميع المجالات المتاحة لها في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

بعد اتفاقيات أوسلو في عام 1993[1]، شهدت السلطة الفلسطينية تطورات هامة ومسارًا جديدًا:

1. **إنشاء الهيئة الوطنية الفلسطينية:** تم إنشاء الهيئة الوطنية الفلسطينية كهيئة تشريعية وتنفيذية مؤقتة لإدارة الشؤون الفلسطينية في المناطق التي تم انسحاب الاحتلال الإسرائيلي منها.
2. **تقسيم السلطة الفلسطينية:** شملت اتفاقيات أوسلو تقسيم السلطة الفلسطينية إلى سلطة فلسطينية مؤقتة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى مرافقة الإدارة الإسرائيلية في المناطق المحتلة (التنسيق الأمني).
3. **الانتخابات وتشكيل الحكومة:** شهدت السلطة الفلسطينية انتخابات عامة في عام 1996، حيث فاز ياسر عرفات بمنصب الرئيس، وشكلت حكومة فلسطينية برئاسة أحمد قريع.

[1] إتفاقية أوسلو، المعروفة رسمياً بـ "اتفاق أوسلو للسلام"، كانت اتفاقية سلام موقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (PLO) في سبتمبر 1993. وقد أديت إلى إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية (PNA) وتوزيع السلطات بينها وبين إسرائيل في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع أنها أدت إلى بعض الإنجازات الهامة، إلا أنها لم تحقق السلام الدائم والشامل بين الجانبين.

4. **إدارة الشؤون المحلية:** بدأت السلطة الفلسطينية بتولي مسؤولية إدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.
5. **المفاوضات الدولية:** استأنفت السلطة الفلسطينية المفاوضات مع إسرائيل تحت إطار أوسلو، بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي يحدد مستقبل العلاقات بين الجانبين.
6. **التحديات والصعوبات:** واجهت السلطة الفلسطينية العديد من التحديات والصعوبات، بما في ذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس.

شهد مسار السلطة الفلسطينية بعد أوسلو تحولات هامة وجهودًا مستمرة لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، ولكن بقيت التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية مستمرة.

المطلب الثاني: النظام السياسي الفلسطيني

النظام السياسي الفلسطيني يعكس تاريخًا طويلًا من النضال والصراع من أجل الاستقلال والحكم الذاتي. تشكلت هياكله السياسية والمؤسسات بتأثيرات متعددة، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي، والتدخلات الخارجية، والانقسامات الداخلية. يتألف النظام السياسي الفلسطيني من السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع المدني والفصائل السياسية والمؤسسات غير الحكومية. تواجه هذه الهياكل التحديات المتعددة، بما في ذلك الاحتلال والانقسام والتحديات الاقتصادية والاجتماعية. يظل الهدف الرئيسي للنظام السياسي الفلسطيني[1] هو تحقيق الاستقلال وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة.

النظام السياسي الفلسطيني الداخلي يشمل عدة جوانب:

- **الرئاسة:** تشغلها حاليًا محمود عباس، وتتمتع بسلطة تنفيذية ودور تمثيلي قوي في العلاقات الخارجية والشؤون الداخلية.

[1] جمال هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دراسة تحليلية، the Institute for Palestine ،studies and muwatine'the Palestine Institute for the study of democracy صفحة 227-234

- **الحكومة:** تشكل من مجلس وزراء يرأسه رئيس الوزراء، وتتولى إدارة الشؤون الداخلية وتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية.
- **المجلس التشريعي الفلسطيني:** هو هيئة تشريعية تمثل الشعب الفلسطيني، تُنتخب بانتظام وتضم ممثلين عن الأحزاب السياسية المختلفة.
- **الأحزاب السياسية:** تتنوع وتشمل أحزابًا مختلفة من اليسار والمحافظة والإسلامية، وتلعب دورًا هامًا في تشكيل السياسات والمشهد السياسي الفلسطيني.

هذه المؤسسات تتفاعل معًا وتتأثر بالأحداث السياسية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية، مما يؤثر على ديناميات الحكم واتجاهات السياسة الداخلية في فلسطين.

الفصائل السياسية:

حركة فتح:

- تأسست في عام 1959م، وتعتبر أكبر فصيل سياسي فلسطيني.
- يرأسها الرئيس الفلسطيني محمود عباس.
- تتبنى سياسة الحوار والتفاوض مع إسرائيل من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام 1967.

حركة حماس:

- تأسست في عام 1987م، وتعتبر جماعة إسلامية.
- ترفض الاعتراف بإسرائيل وتسعى لتحرير كافة الأراضي الفلسطينية بما في ذلك إسرائيل.
- تدير حكومة غزة وتتمتع بتأييد قوي في القطاع الفلسطيني.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

- تأسست في عام 1967م، وتعتبر يسارية وماركسية الأفكار.
- تعارض التسوية السلمية وتدعو للنضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي.
- تشتهر بأنشطتها العسكرية والتفجيرات الفدائية.

الجهاد الإسلامي:

- تأسست في عام 1981م، وهي جماعة إسلامية متطرفة.
- تعارض التسوية السلمية وتسعى لتحرير فلسطين من النهر إلى البحر.
- تتبنى النضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك العمليات الانتحارية.

الحكومة والمؤسسات الحكومية:

تتولى إدارة الشؤون اليومية وتنفيذ السياسات والبرامج المعتمدة من قبل السلطة الوطنية. تتكون الحكومة الفلسطينية والمؤسسات الحكومية الفلسطينية من عدة هيئات ووزارات تعمل على إدارة الشؤون الداخلية وتقديم الخدمات للمواطنين. هنا بعض المؤسسات والوزارات الحكومية الرئيسية:

- **وزارة الصحة:** تعنى بتقديم الخدمات الصحية وتطوير البنية التحتية الصحية في المناطق الفلسطينية.
- **وزارة التربية والتعليم:** تسعى لتطوير التعليم وتوفير البيئة التعليمية المناسبة للطلاب في المدارس الفلسطينية.
- **وزارة الداخلية:** تتولى مسؤولية الأمن الداخلي وإدارة الشؤون المدنية والمؤسسات الأمنية.
- **وزارة الشؤون الاجتماعية:** تعمل على تقديم الدعم للأسر المحتاجة وتطوير البرامج الاجتماعية للمواطنين.
- **وزارة الزراعة:** تسعى لتطوير الزراعة وتحسين مستوى الإنتاج الزراعي في فلسطين.
- **وزارة الأشغال العامة والإسكان:** تعنى بتطوير البنية التحتية وإدارة المشاريع العامة والإسكان في المناطق الفلسطينية.

المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية:

المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية[1] تلعب دوراً هاماً في دعم وتعزيز الديمقراطية وتقديم الخدمات للمجتمع في فلسطين. إليك بعض المؤسسات والمبادرات البارزة في هذا السياق:

- **الجمعيات الخيرية والتنموية:** تشمل العديد من الجمعيات التي تعمل في مجالات متنوعة مثل التعليم، والصحة، والتنمية المحلية، ودعم الأسر المحتاجة.
- **المؤسسات الثقافية والفنية:** تشمل مراكز الثقافة والفنون التي تسعى للحفاظ على الهوية الثقافية الفلسطينية وتعزيز التعبير الفني والثقافي.
- **المنظمات البيئية:** تعمل على حماية البيئة والموارد الطبيعية في فلسطين وتشجيع التوعية بقضايا البيئة.
- **المنظمات النسوية:** تسعى لتعزيز دور المرأة في المجتمع ودعم حقوقها وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً.
- **المنظمات الشبابية:** تعمل على تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم ودعم مشاريعهم الشبابية والتعليمية.

التحديات:

- يشمل ذلك الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات والحواجز والحصار على قطاع غزة.
- الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الفصائل السياسية المتنوعة.
- التحديات[2] الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك البطالة وارتفاع معدلات الفقر ونقص الخدمات الأساسية.

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تم الاطلاع يوم 17-04-2024 :
https://www.pcbs.gov.ps

[2] رازي نابلسي، فلسطين تحديات كبيرة , وضياع استراتيجي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نابلس 2013 تم الاطاع عليه يوم : 30-04-2024
https://www.palestine-studies.org

خلاصة الفصل الأول:

من خلال النظر إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة فلسطين، نجد أنها تقع في منطقة حيوية بين ثلاث قارات، مما يجعلها نقطة تلاقٍ للتجارة والتأثير الاقتصادي والسياسي. تتمتع فلسطين بموارد طبيعية واستراتيجية مهمة، مثل الغاز الطبيعي قبالة سواحلها، وهو ما يزيد من أهميتها على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي.

مع التاريخ الطويل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ندرك أن الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين يعود إلى أوائل القرن العشرين، حيث بدأت حركة الصهيونية بالهجرة إلى فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل. هذا النزاع تسبب في حروب وتهجير وصراعات مستمرة، ولم تتمكن الجهود الدولية حتى الآن من إيجاد حل دائم وعادل للصراع.

مع مسار السلطة الفلسطينية والتحديات التي تواجهها، نرى أن السلطة الفلسطينية تأسست في أعقاب اتفاقية أوسلو في عام 1993، ولكنها تواجه اليوم تحديات كبيرة بسبب الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس.

باختصار، فإن فلسطين تمثل نقطة تلاقٍ للعديد من العوامل الاستراتيجية والتحديات السياسية والاقتصادية، وتظل القضية الفلسطينية حاضرة على الساحة الدولية بشكل مستمر، مما يستدعي جهوداً مستمرة ومتواصلة للتوصل إلى حل سلمي وعادل يحقق حقوق الشعب الفلسطيني ويضمن السلام والاستقرار في المنطقة.

الفصل الثاني

تاريخ الانقسام السياسي الفلسطيني

تمهيد:

يتأثر المجتمع الفلسطيني، كغيره من المجتمعات، بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في معتقداته وقيمه وعلاقاته خلال مراحل نشأته وتطوره. يضاف إلى ذلك خصوصية المجتمع وطبيعة الحالة السياسية التي يمر بها، حيث يعاني من صراع مستمر مع الاحتلال الصهيوني. هذا الصراع يتنوع بين الأرض والهوية والكيان والولاء والانتماء، مما يجعل المجتمع الفلسطيني يمر بأخطر المراحل في تاريخه، مثل المرحلة التي شهدت انقسامه إلى منطقتين جغرافيتين وسياسيتين مستقلتين. يعتبر هذا الانقسام خطراً على تماسك بنية المجتمع الداخلية ويؤثر على مسار القضية ومستقبلها.

المبحث الأول: مظاهر الانقسام السياسي الفلسطيني

أدى الاحتلال الصهيوني لفلسطين في عام 1948 أدى إلى نشوء العديد من الحركات والفصائل المناهضة للاحتلال. ورغم اختلاف الرؤى والبرامج لهذه الفصائل، فإن المقاومة للمحتل بقتال أو بوسائل أخرى كانت القاسم المشترك بينها. وبعد احتلال كامل الأراضي الفلسطينية في عام 1967 وتراجع الوضع العربي، تصاعد التباين في البرامج السياسية والرؤى بين الفصائل الفلسطينية. ظهر المشروع الوطني الثوري كبديل للبعد القومي العربي في عام 1964، وتبنت منظمة التحرير الفلسطينية هذا التوجه السياسي في عام 1974، مما جعلها ممثلًا معترفًا به دوليًا وإقليميًا وعربيًا. وفي المقابل، ظهرت قوى فلسطينية أخرى خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ذات طابع إسلامي وتحرري، مبنية على التصور الإسلامي في تحليل الظاهرة السياسية والعلاقة مع الاحتلال.

المطلب الأول: مفهوم الانقسام الفلسطيني

تعريف الانقسام:

الانقسام لغة: انفصل انقسم، انقسام مجموعتين او مجموعات بسبب تباين في الرأي.

الانقسام اجرائيا: هو حالة الانقسام بين حركتين فتح وحماس والمتمثلة بانقسام بين الضفة الغربية بقيادة السلطة الفلسطينية (فتح) ومقرها رام الله، وقطاع غزة بقيادة (حركة حماس)

تراكم الصراع هو مصطلح جديد أُضيف إلى قاموس المصطلحات السياسية للقضية الفلسطينية. يشير إلى تزايد التوتر والصراعات حول قضايا محددة[1]، وتطورها من الخفاء إلى الظهور العلني، مما يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة، نتيجة اختلاف الرؤى والمواقف. هذا التراكم يشكل تهديداً لوحدة المشروع الوطني الفلسطيني[2] كحركة تحرر وطني، كما أظهرته تجربة بيان إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988. ويعتبر

[1] ابراهيم ابرش، صناعة الانقسام الفلسطيني (النكبة الفلسطينية 2)، مجلة الدراسات الفلسطينية، صفحة 21-28

[2] ابراهيم ابراش، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20 العديد 78، سنة 2009، ص3-4.

الانقسام جزءاً من هذا التراكم، وقد أسفر عن تحولات جذرية في المشروع الوطني، حيث أثرت الخلافات والانشقاقات داخل الفصائل على خلق بيئة مناسبة للانقسام، ما دفع بالأطراف المعنية لتبني استراتيجية عمل وطنية محل وحدة الرأي.

الجذور التاريخية للانقسام السياسي الفلسطيني:

تُعتبر أحداث يونيو 2007 نتيجة لصراعات عميقة ومتراكمة طالت النظام السياسي الفلسطيني منذ تأسيسه كمشروع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني، وتصاعدت هذه الصراعات مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وصلت الأمور إلى مرحلة الانفجار عندما قامت حركة حماس بانقلاب وسيطرتها على قطاع غزة، وذلك بسبب الخلافات حول حدود الدولة وشرعية منظمة التحرير واتفاقية أوسلو.[1] هذه القضايا الخلافية كانت من أبرز العوامل التي ساهمت في تفاقم الانقسام بين القوى السياسية الفلسطينية المختلفة.

وسنختص بتحليل أبرز نقاط هذا الخلاف على حركتي حماس وفتح:

في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، كان الصراع على النفوذ والسلطة لا يغيب، حيث كان يتم تنافس الزعامات الفلسطينية بشكل عائلي، وكان هذا التنافس يتمحور حول من سيمثل المقدسيين في الدوائر الحكومية والمجالس المحلية.

في فترة الستينيات من القرن العشرين، تسلل صراع مشابه نوعًا ما إلى صفوف الفلسطينيين، حيث بدأت الحركات الفلسطينية المختلفة في التنافس رغم توافقها على ميثاق منظمة التحرير في عام 1964 والعمل ضمن إطار مؤسسات المنظمة. تصاعدت الخلافات السياسية بينها لاحقًا، وبلغت ذروتها في الصراع المسلح بين الفصائل الفلسطينية، خاصةً بين فتح والجبهة الشعبية، خلال فترة تواجدهما في الأردن. كانت الخلافات تتعلق بقيادة المقاومة الفلسطينية، حيث كانت فتح تؤيد الوطنية، بينما كانت الجبهة الشعبية تدعم القومية. استمر الصراع حتى

[1] سامر صبحي رشيد بن عودة، تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية، ماجستير جامعة النجاح الوطنية،، 2007، صفحة 34.

بعد طرح برنامج النقاط العشر عام 1974، مما أدى إلى تجميد عضوية الجبهة الشعبية وفصائل أخرى في مؤسسات المنظمة، وتشكيل ما سمي حينها جبهة الرفض.

في بدايات الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر 1987، ظهرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في ظل بيئة فصائلية يسودها الطابع اليساري. بدأت دائرة الخلافات بين الجانبين بالتوسع مع ازدياد القاعدة الشعبية لحركة فتح التي تقود فصائل منظمة التحرير. اتسعت الفجوة بين الفصائل بعد توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993، وتسلم السلطة الفلسطينية غزة وأريحا وباقي المدن الفلسطينية في عام 1994. تعمّق الشرخ مع تنفيذ السلطة حملات اعتقالات واسعة ضد قيادات حماس وعناصرها وجهازها العسكري بعد كل عملية ضد الاحتلال. وشكّل انطلاق انتفاضة الأقصى يوم 28 سبتمبر 2000 مرحلة جديدة، حيث توحد الفلسطينيون ضد الاحتلال وشرعوا في حوارات داخلية قادتها مصر وانتهت باتفاق القاهرة بين الفصائل في مارس 2000. في بداية عام 2006، تم تنظيم ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية، وشهدت حماس تحقيق مفاجأة بحصد أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي.[1] تسبب هذا الفوز في توترات وخلافات بين فتح وحماس، حيث رفضت فتح المشاركة في حكومة تقودها حماس. وبعد رفض الفصائل المشاركة في حكومة حماس، شكّلت حماس حكومتها برئاسة إسماعيل هنية، لكن تعرضت لحصار إسرائيلي مشدد عرقل عملها. تحركت العديد من الجهات لوقف الاشتباكات بين مسلحي حماس وفتح، ونجحت هذه التحركات في وقف الاشتباكات لفترة وجيزة، لكن الأمور عادت مجددًا للتوتر والاصطدام.

نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2006:

كانت انتخابات 2006 نقطة تحول كبيرة في السياسة الفلسطينية مع فو حماس بالأغلبية وتراجع فتح. هاذا التغير ادى الى تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، بمافي ذلك زيادة التوترات بين الفصائل الفلسطينية وتأثيرات واسعة على العلاقات الدولية والمساعدات الخارجية.

[1] حازم محمد وهيب، الصراع بين حركة فتح وحماس وأثره على التسوية السلمية، ماستر جامعة شرق الاوسط، 2006 صفحة 9.

هنا النتائج التفصيلية للانتخابات التشريعية:

جدول رقم (1): يمثل نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينة سنة 2006

الحزب القائمة	عدد المقاعد الكلي	المقاعد بنظام قوائم	المقاعد بنظام الدوائر
حركة المقاومة الاسلامية حماس	74	29	45
حركة التحرير الوطني الفلسطينية فتح	45	28	17
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	3	3	0
المبادرة الوطنية الفلسطينية	2	2	0
الطريق الثالث	2	2	0
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	2	1	1
الجبهة الفلسطينية المستقلة	2	0	2
البديل	2	2	0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مركز دراسات الشرق الاوسط "قراءة احصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006".

من خلال بيانات الجدول نلاحظ:

فازت حركة حماس ب 74مقعدا من اصل 132، بينما حصلت حركة فتح على 45 مقعدا ،عكس هذا الفوز الكاسح لحماس تحولا كبيرا في المشهد السياسي، ناتج عن الاحباط الشعبي من الفساد السلطة التي تهيمن عليها فتح. أدى فوز حماس الى تصاعد التوترات والانقسام بين الضفة الغربية وغزة، وفتح على الضفة الغربية.دوليا رفضت اسرائيل والدول الغربية التعامل

مع حكومة حماس، مما أدى الى حصار اقتصادي وسياسي. هذه النتائج أثرت سلبا على عملية السلام وزادت من تعقيد الاوضاع الداخلية والخارجية للفلسطيين.

في ماي 2006، أطلقت قيادات الأسرى الفلسطينيين وثيقة للمصالحة تعرف لاحقًا بوثيقة الأسرى، وقُدمت هذه الوثيقة بترحيب من جميع الأطراف المعنية. بناءً على هذه الوثيقة، عُقد مؤتمر الحوار الوطني في 25 ماي 2006. ومع ذلك، استمر الانقسام بين الفصائل، ولم تتوقف الاشتباكات المسلحة، وفشلت وساطات عديدة، بما في ذلك الوساطة القطرية في أكتوبر 2006، في تهدئة الأوضاع.

وفي ديسمبر 2006 دعا الرئيس محمود عباس إلى عقد انتخابات لمجلس تشريعي فلسطيني جديد، لكن عددا من قيادات الفصائل الفلسطينية في دمشق رفض الدعوة وانفجرت الأوضاع مجددا، وتعرض وزير الداخلية سعيد صيام لمحاولة اغتيال فاشلة في العاشر من ديسمبر/ 2006.

واستمرت أجواء التوتر مع دخول عام 2007، إذ بادر الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز إلى دعوة حركتي فتح وحماس إلى التحاور في رحاب الأراضي المقدسة[1]، ووقعت الحركتان على ما بات يعرف بـ"اتفاق مكة" في فبراير 2007، وشكلت الفصائل حكومة وحدة وطنية. لكن وبعد اتفاق مكة بأسابيع قليلة تجددت الاشتباكات بين مسلحي فتح وحماس، وهو ما انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة، ليتحول الانقسام السياسي إلى انقسام جغرافي يوم 14 يونيو 2007. وفي رام الله أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس إقالة حكومة إسماعيل هنية، وكلف سلام فياض بتشكيل حكومة جديدة، واستمرت الأمور إلى يومنا هذا بحكومتين واحدة في الضفة وأخرى في غزة.

[1] اية زهير، الانقسام الفلسطيني، الظروف والتدعيات، مذكرة ماستر، جامعة الخليل، 2007، ص 24.

المطلب الثاني: أسباب الانقسام السياسي الداخلي ودوافعه

ان أسباب الانقسام متعددة ومتنوعة اهمها:

العوامل الداخلية:

- اتفقت قيادة فلسطينية على اتفاقية أوسلو، ما أدى إلى تحول المشروع الوطني للفلسطينيين إلى مشروع تسوية غير متوازنة تحت سيطرة إسرائيل، مما أثار اعتراض حركة حماس وبداية الانقسام الفلسطيني. تراجعت حركة فتح بعد استشهاد ياسر عرفات، مما أدى إلى تفاقم الانقسام، لكنها بذلت جهوداً كبيرة لإعادة تنظيم نفسها، كما أكد إبراهيم أبو النجا، عضو الهيئة الحركية العليا لحركة فتح، أنهم كانوا يدركون ضرورة توحيد الصف وإعادة الحركة إلى المسار الصحيح، وأشار إلى بروز خلافات بين الأعضاء حول التوجهات والرؤى المستقبلية، مما دفع الحركة لتحديث استراتيجيتها وتعزيز وحدتها.
- وصول حركة حماس إلى السلطة واستغلالها ضعف حركة فتح، بالإضافة إلى الثغرات في بنائها وسياساتها، مثل قضايا الفساد والتنازلات أمام الإسرائيليين، أدى إلى تولي حماس المسؤولية من يد فتح، التي كانت الرائدة في إنشاء السلطة وتشكيل جهاز الأمن، وفي انتخابات حرة ونزيهة، طالبت حماس بتنحي فتح جانباً.
- تزايد الانقسام بين حركتي فتح وحماس يعزى أيضًا إلى الاختلاف الأيديولوجي، حيث ركزت فتح منذ تأسيسها على الهوية الوطنية واستقلالية القرار الفلسطيني، واستبعدت الأيديولوجيات من هويتها لجمع الجميع في معركة التحرير. وتميزت حركة فتح بالمرونة، حيث جمعت بين الكفاح المسلح والعمل السياسي. بينما تعتبر حماس أن المقاومة هي منهجها الأساسي، وتشترط على فتح اعتماد هذا المنهج، وتطالبها بالتراجع عن التنازلات السياسية التي قدمتها للإسرائيليين.

العوامل الخارجية:

- تصاعد الانقسام نتيجة تدخل دول خارجية مثل قطر وتركيا، بالإضافة إلى التدخل الأوروبي في القضية الفلسطينية[1]، ولو كانت الأوضاع مختلفة لكان بالإمكان السيطرة على الوضع وإنهاؤه.
- تعتبر قضية المعابر أحد أسباب التصاعد في الصراع بين حماس والسلطة، حيث كشفت تلك الخلافات عمق الأزمة بينهما، بالإضافة إلى الضعف الدستوري الذي أدى إلى انتهاكات للقوانين من قبل السلطة.
- الإعلام الفلسطيني ساهم في تعميق الانقسام بدوره السلبي، حيث أسهم في زرع أفكار الانتصار السريع وتحول من دور المراقبة إلى أداة للتحكم والصراع، مما أدى إلى تحقيق أهدافه ومخططاته على حساب التوحيد والتضامن الوطني.

المطلب الثالث: مراحل الانقسام السياسي الفلسطيني

المرحلة الأولى: قبل اتفاقية اوسلو 1993

تعد اتفاقية اوسلو 1993 بمثابة العامل الذي أجج الصراع:

في هذه المرحلة، شهدت منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) تطورات هامة وتحولات سياسية. بدأت المنظمة كتكتل للفصائل الفلسطينية المختلفة، ولكنها تطورت لتصبح الممثل الرئيسي للقضية الفلسطينية على الساحة الدولية.

بدأت المنظمة بتشكيل مجلس وطني ولجنة تنفيذية وجيش تحرير فلسطين، إضافة إلى المجلس المركزي الفلسطيني. كانت هذه الهياكل السياسية والعسكرية تعمل على تنسيق الجهود الفلسطينية وتوجيه النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي.

[1] عبد الله الاشعل، مخاطر الانشقاق بين فتح وحماس على القضية الفلسطينية، ط1، مكتبة جزيرة القاهرة 2010، صفحة 165

ومع ذلك، بدأت تظهر الانقسامات داخل المنظمة[1]، خاصة مع ظهور تيارات جديدة مثل حماس، التي بدأت بالتنافس مع فتح على الهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية.

انقسمت الفصائل الفلسطينية بين من يركزون على الأهداف القومية ومن يعتمدون على الأهداف الإسلامية، مما أدى إلى تصاعد الصراعات داخل المنظمة.

وبالفعل، خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الفترة من 1987 إلى 1994، برزت حماس كقوة منافسة لفتح وللمنظمة الفلسطينية بشكل عام، مما زاد من التوترات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.

المرحلة الثانية: خلال اتفاقية اوسلو 1993

ينص أحدى بنود اتفاقية أوسلو على نبذ ومنع أي مقاومة ضد الكيان الصهيوني، بالمقابل يتم التأكيد على اعتماد مبدأ المفاوضات والتسوية. هذا التوجه يتعارض بشدة مع مبادئ حماس وتوجهها المقاوم ضد الاحتلال الإسرائيلي. اتفاقية أوسلو تركز على أهمية التعايش السلمي والأمان بين الجانبين، وتسعى إلى حل الصراعات بمفاوضات مباشرة بين الكيان الصهيوني والسلطة الفلسطينية[2]. ومن خلال ذلك، يتم تغيير ميثاق المنظمة الذي كان ينص على القضاء على الاحتلال، بالمقابل يتم الاعتراف بالكيان الصهيوني وبحقه في الوجود داخل فلسطين.

توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو سبب انقساماً حاداً داخل الفصائل الفلسطينية، حيث اعتبر العديد منها أن الاتفاقية تعني الاستسلام والتنازل عن حقوق الفلسطينيين. وبالتالي، جمعت حماس وغيرها من الفصائل العديد من التيارات الفلسطينية المناهضة لهذا الاتفاق، معتبرة إياه خيانة وتخلي عن مصالح الشعب الفلسطيني.

[1] رائد وسليمان بشارات، النظام السياسي الفلسطيني واشكاليات الاصلاح وآليات التفعيل، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2016، صفحة 20.

[2] محمد علي حسن، جذور الانقسام الفلسطيني، مقاومة حماس ومفاوضة فتح، نبض الخليج، 2017، صفحة 30.

المرحلة الثالثة: ما بعد اتفاقية اوسلو 1993

بدأ الصراع حول السلطة بدلاً من الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال، حيث أن اتفاقية أوسلو أثار الصراع بين الأطراف بدلاً من توحيدهم. هذا الصراع أدى إلى تبديل الوجهة من مواجهة الاحتلال إلى صراع داخلي بين الحركة الوطنية وحركة حماس. سيطرت حماس على قطاع غزة وشكلت حكومة خاصة بها بعد ذلك. نتائج الانتخابات التشريعية عام 2006 كانت مفاجأة للعالم، وكانت بداية الشرارة [1]التي أدت إلى الاقتتال والانقسام الحقيقي بين الفصائل الفلسطينية. لم يتم التوافق على البرامج السياسية التي وضعتها حماس برئاسة إسماعيل هنية، حيث رفضت اتفاقيات أوسلو والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية السياسية.

[1]فاتح شباني، إتفاقية اوسلو الدوافع والمواقف، الرواق للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 2001، صفحة 44.

المبحث الثاني: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

تحقيق التحرير الكامل للأراضي الفلسطينية هو هدف استراتيجي لجميع الفصائل والقوى الفلسطينية، حيث تسعى لتحقيق حقوقها بوسائل متعددة، بما في ذلك المقاومة بجميع أشكالها، سواء كانت سلمية أو مسلحة. يظهر الاهتمام البالغ بالمقاومة المسلحة كوسيلة فعالة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وهي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الفصائل، بما في ذلك حركة التحرير الوطني الفلسطيني.

المطلب الاول: نشأة حركة فتح

كانت هزيمة حرب عام 1948 كانت ضربة قوية للحركة الوطنية الفلسطينية، مما أدى إلى انحلال الأحزاب الفلسطينية وتشتت الفلسطينيين في أرجاء الوطن العربي، وتفكك الهيئة العربية العليا الفلسطينية. رغم محاولات إعادة بناء الكيان الفلسطيني، إلا أنه لم ينجح بسبب المجازر التي ارتكبها الكيان الصهيوني، مثل مجزرة دير ياسين، والتي أدت إلى دمار مئات القرى الفلسطينية.

استنادًا إلى ما تم ذكره سابقًا، بدأت الجماهير والنخبة المثقفة في التفكير بإنشاء تنظيمات فلسطينية تعتمد في أسلوبها على القوة العسكرية وفي سياستها على مواجهة المشروع الصهيوني التوسعي. ومن بين السياقات التاريخية التي أدت إلى ظهور حركة فتح وجناحها الفدائي "قوات العاصفة"، كان الدور الرئيسي لنواة قيادية في اتحاد طلبة فلسطين بالقاهرة، التي أسسها الرئيس ياسر عرفات وصديقه صلاح خلف بين عامي[1] 1951 و1957.

في مذكراته بعنوان "فلسطين بلا هوية"، أشار صلاح خلف إلى أن النواة الأولى لتأسيس حركة فتح نشأت نتيجة الغارة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في 28 فبراير 1955، والتي أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا. هذه الحادثة أثارت غضب الجماهير الفلسطينية لعدم تصدي الحكومات العربية للعدوان الإسرائيلي، مما دفع اتحاد الطلبة الفلسطينيين إلى عقد

[1] سلامة زيدان ابو قاسم: العسكرية الفلسطينية، 1948–1973، طبعة 1، دار الايتام الصناعية، رام الله، 2009، صفحة 23–24.

اجتماع والاتفاق على إقامة تدريب عسكري إجباري للفلسطينيين في القطاع للدفاع عن أنفسهم. ومن هنا بدأت تظهر ملامح حركة فتح،[1] التي تعتمد على قوة السلاح في كفاحها، وتؤكد على أن الكفاح ينبغي أن يكون تنظيميًا ومستقلاً عن التبعية للأنظمة العربية.

تكونت هذه المجموعة من 12 شابًا فلسطينيًا بعد العدوان الثلاثي على مصر، حيث كانت تضم صلاح خلف وياسر عرفات. سافرت هذه الشباب بحثًا عن عمل في الكويت، وانضم إليهم كل من فاروق القدومي ومحمد يوسف النجار وكمال عدوان.

تم عقد الاجتماع التأسيسي لحركة فتح في الكويت في عام 1958 من قبل اجتماع الشباب لتأكيد أفكارهم وتحقيق أهدافهم، وتم الاتفاق على تسمية الحركة باسم "فتح". في 10 أكتوبر 1959، تم عقد اجتماع سري حضره 20 شخصًا، وتم الموافقة على عدة وثائق تتعلق بالحركة ونظامها الداخلي واستراتيجياتها ووسائل عملها وتمويلها، من خلال اتصالات ومراسلات قام بها ياسر عرفات وعادل عبد الكريم وخالد عميرة وتوفيق شداد.

في عام 1959، تأسست مجلة "العريضة" كصوت لتكون للجناح العسكري[2]، وبعد توقفها، تم إنشاء مجلة "العاصفة" التي بدأت كنشرة إخبارية موجهة لقوات العاصفة. وفي الفترة ما بين عامي 1965 و1967، تم تنفيذ حوالي 200 عملية عسكرية.

المطلب الثاني: مبادئ واهداف حركة فتح:

المبادئ:

كغير التنظيمات والاتجاهات الأخرى، لفتح أهداف ومبادئ وأساليب خاصة بها. تم صياغة هذه الأهداف والمبادئ في وثيقة سياسية رسمية خلال المؤتمر الثاني للحركة في عام 1967، والتي أصبحت الدستور الأساسي لفتح. تمت الموافقة عليها رسميًا بعد المؤتمر الثالث في عام 1971 والمؤتمر الرابع في عام 1980.

[1] صلاح خلف، فلسطين بلا هوية، ط1، دار الجليل للطباعة والنشر، عمان الاردن، 1996، صفحة 40-60.

[2] يزيد الاسدي، دليل الصحافة والمقاومة الفلسطينية، 1965-1995، ط1، دار الاوائل للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق 1998، صفحة 109

تم صياغة هذه المبادئ في مجموعة نقاط كبرنامج سياسي مركز على كيفية تبني الحركة لها في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

- فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وتحرير فلسطين والدفاع عن مقدساتها واجب ديني عربي.
- حركة فتح حركة ثورية[1] مستقلة وهي تمثل الطليعة الثورية الفلسطينية.
- لا يمكن استرداد فلسطين إلا عن طريق العنف الثوري العسكري.
- أن الحكومات العربية أعطت الأفضلية للمصالح الإقليمية على المجابهة مع العدو الإسرائيلي وكل ما هو مطلوب من البلدان العربية أن تقوم على حماية حدودها وان تسمح بشن العمليات الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة ودعمها
- لشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة وصاحب الحق في تقرير مصيره وله السيادة المطلقة على جميع اراضيه.
- ينبغي أن يصل شعار " تحرير فلسطين هو الطريق إلى الوحدة محل شعار الوحدة هي الطريق إلى تحرير فلسطين.
- الصهيونية حركة عنصرية استعمارية شبيهة بالحركات الفاشية والنازية.
- إسرائيل قاعدة استعمارية وأداة في يد الامبريالية العالمية.
- الجماهير التي تخوض الثورة وتقوم بالتحرير هي صاحبة الأرض ومالكة فلسطين[2].

الأهداف:

تأسست حركة فتح بسبب رؤية فصيلة فتح، حيث رأت أن الاهتمام العربي بالقضية القومية أدى إلى إهمال القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى انخراط الشباب في أحزاب عربية تقدمية. هذا دفع الحركة إلى السعي للم شمل الشعب تحت راية واحدة.

[1] مهدي انيس، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، صفحة 184.

[2] عواد جميل، عبد القادر عودة، اشكالية العلاقة بين حركة فتح وحماس واثرهما على عميلة التحول الديمقراطي في فلسطين، درجة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، صفحة 96-97.

في نضالها، اتخذت حركة فتح مظهر الحركة العربية الشاملة التي تجسد نضال الحركة الفلسطينية نحو الحرية. وقد منح هذا النضال الحركة بعدا أمميا، لتصبح من أبرز الحركات التحريرية الكبرى.[1]

وتتمثل هذه الاهداف في مجموعة نقاط اهمها:

- تحرير فلسطين تحريرا كاملا وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسيا واجتماعيا وفكريا وعسكريا
- إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تميز الدين والعقيدة وتكون القدس عاصمة لها.
- بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل حريات العامة لكافة المواطنين.
- المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية ومساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها التحرير أوطانها وتقرير مصيرها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لحركة التحرير الوطني

نشأت الحركة بعدة سمات تميزت بها تركيبها البنيوي، حيث قادها رواد أغلبهم من خلفيات حركات إسلامية أو قومية ماركسية، كما جاء معظم رواد فتح من أوساط اللاجئين، مما أعطى الحركة طابع اللاجئين وضيق أوضاعهم السياسية والمعيشية وخيبة أملهم بالأنظمة العربية. أظهرت حركة فتح استهانة واضحة بالعمل السياسي ومرتكزاته الفكرية لصالح الكفاح المسلح. ودأبت المنظمة دائمًا على توفير دعم ذاتي لنفسها بشكل متسق.[2] وفي مايلي أهم الهيكل التنظيمية للحركة:

[1] منصور ابوكريم، تطوير مفهوم المقاومة في الفكر السياسي، ط1، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2018، صفحة 142.

[2] مهند عبد الحميد، الصراع على فتح، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 7، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2011، صفحة 45.

- **المؤتمر العام:** هو السلطة العليا للحركة، وينعقد مرة كل ثلاثة اعوام وقد سبق له الانعقاد عدة مرات (الثاني، 1968 الثالث، 1971 الرابع 1980. ...) حيث لا يجتمع بانتظام لأسباب داخلية وخارجية.
- **المجلس الثوري:** يتكون من مسؤولي وقادة الاجهزة والاقاليم والقوات إلى جانب (25) عضوا منتخبا من المؤتمر العام، وعشرة اعضاء من ذوي الكفايات تضمهم اللجنة المركزية ومجموع اعضائه (120) عضوا.
- **اللجنة المركزية:** وهي القيادة المركزية للحركة، ويقوم المؤتمر العام بانتخاب أكثر من ثلثي أعضائها وتتكون من (18) عضوا.
- **قوات العاصفة:** الجناح والقوات العسكرية لحركة التحرير الوطني وتتوالى اللجنة المركزية تعيين قيادتها العامة.
- **اللجان المختصة:** تضم لجاناً للشؤون المالية، والإعلام، والعلاقات الدولية، والعمل الاجتماعي، وغيرها، لتنظيم وإدارة أنشطة الحركة

حركة فتح في مراحلها الأولى اعتمدت على هيكل تنظيمي مركزي، حيث انتقلت نحو تشكيل هياكل عسكرية وإدارية بدلاً من دمج الجماهير في صنع القرار. هذا النهج أدى إلى انغلاق الأبواب أمام المشاركة الشعبية وتكوين نمط قيادي مركزي[1]. وبالرغم من وجود هياكل مؤسسية مثل اللجنة المركزية والمجلس الثوري، فإن القرارات كانت تتم بشكل فردي بواسطة ياسر عرفات، مما أدى إلى غياب التمثيل الحقيقي للكوادر الداخلية في صنع القرارات.

[1] محسن محمد صالح، فلسطين: سلسلة دراسات المنهجية في القضية الفلسطينية، ط1 سنة 2002، صفحة 228.

المبحث الثالث: حركة المقاومة الاسلامية (حماس)

انطلاق الانتفاضة الفلسطينية في عام 1987 كان نقطة تحول في تطور جماعة الإخوان المسلمين في الأراضي المحتلة، حيث شاركوا فيها وساهمت مشاركتهم فيها في ظهور النشاط السياسي الإسلامي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مواجهة للاحتلال الإسرائيلي والقوى الوطنية العلمانية. مع استمرار الانتفاضة ومشاركة الإخوان المسلمين من خلال حركة حماس، تغيرت الموازين السياسية في المجتمع الفلسطيني، وأدت إلى ظهور قوة سياسية جديدة ببرنامج سياسي وأيديولوجي مختلف عن الاتجاه الوطني المسيطر. وهذه القوة تتمتع اليوم بدعم جماهيري متزايد خاصة في قطاع غزة، مقارنة بدعم فتح وفصائل منظمة التحرير. ونتيجة لهذا التحول، يشهد اليوم تنافس بين القوى الدينية الإسلامية والاتجاهات السياسية الأخرى في الأراضي المحتلة.

المطلب الاول: خلفيات نشأة حركة المقاومة

ظروف النشأة:

شهدت فلسطين، كغيرها من البلدان العربية والإسلامية، تطورًا ونموًا واسعًا للصحوة الإسلامية، ولكنها تواجه تحديين رئيسيين.

التحدي الأول: يتمثل في تراجع الأولوية التي تولتها القضية الفلسطينية في أجندة الدول العربية، مما أدى إلى انحسارها في ضوء الأحداث الإقليمية والدولية، واستحواذ الانفصال السياسي على التطورات.

التحدي الثاني: يتمثل في تراجع مشروع الثورة الفلسطينية، حيث انتقلت الأولوية من تحرير كامل التراب الفلسطيني إلى مشروع التعايش السلمي وإقامة دولة فلسطينية جنبًا إلى جنب مع الكيان الصهيوني، مما أدى إلى تحول في الأولويات والاستراتيجيات السياسية للحركة الفلسطينية.

تأسيس حركة المقاومة[1] الإسلامية "حماس" وانطلاقتها كانت استجابة طبيعية للظروف التي عاشها الشعب الفلسطيني، خاصة مع تزايد النشاط الإسلامي نتيجة انتشار الصحوة الإسلامية في السبعينيات والثمانينيات. ظهرت دور الدعاة والكتل الإسلامية في الجامعات والمعاهد في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما جذب العديد من الطلبة للانضمام إلى هذه الكتل الإسلامية التي تمثل جزءًا من شبكة الإخوان المسلمين.

خلال الفترة بين عامي 1985 و1986، بدأ مشروع [2]حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ينضج بدون إعلان رسمي عن نفسه، مع تواصل عميق بين الداخل والخارج لتأمين التمويل والاستقطاب. أعلنت حماس نفسها كفصيل جهادي سياسي مشارك بقوة في الانتفاضة الأولى في ديسمبر 1987، حيث بدأ العمل المقاوم في غزة قبل الضفة الغربية نتيجة لوجود القيادات الشابة والمركزية في الحركة في قطاع غزة.

من أهم مؤسسي حركة حماس في الضفة الغربية: الاستاذ حسن القيق،ناجي صبحة، جميل حمامي، فصل الصالح، جمال النتشة، عدنان مسودة.

الانتفاضة الفلسطينية:

انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في عام 1987 جاءت كنتيجة طبيعية للظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني وعدم تحقق التحرير المنتظر. بعد أربعين عاماً من الاحتلال الصهيوني، استجاب الشعب الفلسطيني باليأس والإحباط، مما دفعه للانتفاض والنضال. دخول حركة الإخوان المسلمين الفلسطينية بقوة إلى الساحة الجهادية المقاومة أعطى دفعًا جديدًا للنضال، مع تركيز على أولوية قيام الدولة الإسلامية التي تتضمن تحرير فلسطين كجزء لا يتجزأ من أرض الإسلام.

[1] عماد جاد واخرون، الفصائل الفلسطينية من النشأة الى حوارت الهدنة، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة 2005، صفحة 72

[2] أحمد شيخ فلسطين، احمد ياسين، دار الانباء للنشر والتوزيع، القدس 2004، صفحة 101.

حادث دهس قامت به شاحنة إسرائيلية لمجموعة من عمال القطاع في قطاع غزة في فجر 8 ديسمبر 1987،[1] والذي أسفر عن استشهاد أربعة عمال وإصابة سبعة آخرين، كان تطورًا مهمًا أشعل الأحداث وألهب الجماهير، وشكل محطة فاصلة في تاريخ مقاومة الشعب الفلسطيني.

على إثر حادث الدهس، اندلعت ثورة الغضب الشعبي في مخيم جباليا في قطاع غزة، وانتشرت لتشمل قطاع غزة برمته وبعض مناطق الضفة الغربية. تجددت المظاهرات والاشتباكات مع قوات الاحتلال، مما أدى إلى تصاعد الانتفاضة وتوسع نطاقها في الأيام التالية.

أثارت أحداث الانتفاضة صدمة لدى صناع القرار في إسرائيل والمحافل السياسية العربية والعالمية، حيث تفاجأ القادة الإسرائيليون بالتفاعل الشعبي الفلسطيني وتخبطوا في مواجهته. حاولت إسرائيل استخدام القوة والقمع لوقف الانتفاضة، بما في ذلك هدم المنازل والقيام بالاعتقالات، ولكن على الرغم من ذلك، زادت حدة الانتفاضة وتصاعدها بفعل سياسات القمع والظلم التي اتبعتها إسرائيل.

كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من انطلاقة حماس غير مقبول تخوفا من ان تحل نحبها بسبب تراجع مكانتها واعتبرتها خارجة عن الصف الوطني.

نشأة حماس كحركة إسلامية[2] لم تحظ بدعم من النظام الرسمي في العالم العربي، وهذا يميزها عن بعض التنظيمات الفلسطينية التي نشأت بدعم من النظام الرسمي العربي أو على هامشه. استغلت إسرائيل هذه الفرصة لإثارة الرعب بين النظم العربية من حماس، وسعت لجذب تأييد الدول العربية والتعاون معها، مع اعتبارها شريكًا للكيان الصهيوني في مواجهة مشتركة ضد الحركات الإسلامية.

[1] جبارة تسير، دور الحركات الاسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، دار الطرقان، عمان 1992، صفحة 49.

[2] جبارة تسير، مرجع سبق ذكره، صفحة 67.

المطلب الثاني: مبادئ واهداف حركة المقاومة الاسلامية

أولا: مبادئ حركة حماس

تعتبر وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة المقاومة الاسلامية "حماس" ان اقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس ولا تتنازل عن أي جوار من ارض فلسطين مهما كانت الاسباب والظروف ومهما طال الاحتلال.

- فلسطين ارض الشعب الفلسطيني وهي قضية الشعب وروح الأمة وقضيتها المركزية وستظل المقاومة متواصلة حتى انجاز التحرير وبناء الدولة ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس.
- الحركة حركة تحرر ومقاومة وطنية فلسطينية اسلامية، هدفها تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، ومرجعيتها الاسلام في منطلقاتها واهدافها ووسائلها الشخصية الفلسطينية صفة اصلية لازمة لاتزول.
- تؤمن حماس بأن رسالة الاسلام جاءت بقيم الحق والعدل والحرية والكرامة وتحريم الظلم بكل أنواعه.
- رفض حماس كل المشروعات والمحاولات الهادفة الى تصفية قضية اللاجئين، بما في ذلك مشروعات الوطن البديل.
- المشروع الصهيوني هو مشروع عنصري، عدواني، توسعي حيث لا يستهدف الشعب الفلسطيني بل هو عدو الأمة وبشكل خطرا حقيقية عليها.
- اكدت حماس على ان صراعها ليس مع اليهود بسبب ديانتهم لأنها لا تخوض صراعا ضد اليهود لانهم يهودا، وانما تخوض صراعا ضد الصهاينة المحتلين.
- ترفض جميع الاتفاقيات والمبادرات ومشروعات التسوية الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية والانتقاص من حقوق شعبنا الفلسطيني.

ان مقاومة الاحتلال، بالوسائل والاساليب كافة، حق مشروع كلفته الشرائع السماوية والاعراف والقوانين الدولية. تؤمن حماس وتتمسك بإدارة علاقاتها الفلسطينية على قاعدة التعددية والخيار الديمقراطي والشراكة الوطنية وقبول الاخر واعتماد الحوار، ما يعزز وحدة الصف والعمل المشترك من اجل تحقيق الاهداف الوطنية.[1]

ضرورة استقلالية القرار الوطني الفلسطيني وبنات مؤسسات ومرجعيات وطنية على أسس ديمقراطية سليمة راسخة.

ثانيا: اهداف حركة المقاومة الاسلامية حماس

تستمد حماس اهدافها وإستراتيجيتها من الميثاق الذي اصدرته عام 1988 الذي تضمن فلسفة الحركة ومواقفها من شتى القضايا واهدافها[2] التي حددها رئيس المكتب السياسي خالد نشعل في مجموعة نقاط اهمها:

- ارض فلسطين ارض وقف اسلامي على اجيال المسلمين الى يوم القيامة، لايصح التفريط فيها او بجزء منها او التنازل عنها او عن أي جزء منها.
- يتم حل القضية الفلسطينية من خلال ازالة دولة اسرائيل واقامة دولة اسلامية مكانها لا حل القضية الفلسطينية الا بالجهاد، اما المبادرات والاطروحات والمؤتمرات الدولية فمضيعة الوقت وعبث من العبث والشعب الفلسطيني اكرم من ان يعبث بمستقبله (لذلك عارضت المشتركة في مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في اكتوبر 1991 كما تعارض الان المشاركة الفلسطينية في المفاوضات العربية–الاسرائيلية.
- تأسيس قيادة نضال الفلسطيني، انها تعترض بصور فعلية على تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني وكونها الإطار المرجعي لهذا الشعب، المحدد لهويته ولاهدافه الوطنية

[1] وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة المقاومة الاسلامية –حماس–.

[2] ميثاق حركة المقاومة الاسلامية –حماس–، 18 اوت 1988، صفحة 11.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لحركة المقاومة الاسلامية –حماس–

رغم المخاوف التي أثارتها قيادات فتح حول تشكيل حكومة حماس وعدم اعترافها بالاتفاقيات الموقعة، أكدت حماس أنها لا تسعى للاحتكار وستضع معايير الكفاءة والمصلحة الوطنية في إدارتها. من جانبها، استخدمت فتح وسائل ضغط متعددة لمواجهة حماس، في حين اعتمدت حكومة حماس على شرعيتها الشعبية وحقوقها وصلاحياتها. ورغم محاولات فتح لرسم صورة "حمساوية" تركز على الفساد، أكدت حماس أن أي تغيير في الحكومة والسياسة يتطلب تغييرًا في هياكل اتخاذ القرارات والإدارات، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده وزير الخارجية في حكومة حماس، محمود الزهار، للحديث عن الفساد الذي انتشر في الإدارات والسلطة الفلسطينية بسبب فتح

الهيكل التنظيمي لحركة المقاومة الاسلامية حماس:

يعتبر من الصعب الحديث بشكل محدد عن هيكل التنظيمي لحركة حماس نظرًا لعدم صدور أي بيانات رسمية بهذا الشأن. ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض المعلومات العامة المتاحة والتكهنات المستندة إلى تحليلات الخبراء والمراقبين. يبدو أن حماس تتبنى نهجًا مجاهديًا يجمع بين العمل العلني والسري، حيث تكشف جزءًا من أنشطتها بشكل علني وتحتفظ بالباقي بشكل سري لضمان سلامة ونجاح أهدافها.

أولا: الهيكل التنظيمي السياسي للحركة:

اعتمدت نظام الشورى كأساس لعملها التنظيمي يتكون من 50 الى 70 شخصا في كافة اماكن تواجد الحركة.

المكتب السياسي:[1] يعتبر المكتب السياسي أعلى سلطة سياسية تنظيمية يتمثل فيه كافة قطاعات الحركة في الخارج والداخل ويمكن تقسيم هذه القطاعات ب:

[1] تلخيص ماقاله الشيخ أحمد ياسين، اجريت: عام 2002/04/10.

- **الداخل:** الحركة تنظر إلى "الداخل" كمصطلح يشير إلى الأراضي التي تسيطر عليها، بما في ذلك غزة والضفة الغربية والسجون، ويمكن أن يتمثل كل منطقة هذه في المكتب السياسي للحركة وفقًا لكثافتها وتمثيلها.
- **الخارج:** يبدو أن في رؤية الحركة، "الداخل" يشمل الساحات الرئيسية للعمل، مثل الأردن ولبنان وإيران، ويمكن أن تُضاف مناطق أخرى مثل أوروبا وأمريكا كساحات أخرى. كل هذه الساحات تُمثّل وتُمثل في المكتب السياسي للحركة وفقًا لتفاوت تمثيليتها وأهميتها

يتم اتخاذ القرارات في حركة حماس بأغلبية أصواتها، ويُرأس المكتب السياسي بوضوح السيد اسماعيل هنية، ويضم في عضويته كل من الدكتور موسى أبو مرزوق والمهندس خليل الحية. تأسس المكتب السياسي بقيادة الدكتور موسى أبو زرق، الذي ساهم في بناء حركة حماس بعد الضربة الأمنية التي تلقاها عام 1989.

ثانيا: الهيكل التنظيمي الامني للحركة:

قبل تأسيس حركة حماس، كانت قيادات الإخوان المسلمين تركز بشكل رئيسي على العمل الدعوي في المساجد والجامعات، دون الانخراط في الأنشطة الأمنية. ولم يكن لديهم وعي كافٍ بأهمية الأمن في العمل التنظيمي، مما أدى إلى كشف تجربة تخزين الأسلحة التي قام بها الشيخ أحمد ياسين بواسطة المخابرات الإسرائيلية. بعد خروج ياسين من السجن في عام 1985، زادت خبرته الأمنية، مما زاد إصراره على مواجهة الاحتلال بشكل عسكري. بدأ ياسين يرى أهمية تقوية الوضع الأمني لحركته، لتجنب تكرار الضربات التي كادت تهدد وجود التنظيم[1].

وقد عرف الأمن الشيخ وجيه ياغي عضو المجلس التشريعي: "الأمن وأسس تحقيقه يعتبران مفهومًا شاملًا يشمل الجوانب الروحية والجسدية للإنسان، حياته الدنيوية والآخرة، محافظًا على توازنها وعدم الإفراط في أي جانب منها، مما يحميه من الضغوط النفسية والصراعات، ويعكس

[1] وجيه باغي، الأمن ومفهومه ودعائم تحقيقه، صحيفة القدس، بتاريخ، 1996/11/19.

التزامه بفطرته الإلهية. كما يعزز الأمن التقدم والتطور ويحقق طموحات الإنسان وآماله، سواء في المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية والسياسية."

دعائم منهج تحقيق الأمن، كما أوجزها الشيخ وجيه ياغي، تتضمن خمسة بنود:

1. الأمن للعقيدة: حرية المعتقد وعدم الإكراه في الدين.
2. الأمن للنفس البشرية: حماية حقوق الإنسان وتنقية ضمائر المجتمع.
3. الأمن للمقل: حمايته من المسكرات ودعوته للتحول بفكر سليم ومخاطبته بمستواه.
4. الأمن للمرض: الحفاظ على الصحة وحمايتها من السلوكيات الفاسدة.
5. الأمن للمال: تشديد العقوبات على الاعتداء على الملكية الفردية والعامة والتلاعب والرشوة واستغلال الضعفاء.[1]

المعركة الأمنية بين حركة حماس والأجهزة الأمنية الإسرائيلية مفتوحة منذ بداية الحركة، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق الانتصارات على الآخر، على الرغم من تفوق إسرائيل كدولة في الخبرة والتكنولوجيا والمصادر المتاحة، إلا أن حماس كحركة مقاومة تتلقى ضربات العدو وتدافع عن نفسها، وقد تمكنت في بعض الأحيان من تحقيق إنتصارات على الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

ثالثا الجهاز العسكري لحركة حماس:

كتائب عز الدين القسام تُعد الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتتمتع بقدرة قتالية عالية وخبرات علمية في تطوير وتصنيع الأسلحة. تأسست كتائب القسام في عام 1986، قبل إعلان تأسيس حركة حماس، على يد صلاح شحادة، وكانت تعرف سابقًا باسم "المجاهدون الفلسطينيون" ثم تم تغيير الاسم إلى "كتائب عز الدين القسام" في عام 1992.

[1] ياغي، مرجع نفسه .

تُظهر القسام أن علاقتها مع حماس تتميز بالتنظيم والانفصال الميداني، حيث تعد جزءًا من هيكل الحركة وتشارك في صنع القرارات والتوجيه وفقًا لأنظمتها الداخلية، لكنها تنفصل عن حماس في الجوانب العملية المتعلقة بالعمل العسكري.

كتائب القسام هي جزء من حركة حماس، وتعتبر جماعة إسلامية فلسطينية تسعى لتحرير فلسطين وإقامة دولة إسلامية في المنطقة، وتعتمد فلسفتها على التوجه الإسلامي السني، حيث ترى الجهاد والمقاومة وسيلتين لاستعادة الحقوق وتحرير الأرض من الاحتلال الصهيوني. تحدد أهدافها بتحرير كامل فلسطين وعاصمتها القدس، وترى اللاجئين جزءًا من شعبها وتطالب بعودتهم، وتعتبر الأسرى أبطالًا تسعى لتحريرهم، مؤكدة أن حقوق الشعب الفلسطيني لا تسقط بالتقادم. ترى القسام أن معركتها مع الاحتلال ناتجة عن الاحتلال نفسه وليس من جهة دينية، وتؤكد أن الاحتلال يفهم فقط لغة القوة والمقاومة.

ابرز المحطات بتاريخ كتائب القسام:

تولى صالح قيادة الجهاز العسكري الأول لحركة حماس حتى اغتالته إسرائيل بقصف جوي لحي الدرج في قطاع غزة في يوليو 2002. من بين القادة البارزين لكتائب القسام الذين وضعتهم إسرائيل على قائمة المطلوبين: محمد الضيف وأحمد الجعبري. استشهد أحمد الجعبري في نوفمبر 2012 في غارة إسرائيلية على السيارة التي كان يستقلها. ورغم عدم وجود أرقام دقيقة لعدد أعضاء كتائب القسام، أكد المتحدث باسمها، أبو عبيدة، في ديسمبر 2012 أن عددهم يقترب من العشرين ألفًا، وأنهم موجودون في كل أنحاء فلسطين، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية. تصنع الكتائب صواريخ محلية، بما في ذلك "القسام1" و"القسام2" و"القسام3" التي تتجاوز مداها 15 كيلومترًا. في يناير 2015، أصدرت محكمة مصرية حكمًا يعتبر كتائب القسام "تنظيمًا إرهابيًا"، واعتبرت الأجنحة العسكرية لفصائل فلسطينية هذا الحكم ظالمًا ولا يصب في مصلحة الفلسطينيين والمصريين.

خلاصة الفصل الثاني:

الصراعات السياسية في الحالة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الديناميات العالمية، وتجسدت بالانقسام بين حركتي فتح وحماس، مما أثر سلباً على الجهود الوطنية وتعقد الوضع السياسي والاقتصادي. هذا الانقسام يحول دون تحقيق الوحدة الوطنية ويزيد من تعقيد الصراع مع إسرائيل. تأتي هذه التحولات من تنافس بين الأطراف، وتعززها الخلافات النهجية والايديولوجية حركة حماس، التابعة للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، رفضت الشراكة الوطنية وطرحت نفسها كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما أثر على اتفاقية أوسلو التي وُقعت بين التحرير وإسرائيل، وأثارت توترات داخل الساحة الفلسطينية بسبب عدم تحديد حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وتأسيس دولة فلسطينية، وتفاقمت بسبب الهياكل الإدارية المؤقتة التي أنشئت وفقًا للاتفاق والتي اعتبرت سلطة مركزية وأثارت احتجاجات الجماهير الفلسطينية.

الانقسامات والتوترات المستمرة في القضية الفلسطينية، مثل تلك بين حركتي فتح وحماس، أدت إلى حوادث دامية مثل حادثة اقتتال عام 2007، مما تسبب في تفاقم الانقسامات السياسية والمؤسسية. هذا الانقسام يعكس الصراعات والخلافات الداخلية ويعرقل الجهود نحو تشكيل حكومة وطنية قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني بشكل كامل في مسار التسوية السلمية مع إسرائيل، مما يعقّد الوضع ويعرقل السعي نحو السلام والتسوية.

الفصل الثالث

مستقبل القضية في إطار الصراع السياسي
بين حركتي فتح وحماس

تمهيد:

تواجه القضية الفلسطينية تحديات كبيرة نتيجة الصراع المتواصل بين حركة فتح وحماس. حركة فتح تسعى لحل سلمي من خلال المفاوضات مع إسرائيل، بينما تعتمد حماس موقفًا أكثر صرامة وتفضل المقاومة المسلحة. مع استمرار الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يتعذر تحقيق الوحدة الفلسطينية وتشكيل جبهة موحدة للتفاوض مع إسرائيل. يؤثر هذا الصراع الداخلي على قدرة الفلسطينيين على مواجهة التحديات الخارجية، مثل التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وتدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية، القمع، الحصار، التهميش والقمع الداخلي والخارجي الذي زاد من معاناتهم وأضعف الاستقرار السياسي والعلاقات الدولية. من جانب آخر تظل مساعي الدولية لحل الصراع معطلة بسبب تباين المواقف وعدم الاتفاق على إطار للتسوية. ومع استمرار هذا الوضع، يمكن أن يزداد تعقيد القضية الفلسطينية وتفاقم الصراع، مما يجعل الحاجة إلى حلول دبلوماسية وسياسية أكثر إلحاحًا.

المبحث الأول: أثر الانقسام السياسي الداخلي على القضية الفلسطينية

الانقسام الحالي في القضية الفلسطينية يُعتبر الأصعب في تاريخها، حيث أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، وزاد من تحديات تحقيق الحرية والاستقلال. بسبب هذا الانقسام، فشلت المساعي الدولية والوطنية لتحقيق التوافق الوطني والوحدة الفلسطينية، مما جعل القضية الفلسطينية في وضع مأزق متعدد الأبعاد. الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينية يعكس انقسامًا عميقًا وتباينًا سياسيًا بين فصيلين متنافسين، حيث تسيطر حركة فتح على الضفة الغربية بشكل عام، في حين تسيطر حماس على قطاع غزة. هذا الانقسام يعيق الجهود الوطنية والدولية لتحقيق الوحدة الفلسطينية وإيجاد حل للصراع مع إسرائيل.

كلا الفصيلين يعتمدان بشدة على التمويل الخارجي ويقيمان تحالفات مع قوى إقليمية مختلفة، مما يزيد من تعقيد الوضع السياسي ويعزز التباين بينهما. ومع مرور الوقت، قد يتزايد الابتعاد بين الفصيلين نتيجة للضغوط الدولية والإقليمية والتنافس على المصالح السياسية والاقتصادية.

المطلب الأول: أثر الانقسام الفلسطيني على المشروع الوطني

الانقسام داخل الوطن الفلسطيني بين حركة فتح وحماس منذ عام 2007 أسفر عن تصعيد الصراع بين الطرفين، وانعكس هذا التصعيد العسكري والانقسام الجغرافي سلباً على القضية الفلسطينية. أدى التركيز الشديد على الصراع الداخلي إلى تقديم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية إلى الخلفية.

من ناحية أخرى، استغلت إسرائيل هذا الوضع المريض لتعزيز خططها الاستيطانية ومحاولة تسريع خطوات شرعنة الضم، وتعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة. وهذا المشهد المضطرب

أعطى إسرائيل فرصة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، بما في ذلك ما تعرف إعلامياً بـ "صفقة القرن[1]".

انعكاسات الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني:

يبدو أن هناك حاجة ملحة لقيادة قوية وحازمة في المشهد الوطني الفلسطيني، حيث تعاني الحركة الوطنية من تشتت وضبابية. تاريخيًا، شهدنا تعثرها مرارًا دون تحقيق تقدم ملموس في القضية الفلسطينية، مما جعل الساحة الفلسطينية عرضة لتدخلات خارجية. لذا، من الضروري إعادة إحياء المشروع الوطني من خلال توجيهه باتجاه أكثر قوة وتماسك، وربما تكون حماس القوة الوحيدة التي تظهر القدرة على تحمل هذا الدور.

يواجه قطاع غزة تحديات كبيرة نتيجة للانقسامات الداخلية والحروب المتكررة بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى الحصار الإسرائيلي الذي أدى إلى دمار شامل في البنية التحتية وتقويض كافة الأنشطة الاقتصادية[2]. على الرغم من انسحاب إسرائيل من داخل قطاع غزة في عام 2005، إلا أن الوضع لم يتحسن بالشكل المطلوب بسبب استمرار القيود والتحديات الأمنية والاقتصادية.

منذ الانقسام، تعرضت أراضي غزة لعدة حروب مدمرة، شنتها إسرائيل في ديسمبر 2008، ويوليو 2012، وأغسطس 2014، مما أسفر عن دمار هائل للمنازل والبنى التحتية. وعلى الرغم من مرور سنوات على تلك الحروب، فإن معظم المناطق المتضررة لم تعود تعمل بالشكل

[1]"صفقة القرن" هو مصطلح يشير إلى خطة السلام التي طرحتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في يناير 2020 لحل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. تضمنت الخطة الاعتراف بالقدس عاصمة غير مقسمة لإسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح مع سيطرة إسرائيلية على الأمن، وتبادل الأراضي بين الطرفين، ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وتقديم حزمة مساعدات اقتصادية كبيرة للفلسطينيين. قوبلت الخطة برفض واسع من الفلسطينيين والعديد من الدول العربية والإسلامية، حيث اعتبروها منحازة لإسرائيل ولا تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

[2]عبد الحميد، باحث دكتوراه علاقات دولية، كتاب الانقسام الفلسطيني وانعكاساته على المشروع الوطني، جامعة باجي مختار–عنابة، لصفحة، 67

الكامل، نتيجة لنقص التمويل الدولي والاستقرار السياسي المتقلب في المنطقة. وهذا يثير تردد الدول المانحة في تقديم المساعدة المالية المتعهدة.

شهدت العلاقة بين إسرائيل وحماس اندلاع حرب جديدة في مايو 2021، حيث أعلن كل طرف النصر فيها. يعتقد العديد من الخبراء أن حماس حققت بعض المكاسب السياسية خلال تلك الحرب، مما دفع المواطنين الفلسطينيين للخروج للاحتفال وحمل الأعلام الفلسطينية وأعلام حماس في قطاع غزة والضفة الغربية بعد إعلان وقف إطلاق النار. ورغم تباهي الطرفين بالانتصارات، فإن هناك خسائر مادية وبشرية كبيرة تم تجاهلها في الإعلام. وتمكنت الدفاعات الجوية الإسرائيلية من اعتراض نسبة كبيرة من الصواريخ التي أطلقتها حماس، بالإضافة إلى تدمير مبنى يضم مكاتب وكالة أسوشيتد برس وقناة الجزيرة القطرية.

قد شكل تاريخ الوجود الفلسطيني تحديات مستمرة للفكر السياسي، ومرحلة الانقسام أضافت تعقيدات جديدة[1]. خطوة حماس في غزة أدت إلى وضع سياسي ملتبس، مما يثير تساؤلات حول مستقبل السياسة الفلسطينية بدون وحدة وطنية، وتدخل إسرائيل يزيد التحديات، مع وجود عوامل داخلية وخارجية تعرقل تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

تمثل أحداث غزة نقطة تحول في تاريخ المشروع الوطني الفلسطيني، مماثلة لعمق التحول الذي أحدثته نكبة عام 1948، حيث يضيع الوطن بسبب الانقسام والصراعات الداخلية، مما يؤدي إلى تقسيم المشروع الفلسطيني بين التوجه العلماني والإسلامي. الانقسام الحالي يؤدي إلى ضيق مساحة التوافق بين البرامج السياسية، ويجعل القضية الفلسطينية مفتاحاً بيد الأطراف الخارجية، مما يخرجها عن مسار المصلحة الوطنية ويجعلها جزءاً من الأجندات السياسية الإقليمية والدولية.

[1] بشير موسى نافع، الوضع الفلسطيني –الازمة والمصالحة ومستقبل الحركة الوطنية، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، 2008، الصفحة 61

أدي الانقسام الفلسطيني الى وجود حكومتين وسلطتين التي ادت الى تدمير المشروع الوطني الفلسطيني وذلك من خلال:

- إسرائيل تستخدم غياب شريك فلسطيني في السلام كذريعة لتجنب التزاماتها الدولية.
- الانقسام الفلسطيني يعيق تنفيذ قرارات المجتمع الدولي في فلسطين لان ابو مازن أصبح ضعيفا على طاولة المفاوضات حيث أصبح غير قادر على التكلم باسم الشعب.
- فقدان الاحترام والهيبة للأجهزة الأمن في الضفة الغربية أمام العالم عندما أصبح السلاح الفلسطيني يوجه نحو الفلسطيني.
- تحول الساحة السياسة الفلسطينية إلى ساحة صراع على السلطة بدلاً من العمل على اكتساب الحرية والاستقلال.
- تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية من السياسية إلى الإنسانية إضافة الى التدخلات الخارجية التي أصبحت حالة مزمنة وأكثر وضوحا لأضعاف الجبهة الداخلية في القضية الفلسطينية.

يتوافق الانقسام الفلسطيني مع رؤية إسرائيلية تسعى لفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وتشجع على تجزئة القضية الفلسطينية، وذلك من خلال خياراتها المتعلقة بتوجيه الضفة الغربية نحو الأردن وقطاع غزة نحو مصر. إسرائيل استغلت الانقسام الفلسطيني لتحقيق مصالحها وتجاوز التمثيل الفلسطيني وتضرر المشروع الوطني الفلسطيني.

التدعيات المؤسساتية:

أدى الانقسام في السلطة الفلسطينية أدى إلى تعطيل الحياة الديمقراطية، حيث سيطرت حماس على قطاع غزة، مما أثر سلباً على فصل السلطات وعمل المجلس التشريعي. السلطات التنفيذية هيمنت على العمل السياسي والتشريعي والقضائي، وتراجعت حرية العمل الحزبي

وحرية التعبير. وبدأت تظهر ملامح نظامين سياسيين مختلفين[1]، يمثلهما وجود مؤسسات متوازية وكيانين منفصلين في قطاع غزة والضفة الغربية.

الانقسام في السلطة الفلسطينية أدى أيضًا إلى صعوبات في إدماج موظفي قطاع غزة في الجهاز الإداري، خاصة فيما يتعلق بتحمل رواتبهم، وقد تعاني السلطة الفلسطينية من عجز في الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب الأزمة الاقتصادية المزمنة.

تعددية السلاح واجهزة تنفيذ القانون:

قضية تعدد السلاح والأجنحة العسكرية في غزة هي إحدى النقاط الشائكة التي نشأت عن الانقسام، حيث بنى الجناح العسكري لحركة "حماس" وحركات المقاومة الأخرى ترسانة من الأسلحة والأنفاق المحصنة وشاركوا في مواجهات متكررة مع إسرائيل. تصر "حماس" على استمرار سيطرتها على السلاح، بينما يعارض الرئيس محمود عباس نسخة مشابهة لـ "حزب الله" في لبنان، حيث تمارس منظمة مسلحة نفوذاً على حكومة ضعيفة ومؤسسات مفرغة[2].

تعددية واشكاليات في عمليات التشريع:

أدى الانقسام إلى تغيير في آلية التشريع في غزة، حيث أصبحت القوانين تُقر من قبل كتلة "حماس" في المجلس التشريعي دون الرجوع إلى رئيس السلطة، مما أدى إلى ارتفاع عدد التشريعات والقوانين في غزة بشكل كبير خلال سنوات قليلة. أما في الضفة الغربية، فإن القوانين يتم إقرارها وفقًا لقرارات بقوانين صادرة عن رئيس السلطة[3]، ورغم أن هذه الطريقة تعتبر استثنائية، إلا أنها تطبق دون احترام للشروط المحددة، مما يؤدي إلى ارتباك في تطبيق القوانين وفقًا لمراكز قانونية معينة.

[1]باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 446، أفريل 2017، الصفحة 88

[2]باسم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 120

[3]وكالة وطن الانباء، حماس شرعت 47 قانون وحكومتها اصدرت 2446 قرارا، خلال 7 سنوات، 16 جوان 2016

الانقسام أدى إلى زيادة إشكالية غياب سيادة القانون وتطبيق المنظومة التشريعية والقانونية لحقوق وحريات الفلسطينيين، مما أدى إلى تفاقم الانتهاكات التي طالت هذه الحقوق والحريات في قطاع غزة والضفة الغربية. هذا التراجع المستمر في الحريات يعكس اتجاهًا نحو إنشاء واقع قانوني جديد يتسم بالنزعة الأيديولوجية، مما أدى إلى توتر وإرباك النظام القانوني القائم والقطع معه.

المطلب الثاني: أثر الانقسام السياسي على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أولا: الاوضاع الاقتصادية

تأثر الاقتصاد في قطاع غزة والفلسطيني بشكل عام وبشكل كبير منذ منتصف عام 2007 بسبب الانقسام الفلسطيني، وفرض إسرائيل حصارًا شاملاً على قطاع غزة مما أدى إلى انهيار في البنية الاقتصادية ومنع وصول السلع الأساسية، وتكبيد القطاع الاقتصادي خسائر هائلة. الحروب والهجمات العسكرية أضافت إلى الأزمة، وتسببت في دمار هائل للبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية. تقديرات المختصين تشير إلى أن تكلفة الانقسام والحصار في الفترة من 2007 إلى 2017 بلغت حوالي 15 مليار دولار، مما يظهر الضرر الاقتصادي الهائل الذي أحدثته هذه الأحداث[1]. وتجاهلًا للحصار، بدأت عمليات حفر الأنفاق على طول الحدود المصرية لتهريب السلع والموارد الغذائية إلى قطاع غزة.

في الفترة المذكورة، واجهت الفلسطين تحديات اقتصادية كبيرة، حيث تأثرت السلطة الفلسطينية بتقليص المساعدات الأميركية بسبب عدم موافقتها على سياسات الولايات المتحدة. في غزة، تفاقمت الأزمات المتتالية، مما أثر سلبًا على الاقتصاد وحياة المواطنين، وشهدت سيطرة شريحة اجتماعية معينة مدعومة من جهات سياسية على تجارة الأراضي، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار الأراضي وضعف الناتج القومي.

[1] عبد الحميد معالي، "الامارات والقضية الفلسطينية تراجع الاهتمام بالقضية لم يوقف الإيمان بها، صفحة 120

حذرت تقارير البنك الدولي من تدهور الأوضاع الاقتصادية في فلسطين وتدهور الخدمات الأساسية. البطالة تجاوزت 70% بين الشباب، ومعدل النمو الاقتصادي كان سالبًا بنسبة 6% في الربع الأول من عام 2018، مما ينذر بمزيد من التدهور في الأشهر القادمة.

اعربت مارينا ويس، المديرة والممثلة المقيمة للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، عن قلقها الشديد إزاء الوضع في غزة، وأشارت إلى تعطيل الاقتصاد في القطاع بسبب تراكم عوامل الحرب والعزلة والصراعات الداخلية، مما أدى إلى تفاقم المحن الإنسانية. حثت على اتخاذ حلول عاجلة ومستدامة لتلبية احتياجات السكان وتحسين الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، بهدف تخفيف الفقر والبطالة وتحسين جودة الحياة في القطاع.

يشهد الوضع في الضفة الغربية، تراجعًا في النمو الاقتصادي، ومن المتوقع أن يتباطأ بشكل كبير في الفترة المقبلة، نتيجة لتراجع الدعم العربي للقضية الفلسطينية. هذا التراجع يعكس التباينات في المواقف العربية بشأن قضية غزة، كما شهدت الحرب عام 2014 تباينًا في المواقف بين الدول المصرية والقطرية والتركية، مما أدى إلى زيادة مدة الحرب وتكبد الشعب الفلسطيني خسائر كبيرة[1] بالأرواح والممتلكات.

تضاف إلى التحديات الاقتصادية في الضفة الغربية استمرار الحرب على مايسمى (بالإرهاب) وتوجه موارد الدول العربية والإقليمية لمواجهة التهديدات الداخلية والتحديات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى التمدد الإيراني في المنطقة، مما يقوّض الإسناد العربي ويؤدي إلى تراجع الدعم المقدم للسلطة الفلسطينية.

ثانيا: الاوضاع الاجتماعية:

الانقسام السياسي في فلسطين أدى إلى ظروف اجتماعية صعبة، مثقلة بالمعاناة وتأثرت بها جميع جوانب المجتمع الفلسطيني، مما أثر على العلاقات الاجتماعية وتهديد تماسك المجتمع.

[1] جواد الحمد، ورقة عمل، تأثير التحولات والثورات العربية على المصالحة الفلسطينية، مركز الزيتونة، 26.03.2016

هجرة الشباب:

تؤثر الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والبيئية بشكل حاسم على مسارات حياة الشباب، حيث تسهل الظروف الإيجابية تحقيق أهدافهم، بينما تكون الظروف السلبية عائقًا أمام تحقيق طموحاتهم. في غزة، يرغب نسبة عالية من الشباب في الهجرة للخارج، وهذا قد يعزى إلى الظروف الصعبة مثل الحصار الإسرائيلي والتحديات الاقتصادية والاجتماعية. يلاحظ أيضًا أن الذكور يميلون أكثر إلى التفكير في الهجرة مقارنة بالإناث، وذلك قد يكون بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على الشباب بشكل مختلف[1].

سببت حالة الجمود السياسي وتضاؤل فرص انجاز المصالحة الفلسطينية إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، مما دفع الشباب إلى البحث عن فرص خارج البلاد. زاد الطلب على دورات تعليم اللغات الأجنبية في غزة، حيث انخرط المئات من الشباب بهدف تحسين فرص هجرتهم. هذه الظاهرة تعكس القلق المتزايد بين الشباب الفلسطيني بشأن مستقبلهم ورغبتهم في البحث عن حياة أفضل خارج الوطن.

الواقع السياسي الفلسطيني معقد ومواجه لتحديات عديدة، بدءًا من الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة الذي يؤثر سلبًا على حياة السكان، إلى حالة الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس التي أدت إلى تشظي البنية الاجتماعية والسياسية في القطاع. الحروب الإسرائيلية المتكررة والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان تعمق معاناة السكان وتزيد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

اصبحت الظروف الصعبة في غزة تؤثر بشكل خاص على الشباب، مما يجعل من الصعب عليهم تحقيق تطلعاتهم وبناء مستقبل مستقر، وبالتالي يبحث بعضهم عن فرص خارج الوطن. لمواجهة هذا التحدي، ينبغي وضع استراتيجيات شاملة تستهدف دعم واستيعاب الشباب في المؤسسات، وتوفير فرص عمل ملائمة تحفزهم على البقاء والمساهمة في تطوير المجتمع.

[1] علي زيديه، الانقسام الفلسطيني، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، بيروت لبنان، ص88

يجب أيضًا تعزيز دور الشباب في صنع القرار والمشاركة السياسية لضمان تمثيلهم الفعال وتحقيق طموحاتهم وحقوقهم في الوطن.

الانتحار:

تزايد حالات الانتحار في قطاع غزة أثار جدلاً واسعاً، مع الاهتمام بتحديد الدوافع والعوامل التي تؤدي إلى ذلك، بما في ذلك الوضع الاقتصادي الصعب وارتفاع معدلات البطالة والحصار الذي يعانيه السكان.

تزداد ظاهرة الانتحار في قطاع غزة بشكل مقلق، حيث ارتفعت أعداد محاولات الانتحار خلال السنوات الأخيرة في عام 2016 الى 610 حالة وسنة 2017 الى 543 نجحت منها 23 حالة، تعود هذه الظاهرة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة وارتفاع معدلات البطالة الى 43%، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي الذي يعاني منه السكان منذ عشر سنوات. تتسبب هذه الظروف في تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاكتئاب والضغوط النفسية. لا يمكن تجاهل دور الشباب الذين يجدون صعوبة في التعامل مع هذه الظروف، مما يدفع بعضهم إلى اللجوء إلى الانتحار للتخلص من الضغوطات والألم نتيجة انعدام فرص العمل وانتشار البطالة بين الخريجين وغير الخريجين، مما يؤدي إلى انسداد أفق الحياة في نظرهم ويدفعهم نحو الانتحار.[1]

تشمل تفاصيل المشكلة تحليل عميق للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الشباب في قطاع غزة. على سبيل المثال، يعاني الشباب هناك من نقص الفرص الاقتصادية بسبب الحصار الاقتصادي والقيود على حركة السلع والأفراد. كما يواجهون تحديات كبيرة في الحصول على التعليم والتدريب المهني اللازم لدخول سوق العمل.

[1] عدنان ابراهيم الحجار، ألية التشريع في فلسطين وتأثير الانقسام عليها، مجلة جامعة الازهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 2010المجلد 12، العدد (1)، ص55.

من الناحية الاجتماعية، تشهد المجتمعات في قطاع غزة انعدامًا للدعم النفسي والاجتماعي، مما يجعل الشباب عرضة للتوترات الأسرية والاجتماعية وضغوطات العيش في بيئة مضطربة ومحاصرة. كما تتسبب الصراعات الداخلية والانقسامات السياسية في تفاقم الوضع الاجتماعي والنفسي للشباب.

لمواجهة تحديات الشباب في غزة، يجب وضع خطط شاملة تركز على تحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص العمل والتعليم المناسبة، بالإضافة إلى تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي لهم. يتطلب الأمر أيضًا التعاون الدولي وضغط المجتمع الدولي لتخفيف الحصار الاقتصادي عن قطاع غزة وتوفير الدعم اللازم لإعادة بناء البنية التحتية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. الشباب يشكلون العمود الفقري لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات، فهم الدافع وراء النهضة والتطور الاقتصادي والاجتماعي، ويجب أن يحظوا بأهمية كبيرة داخل المجتمعات لضمان استمرارها وتقدمها.

التعصب الحزبي:

يتجلى التعصب الحزبي في تفضيل فئة معينة دون غيرها، ورفض الحوار مع الآخرين الذين ينتمون لفئة سياسية مختلفة، مما يزيد من التوتر ويؤثر على السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي. يمكن أن يؤدي التعصب الحزبي إلى انحياز في المؤسسات الحكومية والعدلية، مما يعرض العدالة والمساواة للخطر ويقوض النظام الديمقراطي.

يمكن توجيه الاهتمام لعدة جوانب تفصيلية لفهم تأثير التعصب الحزبي وانقسام الساحة الفلسطينية على الشباب وقدرتهم على التغيير. يشمل ذلك:

1. **نقص الحوار البناء:** غياب ثقافة الحوار والنقاش المفتوح يمكن أن يؤدي إلى تعميق الانقسامات وعدم القدرة على الوصول إلى حلول شاملة.
2. **تأثير الوضع السياسي:** الصراعات السياسية المستمرة وعدم الاستقرار في المنطقة يمكن أن تزيد من التوترات وتقلل من فرص الشباب في المشاركة الفعّالة في العمل السياسي.

3. **التحديات الاقتصادية:** البطالة ونقص الفرص الاقتصادية يمكن أن يجعل الشباب أكثر عرضة للتأثر بالتعصب الحزبي نتيجة للبحث عن هوية أو دعم اجتماعي.
4. **تأثير وسائل الإعلام:** دور وسائل الإعلام في تعزيز التوجهات السياسية المتشددة أو تعزيز روح التسامح والحوار يمكن أن يؤثر بشكل كبير على ثقافة الشباب وتصوراتهم.
5. **التعليم والتثقيف:** لاستثمار في التعليم وتعزيز الوعي بأهمية الحوار والتسامح يمكن أن يلعب دورا حاسما في تقليل مستويات التعصب وتعزيز قدرة الشباب على المشاركة السياسية بشكل بنّاء.

فهم هذه الجوانب يمكن أن يساعد في وضع استراتيجيات فعّالة لمكافحة التعصب الحزبي وتعزيز ثقافة الحوار والتسامح في المجتمع الفلسطيني.

المطلب الثالث: أثر الانقسام السياسي الداخلي على الدبلوماسية الفلسطينية وسياستها الخارجية

السياسة الخارجية الفلسطينية:

واجهت الدبلوماسية الفلسطينية تحديات جسيمة بفعل غياب السيادة والاحتلال المستمر. لكنها نجحت في استخدام مختلف الوسائل والمنابر للتواصل مع المجتمع الدولي وكسب دعمه، من خلال تأسيس السفارات والمشاركة في المنظمات والمؤتمرات الدولية[1]، بالإضافة إلى التواصل مع وسائل الإعلام العالمية. وقد اعتمدت القيادة الفلسطينية الحوار والمفاوضات كأدوات لتحقيق أهدافها ودعم قضيتها في المحافل الدولية. ورغم التحديات، فقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في كسب دعم دولي واسع النطاق، وتعزيز القضية الفلسطينية في وسائل الإعلام العالمية وعلى أجندات السياسة الدولية[2].

[1] ابو عباه سعيد، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار الشيماء للنشر والتوزيع، ط1، 2009، الصفحة 28

[2] عبد الحي وليد، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطيني (1993– 2013)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، 2015، بيروت، الصفحة 24.

توترت العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية ووزارة الخارجية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو في عام 1993. كانت الخلافات تدور حول التباين في البنية والوظيفة بين منظمة التحرير التي تعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وبين السلطة التي نشأت من اتفاقيات أوسلو، وهذا يتعلق بإدارة العلاقات الفلسطينية الدولية واستراتيجيتها.

خلال الفترة من 1994 إلى 2006، لم تكن لدى السلطة الفلسطينية وزارة خارجية بشكل متكامل لإدارة العلاقات الدولية. بدلاً من ذلك، تم إنشاء وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتقوم بمهام وزارة الخارجية. ولم يتم تشكيل السلك الدبلوماسي إلا في عام 2005، وإقرار الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية جاء في عام 2006، مما يعني أن السلطة الفلسطينية لم يكن لديها هيكل تنظيمي كامل لإدارة علاقاتها الدولية من خلال وزارة الخارجية في تلك الفترة.

مراحل السياسة الخارجية الفلسطينية:

✓ **الدبلوماسية الفلسطينية قبل نشوء منظمة التحرير الفلسطينية:**

اعتمدت في تلك الفترة، الدبلوماسية الفلسطينية استراتيجية المؤتمرات كأداة رئيسية، حيث شاركت في مختلف المؤتمرات الدولية والإقليمية لتعزيز قضية فلسطين وجذب الدعم الدولي لها، مما ساهم في تعزيز مكانة القضية الفلسطينية على الساحة الدولية وفتح الباب أمام بدايات العمل الدبلوماسي الفلسطيني.

على ضوء طلب بريطانيا لإنهاء انتدابها على فلسطين وصدور قرار الأمم المتحدة رقم 181 في عام 1947، الذي أقر تقسيم فلسطين إلى دولتين، يه بدأت الأمم المتحدة التعامل الدبلوماسي مع القضية الفلسطينية، وهو ما أثار رفض العرب ودخولهم في صراع مسلح لمنع التقسيم وإعلان قيام إسرائيل، وهكذا تمثلت بدايات الأمم المتحدة في التعامل الدبلوماسي مع القضية الفلسطينية.

في بداية الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الفترة، تم عقد المؤتمر الوطني الأول في قطاع غزة في 30 سبتمبر 1948، برئاسة الحاج أمين الحسيني، حيث اعتبر المجلس الإدارة المدنية المؤقتة حكومة عموم فلسطين، برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، ورفض قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما مارس الفلسطينيون العمل الدبلوماسي من خلال عضويتهم في جامعة الدول العربية.[1]

في هذه المرحلة والفترة التي تلتها حتى قيام منظمة التحرير، كان تقييم الدبلوماسية الفلسطينية يتسم بالإرباك والعجز والعشوائية والتوسلية، نتيجة لضعف الأدوات وعدم وحدة مرجعية القيادة السياسية والمناكفات بين الفصائل، بالإضافة إلى التدخلات العربية في صنع القرار الفلسطيني.

✓ **العمل الديبلوماسي المنظمة التحرير الفلسطينية:**

نجحت منظمة التحرير الفلسطينية في تعزيز مكانتها بشكل كبير، وذلك بفضل دعم قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني والمساعدة المالية العربية، مما جعلها الجهة الأساسية لتمثيل الشعب الفلسطيني. قامت المنظمة بتأسيس الدائرة السياسية للإشراف على العلاقات الخارجية، وعملت على تعزيز حضورها الدولي من خلال الانضمام إلى منظمات مثل جامعة الدول العربية ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة. استناداً إلى هذا الدعم، عملت المنظمة على توجيه النضال الفلسطيني بشكل دبلوماسي لتحقيق الدعم الدولي وتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني.

في تلك الفترات، حققت الدبلوماسية الفلسطينية العديد من الإنجازات، حيث نجحت في إقامة علاقات داعمة للقضية الفلسطينية عبر العالم، وحصلت على اعتراف دولي بحق منظمة التحرير الشرعي في تمثيل الشعب الفلسطيني، وعملت على إنشاء السفارات والقنصليات في دول العالم لتعزيز الوجود الدبلوماسي وتأثير القضية الفلسطينية على الساحة الدولية.

[1] أحمد حسام، أثر الاتفاق على الدبلوماسية الفلسطينية 1993-2014، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة الاقصى، ص 53

✓ **العمل الديبلوماسي بعد اتفاقية اوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية (1994-2006)**

وُضعت أسس العمل السياسي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، الذي جعل السلطة الفلسطينية المرجع الرئيسي لأي حل سياسي للقضية الفلسطينية. ومنح هذا الاتفاق الشرعية للسلطة للتعامل مع القضايا الدولية وحدد مهامها في إدارة الشؤون الفلسطينية، ولكن زاد دور السلطة على حساب منظمة التحرير الفلسطينية، مع التركيز على المفاوضات والاتفاقيات مع إسرائيل، وذلك عبر مؤتمرات أو جهود دولية.

تسبب اتفاق أوسلو في خلافات حادة بين الدائرة السياسية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، مما أثر سلباً على الأداء الدبلوماسي الفلسطيني وأدى إلى تشتت الجهود وعدم وحدة الرؤية في التعامل مع القضايا الدولية[1].

بعد تولي السلطة الفلسطينية السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، انصبت الجهود الفلسطينية على التوصل إلى حلول من خلال المفاوضات. وقد حظيت منظمة التحرير الفلسطينية بقبول غربي، مما أدى إلى فتح قنوات اتصال مع الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تعزيز الدعم الدولي للقضية الفلسطينية وتحقيق الحل السلمي عبر المفاوضات.

في ذلك الوقت، كان الرئيس الراحل ياسر عرفات يلعب دوراً رئيسياً في الحركة السياسية والدبلوماسية الفلسطينية، حيث كان يقوم بالاتصالات الدولية المكثفة والجولات الدبلوماسية في مختلف دول العالم، وخاصة الدول المؤثرة في عملية السلام في الشرق الأوسط. كانت أهداف الدبلوماسية الفلسطينية في تلك الحقبة تركز على شرح وتوضيح المواقف الفلسطينية من قضايا المفاوضات ودعم قيام الدولة الفلسطينية كمفتاح للسلام في المنطقة، وكذلك توسيع دائرة

[1] انس تيسير عبد صلاحات، دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الاتحاد الاوروبي اتجاه عملية التنمية السياسة في فلسطين 2005-2013، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2015، ص81

الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية المشروعة، ولكن تحتفظ بالتركيز على ملف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

تميزت هذه المرحلة بفشل السلطة الفلسطينية في جلب دعم المجتمع الدولي لوقف الاستيطان الصهيوني والممارسات الإسرائيلية الأخرى في مناطق الضفة الغربية.

أثر اتفاق اوسلو على الاداء الدبلوماسي المنظمة التحرير الفلسطينية:

تقلص دور منظمة التحرير الفلسطينية إلى العمل السياسي لصالح السلطة الفلسطينية، بعد اتفاقية أوسلو، مما أدى إلى ظهور خلافات واسعة بين الدائرة السياسية في منظمة التحرير ووزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية. بينما ظهرت السلطة الفلسطينية، مدعومة سياسيًا وماليًا من المجتمع الدولي، لتمارس صلاحياتها وفق اتفاقية أوسلو، ما أدى في النهاية إلى تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية في الساحة الدبلوماسية والسياسية.

وفقًا للدكتور صائب عريقات،[1] أثرت اتفاقية أوسلو على الأداء الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدة طرق:

1. أعطت منظمة التحرير الفلسطينية شرعية إضافية بوصفها ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، بجانب شرعيتها القائمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.
2. وضعت أوسلو شروطًا لكل طرف في الاتفاقية، مما ألزمهم بتبعات المنصوص عليها، مما جعل منظمة التحرير الفلسطينية تدخل بقوة في المحافل الدبلوماسية الدولية وأدى إلى ربط أداؤها بقوانين وشروط هذه المحافل.
3. أفرزت اتفاقية أوسلو العديد من الخبرات الدولية للفلسطينيين، التي لعبت دورًا مهمًا وإضافيًا، مما أدى إلى تعقيد وتعميق عمل منظمة التحرير الفلسطينية الدبلوماسي.

[1] مشاهدة وتلخيص مقابلة اجريت مع الدكتور صائب عريقات، رام الله فلسطين، في 17.04.2017

بالتالي، أصبح عمل منظمة التحرير الفلسطينية في المجال الدبلوماسي أكثر عمقًا وتعقيدًا بعد أوسلو، حيث انتقلت العلاقات الدبلوماسية من كونها علاقات مع أطراف صديقة إلى علاقات دبلوماسية أكثر تعقيدًا.

2- اثر الانقسام الفلسطيني على السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية:

يعتبر الانقسام الفلسطيني الحالي الوضع الأصعب والأشد في تاريخ القضية الفلسطينية، حيث أحدث ضررًا كبيرًا في القضية والمجتمع الفلسطيني، وزاد من معاناة الشعب الفلسطيني الذي ما زال يعاني من الاحتلال الإسرائيلي. رغم الجهود العربية والدولية وتوقيع العديد من الاتفاقيات بين الأطراف الفلسطينية، والتي شملت اتفاقات القاهرة في مارس 2005 ووثيقة الوفاق الوطني في مايو 2006 واتفاق مكة في فبراير 2007، وإعلان الدوحة في 2012، إلا أن الانقسام الداخلي لم يزل مستمرًا. تبقى تأثيراته وتبعاته واضحة على كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، رغم الجهود المتواصلة لإعادة الوحدة ورأب الصدع الداخلي عبر الحوارات السياسية والحزبية.

انجازات الدبلوماسية الفلسطينية:

يرى كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، أن أحد أهم إنجازات السلطة الفلسطينية هو الاعتراف المتزايد على الصعيدين الدولي والإقليمي بالقضية الفلسطينية، مما يشير إلى دور العمل الدبلوماسي الفلسطيني في بناء الدولة ومؤسساتها وزيادة حجم التمثيل الدولي الفلسطيني[1].

يرى نبيل عمرو أن السلطة الفلسطينية ورثت الإنجازات التي كانت قائمة قبل تأسيسها من منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الإقليمي والدولي، بما في ذلك الاعتراف الدولي بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

[1] مقابلة الدكتور صائب عريقات، مرجع سبق ذكره

لم تعمل السلطة الفلسطينية بشكل فعال بسبب علاقتها الحذرة والهشة مع الدول المانحة، واعتمادها بشكل كبير على المساعدات المالية، مما أثر بشكل كبير على أدائها وتأثرت كثيراً بهذا الوضع.

من بين أهم الإنجازات التي تم تحقيقها على صعيد السياسة الخارجية حسب بعض الباحثين:

1. الحصول على الاعتراف الدولي في عدة دول أجنبية.
2. تغيير مسمى ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية إلى سفارة دولة فلسطين.
3. وصول فلسطين إلى هرم الأمم المتحدة.
4. كسب الرأي العام في بعض الدول التي كانت معادية للقضية، مثل دول أمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا وغيرها.
5. العمل على إيجاد علاقة دبلوماسية وثيقة مع العديد من الأحزاب اليسارية والمعارضة في بعض الدول الرأسمالية.

معوقات العمل الديبلوماسي الفلسطيني:

يواجه العمل الدبلوماسي الفلسطيني تحديات عديدة، بما في ذلك تضارب الصلاحيات الدبلوماسية بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، والانقسام الفلسطيني، وقلة كفاءات العاملين في السلك الدبلوماسي، بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية مثل الهيمنة الأمريكية وتراجع المساندة العربية وشروط التمويل. هذه التحديات تلقي بظلال على إمكانية تحقيق البرنامج الوطني الفلسطيني، مع الدبلوماسية[1] تُعتبر أحد السبل لتحقيقه.

يرى صائب عريقات أن الضعف الإعلامي الفلسطيني مقارنة بالقوة الإسرائيلية وتأثير الهيئات والمؤسسات اليهودية يؤثران سلبًا على العمل الدبلوماسي، بسبب تواجدها وخبرتها في مجال

[1] معوقات الدبلوماسية الفلسطينية على علاقة السلطة مع الاتحاد الاوروبي والامريكي، مركز الدراسات الشرق الاوسط، قراءة احصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2016صفحة 26

الإعلام، إضافة إلى عدم القدرة على توظيف كوادر وخبرات أوسع في السفارات بسبب شح المصادر والإمكانيات.

[1] يرى نبيل عمرو أن العمل الدبلوماسي الفلسطيني متأثر بالوضع الداخلي في فلسطين، خاصة بالانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤثر على مصداقيتهم في المحافل الدولية. يُواجه الدبلوماسيون الفلسطينيون تحديات في تمثيل الفلسطينيين بشكل موحد، مما يقيّدهم في ممارسة دورهم الدبلوماسي بشكل كاف.

المبحث الثاني: مواقف الدول من الانقسام الفلسطيني

يشكل الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007 تحديًا كبيرًا، مع تباين مواقف القوى الإقليمية والدولية تجاهه. تدعم تركيا وإيران أطرافًا مختلفة لتحقيق أهدافهما الاستراتيجية في المنطقة، بينما تؤثر سياسات إسرائيل والولايات المتحدة بشكل مباشر على مستقبل القضية الفلسطينية. هذا المبحث يستعرض مواقف تركيا، وإيران، وإسرائيل، والولايات المتحدة من الانقسام الفلسطيني، وكيف أثرت هذه المواقف على الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية وتعقيد المشهد الفلسطيني.

المطلب الأول: المواقف الدولية من الانقسام الفلسطيني:

أولا: الموقف الاسرائيلي

ترفض اسرائيل أن يكون قطاع غزة تحت سيطرة حماس، وتسعى إلى استخدام الانقسام الفلسطيني لتحقيق أهدافها المتمثلة في تفتيت القضية الفلسطينية وتجزئتها، مثل تحويل الضفة الغربية إلى الأردن وقطاع غزة إلى مصر.

استخدمت اسرائيل الانقسام الفلسطيني لتعزيز موقفها السياسي ولمنع أي محاولات فلسطينية للتقدم نحو الاستقلال. بالإضافة إلى ذلك، قاطعت الرئيس محمود عباس بأنه ضعيف ولا يحكم غزة، واستخدمت هذه الذرائع لتجنب التفاوض وتحقيق التقدم نحو السلام، مما أدى إلى تعثر مشروع الدولة الفلسطينية.

[1] تلخيص مقابلة اجريت مع الدكتور نبيل عمرو يوم 14.7.2016

بعد نجاح الفلسطينيين في التوقيع على المصالحة وإنهاء الانقسام في 2007، خرج بنيامين نتنياهو رئيس وزراء الكيان الاسرائيلي بتهديدات للسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، مطالبًا إياهم بالاختيار بين الوحدة مع حماس أو السلام مع إسرائيل، وتحذيرًا من أن المصالحة مع حماس تعرقل جهود التسوية السياسية، وتأتي هذه التصريحات بجانب دعوات من قادة إسرائيليين لمحاصرة السلطة الفلسطينية بعد المصالحة، حيث يدركون أن تحقيق المصالحة قد يهدد مكتسبات إسرائيل جراء الانقسام.[1]

يعد الاحتلال الاسرائيلي التحدي الرئيسي أمام المصالحة الفلسطينية، ويظهر الموقف الإسرائيلي بالارتباك والتخبط في التعامل معها. حيث اوضح بنيامين نتنياهو أن هناك شروطًا إسرائيلية لقبول المصالحة، مثل اعتراف حماس بدولة إسرائيل ووقف المقاومة المسلحة وقطع العلاقات مع إيران وإعادة الجثث والجنود المختطفين وتفكيك البنية العسكرية لحماس في الضفة وغزة. هذه الشروط المعقدة قد تشكل عقبة كبيرة أمام المصالحة الفلسطينية، مع إمكانية فرض عقوبات على أي حكومة فلسطينية تتضمن حماس.

ساهموا الإسرائيليون في تأجيج الصراع بين فتح وحماس من خلال دعم عملاء موالين لهم، وشهدت محاولة اغتيال لإسماعيل هنية، مما زاد من التوتر والخوف بين أعضاء الحركتين.

اشار توفيق طيراوي إلى دور إسرائيل في تخطيطها لإحداث انقلاب عبر دعم حماس كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكشفت جهود إسرائيل في جمع المعلومات واعتقال قادة حماس مثل صلاح شحادة وأحمد ياسين. تصريحات شارون ونتنياهو تؤكد على دور إسرائيل في تفاقم الانقسام والانشقاق بين الفصائل الفلسطينية، مع هدف وضع القضية الفلسطينية جانبًا وتحقيق مصالحها.

الجنرال غيرشون هكوهين من مركز بيغن للدراسات الاستراتيجية يشير إلى أن عملية فك الارتباط الإسرائيلي عن غزة في عام 2005 زادت من تفاقم الانقسام بين السلطة الفلسطينية

[1] عودة كفاح، أحداث حزيران 2007، في قطاع غزة القضية الفلسطينية –مفترق الطرق – الصفحة 65

وحكم حماس في غزة. وعلى الرغم من أن إسرائيل قد تظهر رسميًا عدم تأييدها للانقسام، إلا أنها في الواقع تستفيد من المحافظة عليه لتحقيق مصالحها حيث ساعد انفصال غزة عن الضفة في تقليص الضغوط الفلسطينية على إسرائيل لإقامة دولة فلسطينية.

استغلت الأحزاب الإسرائيلية، سواء كانت يمينية أو يسارية، الانقسام الفلسطيني كفرصة لتعزيز موقفها دوليًا، عبر المفاوضات للحصول على اعتراف دولي يدعم مطالبها، مما يقلل من شأن محمود عباس ويشكك في قوته كممثل للشعب الفلسطيني. ولذلك، رأت إسرائيل أن التعامل مع السلطة الفلسطينية وحدها يمكن أن يخلق فرصة مواتية للحصول على التأييد الدولي الذي تسعى إليه.

رحبت إسرائيل بتشكيل حكومة الطوارئ الفلسطينية بقيادة سلام فياض، ولكنها في الوقت نفسه قامت بمحاولات لتضعيف هذه الحكومة، خصوصًا عندما أدركت إمكانية حدوث انقسام دولي وعربي نتيجة للحصار الدولي المفروض على السلطة الفلسطينية.

بعد انتهاء الأحداث في قطاع غزة، أعلنت إسرائيل دعمها للمعتدلين بقيادة محمود عباس وحركة فتح، واتخذت عدة إجراءات لدعم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لمواجهة حماس وغزة. شملت هذه الإجراءات إطلاق الأموال الضريبية المحتجزة، وإفراج عن أسرى من فتح، ورفع الحظر الاقتصادي عن السلطة، وتوقف ملاحقة أعضاء شهداء الأقصى بعد تسليمهم أسلحتهم. بالمقابل، سمحت إسرائيل بدخول الأموال القطرية إلى حماس في غزة تحت شعار "المال مقابل التهدئة".

ثانيا: الموقف التركي

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007، زادت تركيا تواصلها مع حماس وأجرت محادثات مباشرة مع ممثليها، بما في ذلك خالد مشعل وإسماعيل هنية في عام 2012، حيث استقبلهم رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية داوود أوغلو.

ترحب تركيا بحكومة حماس وتعبر عن استعدادها لدعمها، ولكن ذلك لا يعني رفضها للسلطة الفلسطينية أو رئيسها. بشكل عام، تركيا ترحب بالحكومات الديمقراطية التي يختارها الشعب. استمرت تركيا في التعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة سلام فياض، وشاركت بفعالية في جهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، على الرغم من الانتقادات التي وجهت لها بسبب دعمها لحماس على حساب فتح. ورغم ذلك، نفت تركيا هذه الاتهامات وأكدت على ضرورة وحدة الفلسطينيين لتحقيق التقدم في عملية السلام.[1]

طلب الرئيس أردوغان من حركتي فتح وحماس المشاركة في ائتلاف بعد فوز حماس في الانتخابات، وعرض دعمه التركي لجهود المصالحة بينهما في 2007، بهدف استعادة الوحدة والاستقرار في الصفوف الفلسطينية، وذلك كجزء من محاولتها للحفاظ على دورها السياسي في المنطقة.

أعرب أردوغان عن أسفه للصراع بين الفلسطينيين وشدد على أن الانقسام يضعفهم ويضر بمصلحتهم وبالقضية الفلسطينية بشكل عام، مشيرًا إلى أن استمرار الانقسام سيؤثر سلبًا على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

أكد المتحدث باسم الرئاسة المصرية أن دور تركيا في ملف المصالحة الفلسطينية يكمل الدور المصري ويسعى لدعمه، وقد أكد الرئيس التركي ووزير خارجيته هذا الأمر خلال محادثاتهما مع الرئيس المصري. وأعرب وزير خارجية تركيا عن نفس المبدأ[2]، مؤكدًا أن الدور التركي يمك أن يكون مساعدًا أو مكملًا لكنه لن يحل محل الدور المصري.

ترى تركيا أن الوحدة الفلسطينية أساسية لتحقيق السلام، مما يعكس دعمها لحماس كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، ومع ذلك، تعترف أيضًا بالسلطة الفلسطينية وتحث على تحقيق الوحدة بين الفصيلين وتعمل جاهدة في هذا الصدد.

[1] دراسة بعنوان "العلاقات بين تركيا وحماس اعتبارات وتقارب الايديولوجي"، ترجمة: مركز الاطلسي للدراسات الاسرائيلية ص72.

[2] ابو رائد محمود، العلاقات التركية الاسرائيلية وأثرها على القضية، جامعة الازهر، غزة 2011، الصفحة 94

ثالثا: الموقف الايراني

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، قدمت إيران دعمًا لحماس، معتبرة ذلك جزءًا من دعمها للمقاومة المسلحة. على الرغم من الاتهامات الموجهة لإيران بتدخلها في تلك الأحداث، نفت الحكومة الإيرانية تورطها[1]، معتبرة الفتنة بين حماس وفتح من صنع إسرائيل. وقام وزير الخارجية الإيراني بالاتصال بأمين عام جامعة الدول العربية داعيًا إلى حل الأزمة الفلسطينية، مؤكدًا في الوقت ذاته على عدم تورط بلاده في أحداث الانقسام.

قامت الدبلوماسية الإيرانية باتخاذ خطوات عملية من خلال تواجد مساعد وزير الخارجية الإيراني في دمشق وإجراء سلسلة من اللقاءات مع الأطراف الفلسطينية في محاولة لتوحيد الصفوف ضد الاحتلال، ورغم ذلك، لم تحقق هذه الجهود التقدم المرجو في تحقيق التنسيق بين الفلسطينيين. بعض التقارير أشارت إلى اتهام مصر والسلطة الفلسطينية لإيران بدور رئيسي في استيلاء حماس على قطاع غزة، مع تأكيد توفيق الطيراوي على التنسيق بين حماس وإيران في هذا السياق. تزايد نفوذ حماس وتوسعها في الضفة الغربية أتاح لإيران استخدام المال والأيديولوجيا والتدريب العسكري للتأثير في الجماعات الأخرى هناك، مما أدى إلى دعم إيران للحكومة المنتخبة في الأراضي الفلسطينية وتأييدها لحماس في مواجهة الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، وجعلها تنظر إلى إيران كحليف استراتيجي يمكن الاعتماد عليه.

أسباب ودوافع الدعم الايراني لحركة المقاومة الاسلامية حماس:

- ✓ **الدوافع الدينية:** يتم تحديد الدافع الديني لدعم فلسطين من قبل إيران من خلال مفهوم الجهاد الإسلامي، الذي يُعتبر واجبًا دينيًا يجب على المسلمين القيام به لدعم الشعوب المستضعفة والمظلومة. تعتبر قضية فلسطين مركزية في السياسة الخارجية الإيرانية، وتُعَد منظمة حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين من أبرز الفصائل المدعومة من إيران

[1] الاغا محمد، العلاقات القطرية الايرانية وانعكاساته على القضية، رسالة ماجستير 2015، الصفحة 116-115.

- ✓ **الدافع الاستراتيجي:** يمكن تفسير دعم إيران للفصائل المقاومة في فلسطين والمنطقة على أنه جزء من استراتيجية النفوذ الإقليمي والسياسي. تهدف إيران من خلال هذا الدعم إلى تعزيز دورها في المنطقة وزيادة تأثيرها الإقليمي، وذلك عبر تقديم نفسها كجهة قوية قادرة على دعم القضايا الإسلامية والعربية. كما تستخدم إيران الدعم المقدم للفصائل المقاومة كوسيلة لمواجهة القوى المنافسة في المنطقة، بما في ذلك القوى التي تتبنى سياسات تعاونية مع الغرب، مثل حركة فتح.
- ✓ **الدافع السياسي:** يُظهر استمرار دعم إيران لحماس والمقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى نشاطها في دعم رفع الحصار عن قطاع غزة، الارتباط الوثيق بين السياسة الخارجية لإيران والقضايا الإنسانية والدينية. يعكس هذا الدعم المستمر للفلسطينيين استراتيجية إيران في تعزيز الشعبية المحلية والإقليمية، ويعزز الدعم المالي لدفع رواتب الموظفين الاستقرار الاقتصادي في القطاع وبالتالي يعزز الدعم الشعبي للنظام.

شددت إيران على أهمية احترام نتائج الانتخابات الديمقراطية في فلسطين وتعتبر تشكيل حكومة طوارئ مخالفاً للديمقراطية، وتؤكد على أن الاقتتال الداخلي يضر بالقضية الفلسطينية بشكل عام. كما تعمل على دعم الحوار كوسيلة لحل الأزمة الفلسطينية وتؤكد على أهمية عودة الشعب الفلسطيني إلى خياراته الديمقراطية. ومن جهة أخرى، تحذر من تحول الصراع الفلسطيني–الصهيوني إلى صراع داخلي في فلسطين، مؤكدة على ضرورة اليقظة والجهاد والمقاومة لمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية[1]، خاصة من العدوان والأطماع الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة.

اتهم رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض إيران بتكريس الانقسام في فلسطين واعتبر دعوتها لإسماعيل هنية للمشاركة في قمة دول عدم الانحياز في طهران تصعيدًا خطيرًا يعكس موقفها المناوئ لوحدة الأرض الفلسطينية ودور السلطة الوطنية. تصاعدت المصادر التي تتهم

[1] أوراق باحث، سباق إيران على الاعلوية الاقليمية، مركز القدس للشؤون العامة، بيروت 2009، صفحة 23

الإيرانيين بدعم الإرهاب وعرقلة جهود المصالحة في فلسطين، مما يصعّب من عمليات المصالحة. على الجانب الآخر، تصر إيران على دعم حماس وتعتبر محاولات إبعادها عن الساحة السياسية فاشلة.

رابعا: موقف الولايات المتحدة الامريكية:

تتضمن السياسة الأمريكية دعمًا للسلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس ورفضًا قويًا لحركة حماس، مع فرض شروط صارمة على أي حكومة فلسطينية مستقبلية، مثل الاعتراف بإسرائيل والالتزام بالاتفاقيات الموقعة معها، والتخلي عن العنف والإرهاب.

تروج الولايات المتحدة لعدم إتمام المصالحة بين فتح وحماس، معتبرة أن زيادة التوتر بينهما يخدم مصالحها وإسرائيل، وتسعى لتأجيج الخلافات بينهما وتأخير تنفيذ بنود المصالحة، بهدف منع حماس من الحصول على شرعية دولية والسيطرة على تشكيل الحكومة الفلسطينية[1].

يتمثل موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الفلسطيني في تقليل الدعم للحكومة الفلسطينية بعد سيطرة حماس على غزة في 2007، متماشياً مع موقف الرباعية. هذا الموقف كان محرجاً للرئيس بوش الابن الذي كان يدعم الديمقراطية، ولكن تم اتخاذه تجاه الحكومة الفلسطينية.

تعارض أمريكا نجاح حماس في الانتخابات وفرضت حصارًا على السلطة الفلسطينية، مما أشعل الاقتتال الفلسطيني. رغم دعوتها لمؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية، إلا أنه لم يحقق أي نتائج. بوش سمح لأولمرت بشن هجوم عسكري على غزة مقابل إنهاء وجود حماس.

دعمت الإدارة الأمريكية إجراءات الرئيس عباس، بما في ذلك إقالة حكومة الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة طوارئ، مما زاد من تعميق الانقسام بين فتح وحماس. هذا التدخل الأمريكي أدى إلى صعوبة التوصل إلى حوار مستقبلي بين الفصيلين، مما يعزز الفجوة بينهما.

[1] أبو عودة عمران، قضية المصالحة في الخطاب السياسي الفصائلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2012، الصفحة 60-61

قرار الولايات المتحدة بدعم قوات الأمن الموالية لحركة فتح، إلى جانب رفضها لحكومة الوحدة، زاد من التوتر مع حماس، التي استنتجت أن ذلك يشكل انقلابًا مسلحًا ضدها. الولايات المتحدة أكدت عزمها تقديم المساعدة لضمان قدرة السلطة الفلسطينية على مواجهة الإرهاب بغض النظر عن موقف حماس.[1]

تقلب موقف الولايات المتحدة بين دعم الديمقراطية وصنف حماس كمنظمة إرهابية، مع محاولاتها فرض شروط على التعامل مع حماس في السلطة الفلسطينية، وتهديدها بقطع المساعدات عن السلطة في حال استمرارها في المصالحة مع حماس، وسعيها لتشديد الخناق على حماس من خلال حصار غزة.

كشفت وثائق ويكيليكس أن الإدارة الأمريكية[2] وضعت فيتو على المصالحة الفلسطينية، وتشير معلومات من أطراف أوروبية رسمية إلى عدم اهتمام الولايات المتحدة بالمصالحة، بل تركز على بناء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، مما يعني أنها لا ترغب في أي تطور يعرقل مشاريعها ومخططاتها هناك.

رفضت الولايات المتحدة نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية وكانت تعارض مشاركة حماس فيها، مصنفة إياها كمنظمة إرهابية، وذلك رغم تصريحاتها بدعم الديمقراطية.

المطلب الثاني: مواقف الدول العربية من الانقسام السياسي الفلسطيني.

عبرت الدول العربية عن غضبها بسبب الانقسامات الفلسطينية وطالبت بإنهائها، وهددت بفرض عقوبات إذا لم يتم ذلك. وطلب وزراء الخارجية العرب عودة الأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل سيطرة حماس، ودعوا لحل الخلافات بالحوار، وقرروا تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ودعم الجهود السعودية والمصرية لوقف العنف والعودة إلى الحوار.

[1] ابو عمران، مرجع سبق ذكره، الصفحة 62

[2] الوادية أحمد، السياسية الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013، الصفحة 138

أولا: الموقف السعودي:

رحبت المملكة العربية السعودية بفوز حماس في الانتخابات الفلسطينية واعتبرته تعبيرًا عن إرادة الشعب الفلسطيني، وطالبت المجتمع الدولي بقبول نتائج الانتخابات والتعامل مع حماس بشكل موضوعي. كما دعت حماس إلى تشكيل حكومة تعمل على تحقيق تقدم في عملية السلام، معلنة استمرار دعمها المالي للفلسطينيين وتحذيرا من تغيير علاقات الجهات الدولية مع السلطة الفلسطينية بناءً على نتائج الانتخابات.[1]

وأكد الأمير سعود الفيصل، بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي رأسه، على أهمية اتخاذ موقف عربي قوي وحازم تجاه إراقة الدم الفلسطيني بأيدي فلسطينيين، وتعميق الانقسام في فلسطين.

أكدت السلطة الفلسطينية أن الرئيس أبو مازن تلقى دعمًا سعوديًا لموقفه من عملية المصالحة، وأشارت إلى ضرورة إعطاء العملية الزمن الكافي دون عجلة، وأن تمكين حكومته في غزة يتطلب مناقشة قضية سلاح المقاومة والملف الأمني بشكل عام.

بازدياد الأزمات في العالم العربي وتعزيز النفوذ السعودي، حاولت المملكة العربية السعودية تحمل دور قيادي في حل الصراعات، حيث دعا الملك السعودي لمصالحة بين فتح وحماس في مكة المكرمة في عام 2007. على الرغم من أن الاتفاق الموقع أثار الأمل في حل الصراع الفلسطيني، إلا أنه لم ينجح في ضوء التطورات السريعة، ما دفع بعض الناس إلى اعتباره ضعفًا في الموقف السعودي.

نفى الصحفي سعود الريس أي تراجع في موقف السعودية من القضية الفلسطينية، وأعرب عن إحساس بالإحباط بسبب عدم احترام الفلسطينيين لاتفاق مكة. أكد أن الرياض تعمل بعيدًا عن

[1] الحمزاوي نسمة، أثر الانقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية الفلسطينية، المكتب العربي المعرفة للمصارف، 2018، الصفحة 157.

الأضواء لاستعادة الوحدة للصف الفلسطيني، وأشار إلى أن الخلاف الداخلي[1] يعود إلى وجود جهات متطرفة تعرقل الوحدة والأمن في المنطقة.

السعودية ليست على استعداد لتقديم تنازلات في علاقتها مع السلطة الفلسطينية لصالح حماس. هناك شروط محددة يجب أن تلتزم بها حماس لتطوير علاقتها مع السعودية، بما في ذلك الالتزام بالمصالحة الفلسطينية وإنهاء العلاقة مع إيران وحزب الله، ومن غير المرجح أن تقبل حماس هذه الشروط بسهولة من أجل الحصول على دعم مالي من السعودية.

ثانيا: موقف المملكة الاردنية الهاشمية:

يظهر الأردن اهتماماً بالاستقرار في فلسطين ويسعى لتعزيز الوحدة الوطنية، وعبد الله الثاني يعبر عن قلقه من تداعيات الاقتتال على الأردن. كما أعلن دعمه لتشكيل حكومة جديدة في فلسطين، مؤكداً التزامه بدعم الاستقرار والسلام في المنطقة.

في القمة الرباعية التي عُقِدت في شرم الشيخ وحضرها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، كانت وجهة نظر المملكة الأردنية متفقة مع وجهتي النظر الإسرائيلية والفلسطينية. أكد الملك عبد الله الثاني خلال كلمته في القمة على أن التطورات الأخيرة في قطاع غزة لا تخدم مصلحة الشعب الفلسطيني أو القضية العادلة. شدد أيضًا على ضرورة تعزيز السلطة الفلسطينية على حساب حركة حماس، وأكد دعم الأردن للشرعية الفلسطينية وأهمية معاملة قطاع غزة كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية تحت سيطرة السلطة الفلسطينية[2].

ألمح رئيس الوزراء الأردني، معروف البخيت، إلى دور إيراني في الأحداث التي شهدتها قطاع غزة، وانتهت بسيطرة حركة حماس عليه. أكد البخيت دعم المملكة للشرعية الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، دون الإشارة إلى شرعية المجلس

[1] هادي أحمد، جهود سعودية بمشاركة كارتر لتحقيق المصالحة الفلسطينية، الخليج اونلاين، رام الله يوم الإثنين 17-04-2015

[2] محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي لسنة 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات -بيروت 2008- ط1، الصفحة، 164-167.

التشريعي الفلسطيني وفقًا لمقررات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في القاهرة، حيث أُكدت الشرعية الفلسطينية بالرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعي المنتخب

أكد ناصر جودة، الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، على ضرورة احترام الشرعية الفلسطينية التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات الدستورية المشتقة منها. وبالرغم من دعم الحكومة الأردنية لمسار التسوية السلمية، إلا أنها قطعت علاقتها مع حركة حماس خلال عام 2007. وعلى الرغم من دعمها للرئيس عباس وحكومة فياض، إلا أنها كانت قلقة بشأن الاقتتال الفلسطيني الداخلي وتأثيره المحتمل على الأوضاع في الأردن. وكانت تخشى من أن يشجع عملية التسوية فكرة الوطن البديل في الأردن، مما دفعها لاحقًا إلى إعادة فتح الخطوط مع حركة حماس وسعيها لتحقيق علاقة متوازنة مع الأطراف الفلسطينية.

كان واضحا وثابتا الموقف الأردني تجاه الوضع الفلسطيني، حيث اعتمد على نقطتين أساسيتين. أولهما، الدعوة إلى وقف الاقتتال، وثانيهما، دعم السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس والدفاع عنهم. عبّر الملك عبد الله الثاني عن هذا الموقف في العديد من المناسبات، سواء من خلال تصريحاته الرسمية أو في المؤتمرات والقمم الدولية التي شارك فيها. ومن بين هذه المناسبات، اللقاءات الثنائية مع الرئيس المصري ولقاءاته مع الرئيس الفلسطيني، بالإضافة إلى اللقاءات الثلاثية بين الأردن ومصر وفلسطين، والمشاركة في القمة الرباعية في شرم الشيخ التي حضرها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، والتي كانت مخصصة لدعم السلطة الفلسطينية واستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

بالرغم من التحفظات، إلا أن هناك دعم لفوز حماس واستيلامها السلطة، حيث أكدت جهات في الأردن مثل حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية أهمية هذه المسيرة الجديدة التي اختارها الشعب الفلسطيني بإرادته. تمتلك هذه الخطوة الجديدة القدرة على إعادة ترتيب

أولويات وخيارات الشعب الفلسطيني، وتخلق فرصًا لتجديد أشكال النضال[1]، وتضع حدًا للفساد المنتشر في السلطة الفلسطينية، وتعزز الشرعية الديمقراطية للشعب الفلسطيني.

حذر الملك عبد الله الثاني من تداعيات أحداث غزة وشدد على ضرورة تحقيق زوال الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. أكد أهمية تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية ودعم وحدة الشعب الفلسطيني. وأشاد بجهود الأردن في دعم الفلسطينيين وجمع الدعم الدولي لرفع الحصار عنهم.

يسعى الأردن لإقامة قنوات اتصال مع حماس لتنظيم الشأن الفلسطيني الداخلي وحفظ دوره الإقليمي، مع الاعتراف بأن حماس تشكل خطرًا على الأمن الوطني بسبب انتمائها للمحور الإيراني. ورغم ذلك، يرى الأردن أن حماس تعتبر حليفًا استراتيجيًا مقابل الرئيس عباس، وتنظر إليها كجزء من المعسكر الأميركي في المنطقة.

تأثر المشهد السياسي الأردني بأزمة الإقليم وتداعياتها، بالإضافة إلى الاعتبارات الداخلية، حيث دمجت الأوساط السياسية بين العوامل الداخلية والإقليمية. وربطت نجاح حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية بانفتاح جماعة الإخوان المسلمين على تغيير اللعبة السياسية الداخلية، مما جعلهما قوة صلبة يصعب التعامل معها في السياق الأردني.

تعتبر الوطنية الأردنية الوطنية الفلسطينية حليفاً تاريخياً وموضوعياً، حيث ترى مصلحة الأردن في وجود سلطة فلسطينية تؤمن بحل الدولتين وتسعى لإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، مما يحافظ على استقرار الأردن دون تقديم أي حلول تضر بمصالحه.

ثالثا: الموقف المصري

اتبعت مصر استراتيجية شاملة لحل الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، من خلال إجراء حوارات ثنائية وثلاثية ورباعية، وإرسال وفد أمني على مستوى عال تحت إشراف وزير الاستخبارات عمر سليمان، وتبنت موقفاً في اجتماعات وزراء الخارجية العرب. ورغم أن مصر

[1] محسن محمد صالح، مرجع سبق ذكره، الصفحة 251-255.

كانت قد انحازت مؤقتاً للسلطة الفلسطينية بعد أحداث غزة، إلا أنها عادت في النهاية إلى موقف متوازن قبل أن تدعم الرئيس محمود عباس في مواجهة حماس[1].

في بداية عام 2007، دعت مصر والأردن إلى وقف الاقتتال الفلسطيني وتشكيل حكومة وحدة وطنية بعد قمة جمعت الرئيس المصري وملك الأردن. بعد اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، دعت مصر الفصائل الفلسطينية للانضمام إليه وأكدت دعمها للحوار الفلسطيني مع استمرار الوفد الأمني المصري في جهوده.

تدخلت مصر عن طريق وفدها الأمني برئاسة اللواء برهان حماد المقيم في غزة، بعد تفاقم الاشتباكات الدامية بين فتح وحماس، وتمكنت من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. بعد ذلك، بدأت جولة جديدة من الحوار بمشاركة العديد من الفصائل الفلسطينية، ولكن هذه الحوارات لم تكتمل أو لم يحالفها النجاح بعد لجوء حركة حماس إلى الجسم العسكري في القطاع[2].

تم عقد قمة رباعية في شرم الشيخ بمشاركة الأردن وفلسطين وإسرائيل، لدعم الرئيس محمود عباس وحل الخلافات الفلسطينية. ورغم التوافق على دعم عباس على حساب حماس، فإن مصر أعربت عن حذر من التدخل الإسرائيلي وعزل حماس. تركزت جهود مصر على دعم الفلسطينيين لحل خلافاتهم، وأكد الرئيس مبارك استعداد مصر لاستئناف وساطتها بين فتح وحماس بعد تهدئة الأوضاع.

في أيلول عام 2007، دعت مصر وفدين يمثلان الطرفين إلى القاهرة لبحث إمكانية استئناف الحوار وإعداد صيغ متعددة لضمان التوافق، مثل إخلاء مقار السلطة الأمنية من قبل حماس أو التراجع عن الأوضاع المستجدة، ولكن لم تحقق هذه الدعوة الأهداف المرجوة ولم تلق تجاوبًا من الأطراف.

[1] محسن محمد صالح، مرجع سبق ذكره، الصفحة 149

[2] محسن محمد صالح، مرجع سبق ذكره، الصفحة 151-150.

دعا وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، الفصائل الفلسطينية إلى التعاون مع الوساطة المصرية لحل الأزمة الأمنية في فلسطين، وطالب بوقف الاقتتال فورًا بين الفلسطينيين. كما أكد على أهمية دعم السلطة الوطنية الفلسطينية لاستعادة الأمن والنظام.

تواصل مصر دورها النشط في الشأن الفلسطيني، لكن قلقها من السيطرة الإسلامية زاد بسبب حماس، فركزت على حماية أمنها القومي والتزاماتها مع إسرائيل، تسعى لتسوية الخلافات الفلسطينية ووقف الاقتتال، دعمت عباس وحكومة فياض، لكنها ما زالت تحافظ على إغلاق حدودها مع غزة، مما زاد من تفاقم الحصار هناك، ولكن مصر لا تزال تواصل التواصل مع جميع الأطراف الفلسطينيين واعتبرت أن الرئاسة الفلسطينية هي التي تمثل السياسة الخارجية الفلسطينية، وليس الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس.

أدانت مصر سيطرة حماس على السلطة في غزة وسحبت بعثتها الدبلوماسية والأمنية من القطاع. كما استنكرت تعطيل المؤسسات الفلسطينية الشرعية ودعت إلى وقف الاقتتال الداخلي فورًا، وحثت الدول العربية على دعم السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، مؤكدة على وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 تزامن مع فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية المصرية عام 2005. وكانت العلاقة بين حماس ومصر إيجابية في ذلك الوقت، حيث لم تفرض مصر شروطًا على حماس بما في ذلك الاعتراف بإسرائيل كشرط لتشكيل الحكومة[1].

في ضوء ذلك، جاءت زيارة وفد حماس إلى القاهرة في فبراير 2006 برئاسة خالد مشعل، حيث أكدت مصر دعمها للشعب الفلسطيني وأهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية. كما شددت مصر على ضرورة أن يتعامل الفائزون في الانتخابات مع التوافق الدولي حول قضية السلام في الشرق الأوسط وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.

[1] محسن محمد صالح، مرجع سبق ذكره، الصفحة 158.

حث عصام العريان، القيادي في جماعة الإخوان المسلمين، حركة حماس على استفادة من تجارب النضال الفلسطيني السابقة وإعادة بناء الوحدة داخل المجتمع الفلسطيني. كما دعا إلى التوحد وراء البرلمان الفلسطيني، وطالب دول العالم والولايات المتحدة بتقدير نتائج الانتخابات واحترام إرادة الشعب الفلسطيني.

تراقب مصر بحرص سلوك قادة حماس في غزة وتسعى لضمان احترام الاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية، وتسعى لإعادة فتح المعابر ومقار السلطة وإلغاء الإجراءات المترتبة عليها. كما تتطلع إلى توافق بين حماس وفتح بشأن القضايا المختلفة، وتمت دعوة حماس للمشاركة في حوار مع الأطراف الفلسطينية الأخرى.

من بين دوافع دعوة مصر لقادة حماس والتدخل في ملف المصالحة هو الخوف من تصاعد الوضع في غزة ومنع هجرة متطرفين إلى مصر، بالإضافة إلى الرغبة في التقليل من النفوذ القطري في غزة. تمكنت مصر وحماس من تجاوز العقبات وتهدئة التوترات، ونجحت مصر في استعادة دورها الريادي في ملف المصالحة الفلسطينية، وستواصل جهودها نحو غزة وترحب بعقد لقاءات فلسطينية على أراضيها.

رابعا: موقف قطر

أعرب أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، عن تقديره لنجاح الانتخابات التشريعية في فلسطين، مشيراً إلى أن نتائج هذه العملية ستسهم في بناء الدولة الفلسطينية. كما قام باتصال هاتفي مع خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس، مهنئاً بفوز الحركة في الانتخابات ومتمنياً الأمن والاستقرار والرخاء للشعب الفلسطيني.[1]

في اتصال هاتفي مع محمود عباس، أشار الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى أن العملية الانتخابية ستمثل بداية الطريق نحو بناء الدولة الفلسطينية.

[1] شفيق شقير، الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 28-1-2015 .

عبر أمير قطر، حمد بن خليفة آل ثاني، في كلمته أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ عن انتقاده لموقف الدول الغربية من الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس. أعرب عن استغرابه من عقوبة الشعب الفلسطيني بسبب ممارسته الديمقراطية، مشيراً إلى أنه لا يفهم كيف يمكن فرض حصار على حكومة منتخبة ديمقراطياً، وتفرض على الشعب عقوبات جماعية بسبب ممارسته حقه الديمقراطي في اختيار حكومته.

قدمت قطر مبادرات عملية بين حماس وعدة دول، محاولة لتعزيز العلاقات والديمقراطية الفلسطينية، بما في ذلك زيارة وزير الخارجية القطري للأردن وعرض مبادرة لإعادة العلاقات بينه وبين حماس. كما أثرت الجهود القطرية على الإدارة الأمريكية لتشجيع التعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة إسماعيل هنية، وعملت على تقريب وجهات النظر بين حماس ومحمود عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية[1].

عملت على محورين؛ الأول هو دعم التجربة الانتخابية والاعتراف بنتائجها لتعزيز عملية السلام، والثاني هو مساعيها في حل الصراع وإنهاء الانقسام، بما في ذلك استدعاء بعض عناصر المقاومة إلى مسار السلام.

قطر تقدم دعمًا غير واضح المعالم لحماس من خلال تمويل مؤسساتها ومشاريع اقتصادية، ولها تأثير سياسي على الحركة، ورغم بدء مباحثات المصالحة، إلا أن وجود قطر لا يظهر بوضوح. تهدف الآن لدفع حماس للاعتراف بإسرائيل والتخلي عن العنف، لتنفيذ خطة السلام. تناولت صحيفة "هوثورن كولر" الأمريكية اتهامات مسؤولين في حركة فتح بالتآمر مع إسرائيل للحفاظ على الانقسام الفلسطيني وتدخلهم في الشؤون الداخلية، وأشارت أيضًا إلى جهود نظام الحمدين في قطر لتعزيز حماس في غزة.

[1] محمد عودة الاغا، عاصفة الحزم وانعكاساتها على العلاقات القطرية –الايرانية، رام الله، 2015 الصفحة 116

على الرغم من الانقسام، استمرت قطر في دعم حكومة إسماعيل هنية في غزة، وذلك بسبب الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحصار المالي والاقتصادي، وحرمان القطاع من المساعدات المالية الدولية.

كان الموقف القطري في غزة غير موفق، حيث لم يستطع تحقيق التوسط بين الأطراف الفلسطينية وتعزيز الوحدة بدلاً من الانقسام. حركة فتح رفضت تحويل الأموال القطرية لحماس، بينما رأت حماس ضرورة استخدام هذه الأموال لحل الأزمة الاقتصادية. توافقت إسرائيل مع قطر لتعميق الانقسام. مصر تدعو جميع الفصائل الفلسطينية للتعاون مع جهودها لتحقيق المصالحة.

خامسا: موقف الجزائر

منذ استقلالها عن فرنسا في عام 1962، اعتبرت الجزائر القضية الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من نضالاتها الوطنية وتطلعاتها لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية في المنطقة. وقد واصلت الجزائر تقديم الدعم السياسي والمعنوي والمادي للشعب الفلسطيني عبر مختلف الفترات، سواء من خلال توفير المساعدات الإنسانية أو دعم الجهود الدبلوماسية لتحقيق حلول سلمية وعادلة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تاريخيًا، كانت الجزائر تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية (التي تضم حركة فتح) كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وقد استضافت مكاتبها وقدمت لها دعمًا سياسيًا ولوجستيًا. ومع ذلك، فإن انقسام السلطة الفلسطينية عام 2007 بين حركتي فتح وحماس أثر بشكل مباشر على ديناميكيات الدعم الجزائري.[1]

[1] اعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية –مساع رغم عراقيل، انظر الموقع:
https://www.aa.com.tr تاريخ الاطلاع 2023/05/10.

على الرغم من دعمها الأساسي لفتح، فإن الجزائر لم تتخلى عن جهودها للتوسط بين الأطراف الفلسطينية المتنازعة، وتشجع على التوافق والوحدة الفلسطينية كمفتاح لتحقيق الهدف النهائي لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة وعادلة.

تواصلت الجزائر مساهمتها في تنمية القدرات الفلسطينية من خلال تقديم المنح الدراسية للطلاب الفلسطينيين للدراسة في الجامعات الجزائرية، وكذلك من خلال الدعم المادي للمشاريع التنموية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية. إلى جانب الدعم السياسي والمعنوي.

تميل علاقة الجزائر مع حركة حماس إلى التعاون الدبلوماسي والسياسي بشكل عام، على الرغم من أن التفاصيل الدقيقة للعلاقة قد تكون محدودة. في الماضي، قدمت الجزائر دعمًا لحماس، لكن بشكل أقل بكثير مقارنة بدعمها لحركة فتح.

على الصعيد الدبلوماسي، تستضيف الجزائر في بعض الأحيان ممثلين عن حماس وتبادل الآراء معهم بشأن التطورات الإقليمية والدولية، وتدعم مواقفها في المنتديات الدولية. ومن الممكن أن تكون العلاقة بين الجزائر وحماس أكثر تعقيدًا نظرًا للتحديات السياسية والإقليمية المتغيرة في الشرق الأوسط.

تعتبر الجزائر الانقسام الفلسطيني عائقًا لتحقيق الوحدة الفلسطينية وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في إقامة دولتهم المستقلة. تسعى الجزائر دائمًا إلى دعم الجهود التي تسعى لإنهاء هذا الانقسام وتعزيز الوحدة بين الفلسطينيين.

المبحث الثالث: المساعي المختلفة للمصالحة.

الانقسام بين حركة فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة كان يهدد بتفاقم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين. بدأت جهود الحوار لمعالجة هذا الانقسام تحت شعار تحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وتمحورت هذه الجهود حول تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الفصائل الفلسطينية.

مع ذلك، كانت هناك تحديات كبيرة تواجه عملية المصالحة، من بينها تصاعد التوترات مع إسرائيل التي لم تكن ترغب في التعامل مع حكومة تضم ممثلين عن حماس، وكذلك تحديات داخلية من جانب الفصائل المتناحرة وتباين الرؤى السياسية والاستراتيجية.

مع ذلك، استمرت الجهود الدولية والإقليمية لدعم عملية المصالحة وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهو ما يعكس حاجة المجتمع الدولي لاستقرار في المنطقة وتحقيق السلام الدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

المطلب الأول: المساعي المختلفة للمصالحة وانهاء الانقسام

شهدت الفترة انقساماً بين حركة فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة، كانت هناك مخاطر كبيرة تهدد الوضع الفلسطيني. لهذا السبب، بدأت الفصائل بالتفكير في الحوار كوسيلة لمعالجة هذا الانقسام. واجهت هذه الجهود تحديات كبيرة، بما في ذلك مقاومة إسرائيل لأي تطور قد يقود إلى تعاون مع حماس، والتحديات الداخلية بين الفصائل المتصارعة. وعلى الرغم من هذه التحديات، استمرت الجهود الدولية والإقليمية لدعم عملية المصالحة، مؤكدة على أهمية تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة

- **اتفاق مكة:**

الذي وقع في عام 2007 كان محطة هامة في تاريخ النضال الفلسطيني، حيث جمع بين فتح وحماس في محاولة لتحقيق المصالحة الوطنية وإيقاف الاقتتال الداخلي. تميز الاتفاق برعاية ملكية سعودية، مما منحه شرعية واسعة وآمالاً كبيرة في تحقيق السلام الداخلي والوحدة

الوطنية بين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أنه حقق بعض النجاحات الفترية في إيقاف القتال وتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن الاشتباكات التي اندلعت في وقت لاحق في عام 2007 تسببت في تدهور الوضع [1]وفشل الاتفاق في تحقيق أهدافه المبتغاة. هذه الأحداث أظهرت التحديات الكبيرة التي تواجه عملية المصالحة الفلسطينية وأهمية الجهود المستمرة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

- **يونيو 2008:**

جرت محادثات مباشرة في العاصمة السنغالية دكار برعاية الرئيس السنغالي عبد الله واد، بين وفدي حركتي فتح وحماس من فلسطين. هدفت هذه المحادثات إلى استعادة أجواء الثقة والاحترام المتبادل بين الطرفين.

وفي ختام هذه المحادثات، تم إصدار بيا[2]ن مشترك وقع عليه من جانب حركة فتح السيد حكمت زيد، ومن جانب حماس السيد عماد خالد العلمي، بحضور وتوقيع وزير الخارجية السنغالي شيخ تيجاني جالو. يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق التوافق والتعاون بين الفصيلين الفلسطينيين، وتحقيق المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية، بهدف تعزيز الجهود المشتركة لتحقيق السلام والاستقرار في فلسطين والمنطقة بشكل عام.

خلال محادثات "دكار" في يونيو 2008، تم التركيز على عدة قضايا مهمة بين حركتي فتح وحماس، بما في ذلك تحقيق التوافق والتعاون في مجالات متعددة. من بين هذه المجالات، تم التطرق إلى قضايا الحوكمة وإدارة السلطة الفلسطينية، وتنظيم الانتخابات وتشكيل الحكومة الفلسطينية الموحدة.

[1]موقع الجزيرة، ابرز الاتفاقيات بين فتح وحماس في 10 اعوام، أنظر الموقع:
https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2017/10/12/ تم الاطلاع عليه يوم : 2024/04/25.

[2]موقع الجزيرة، حماس وفتح أنهتا جولة محادثات برعاية الرئيس السنغالي، انظر الموقع:
https://www.aljazeera.net/amp/news/2008 تاريخ الزيارة: 2024/04/24..

وفي إطار التوافق، تمت مناقشة مسائل تتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية، بما في ذلك ملفات المصالحة وإعادة إعمار القطاعات المتضررة من الصراع. كما تم التأكيد على أهمية الالتزام بتعزيز السلم الداخلي ومنع الانقسامات الداخلية التي تهدد استقرار الشعب الفلسطيني.

علاوة على ذلك، تم التركيز على ضرورة التعاون الفلسطيني لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز جهود بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وفقًا للمبادرات الدولية المعترف بها.

بشكل عام، أسفرت محادثات "دكار" عن إطلاق سراح المعتقلين من الطرفين، وعن إصدار بيان مشترك يعبر عن الالتزام بالعمل المشترك والتعاون المستقبلي بين حركتي فتح وحماس، بهدف تحقيق السلام والاستقرار في فلسطين والمنطقة بشكل عام.

- **اتفاق صنعاء:**

الذي تم التوصل إليه في اليمن في عام 2008، جاء كنتيجة لجهود دولية وإقليمية للتوسط في النزاع المستمر بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثيين. وقد تضمنت المبادرة[1] اليمنية بنوداً هامة من بينها العودة بالأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل استيلاء حماس على مؤسسات السلطة فيها. وقد شملت البنود الأخرى للمبادرة اليمنية إجراء انتخابات مبكرة واستئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة 2005 واتفاق مكة 2007.

وتحديداً، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في صنعاء أعطى أهمية خاصة لإجراء انتخابات مبكرة تهدف إلى تحقيق التمثيل الديمقراطي الشامل للشعب الفلسطيني وتوحيد الهياكل السياسية في غزة والضفة الغربية. كما ركز الاتفاق على استئناف الحوار بين الفصائل الفلسطينية على أساس اتفاقات القاهرة ومكة، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية بين الفلسطينيين.

[1] موقع الجزيرة، فتح وحماس توقعان وثيقة المبادرة اليمنية، 2008، انظر الموقع:
https://www.aljazeera.net/amp/news/2008/3/23/ تم الاطلاع عليه: 2024/04/25 .

وتعتبر هذه البنود جزءاً من جهود واسعة النطاق لحل الانقسام الفلسطيني وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وقد تم ترحيب دولي واسع بمحاولات الحوار والمصالحة بين الفلسطينيين وتشجيعها لتحقيق التوافق الوطني والتعاون المشترك في سبيل تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط.

- **اتفاق مصر:**

توجهت مصر بعد الحرب الإسرائيلية على غزة في عام 2008–2009، بجهود مكثفة نحو التوسط بين الفصائل الفلسطينية لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء القطاع. تمثلت هذه الجهود فيما يُعرف بـ"الورقة المصرية"،[1] التي كانت تتضمن عدة نقاط رئيسية:

1. تشكيل حكومة توافق وطني: تضمنت الورقة المصرية اقتراحًا بتشكيل حكومة توافق وطني تمثل جميع الفصائل الفلسطينية، بهدف تسيير الحياة اليومية في قطاع غزة ورفع الحصار المفروض عليه.
2. الانتخابات الرئاسية والتشريعية: دعت الورقة المصرية إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة في فلسطين، بهدف تحقيق التمثيل الديمقراطي الشامل وتعزيز الشرعية السياسية.
3. إعادة بناء الأجهزة الأمنية: تضمنت الورقة المصرية دعوة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية، بهدف تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.
4. الالتزام بالتهدئة مع إسرائيل: دعت الورقة المصرية إلى الالتزام بالتهدئة مع إسرائيل والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، مع استمرار الجهود الدولية للتوصل إلى حل سياسي دائم وشامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

[1] موقع فرانس 24، حماس وفتح ترحبان بمسودة الرؤية المصرية للمصالحة، 2008، أنظر الموقع: https://www.france24.com/ar/20081021 تم الاطلاع عليه يوم: 2024/04/25.

تعتبر هذه الجهود المصرية جزءًا من الجهود الإقليمية والدولية الرامية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وقد لقيت دعمًا واسعًا من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بالشأن الفلسطيني.

- **اتفاق القاهرة:**

الذي جرى في عام 2011 جاء كجزء من جهود مصرية مستمرة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وتوحيد الفصائل الفلسطينية. تم عقد الاجتماع في القاهرة يوم 20 ديسمبر 2011 برعاية مصرية[1]، وشارك فيه مختلف الفصائل الفلسطينية.

تركز الحوار في هذا الاجتماع على معالجة كافة القضايا والتحديات التي نشأت نتيجة الانقسام الفلسطيني، وتمثلت هذه القضايا في عدة مجالات أساسية، بما في ذلك:

1. الانتخابات والمصالحة المجتمعية: تم التركيز على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، بالإضافة إلى التوجه نحو تحقيق المصالحة المجتمعية بين الفلسطينيين.
2. تشكيل حكومة وحدة وطنية: تم التداول في إنشاء حكومة وحدة وطنية تمثل جميع الفصائل الفلسطينية، بهدف تحقيق الوحدة الوطنية وتنفيذ مخرجات المصالحة.
3. الحريات العامة وبناء الثقة: تم التركيز على تعزيز الحريات العامة وبناء الثقة بين الفصائل الفلسطينية، من أجل تحقيق بيئة سياسية مستقرة ومواتية للمصالحة.
4. تفعيل المجلس التشريعي: تم التطرق إلى ضرورة تفعيل دور المجلس التشريعي الفلسطيني، وتحديث هيكليته وعمله لتحقيق تمثيل شامل وفعال.

تشكل هذه الجهود محاولة جادة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وتوحيد الفصائل الفلسطينية، وتعتبر خطوة هامة نحو تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار في فلسطين.

[1] موقع الجزيرة، ابرز الاتفاقيات بين فتح وحماس في 10 اعوام، المرجع السابق.

➢ **اتفاق الدوحة في عام 2012**

كان نتيجة لجهود مكثفة من القوى الإقليمية والدولية، بما في ذلك دولة قطر التي كان لها دور بارز في التوسط وتسهيل الاتفاق بين حركتي فتح وحماس.

تضمن الاتفاق تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتوحيد الصف الفلسطيني، وكان له أهمية كبيرة في تقديم فرصة جديدة للفلسطينيين للتعاون والتوافق في مسار تحقيق الاستقلال والسلام.

تم التأكيد في الاتفاق على أهمية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وكذلك بدء عملية إعمار قطاع غزة الذي كان يعاني من الدمار الناجم عن الحروب السابقة والحصار الإسرائيلي.

كما تم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية من خلال تعيين كفاءات مهنية مستقلة، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين وتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات بشكل شفاف ومنصف.

تعتبر هذه الخطوة خطوة هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ورغم التحديات التي واجهتها فيما بعد، إلا أن اتفاق الدوحة[1] بقي محط أمل للفلسطينيين في تحقيق الوحدة الوطنية وتقديم مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني.

➢ **اتفاق الشاطئ:**

الذي تم التوصل إليه في 23 أبريل 2014 يُعتبر من أهم الاتفاقيات التي تمت في محاولة للمصالحة بين حركتي فتح وحماس. وسُمي بهذا الاسم نسبةً إلى مكان عقده في منزل إسماعيل هنية في مخيم الشاطئ للاجئين غرب مدينة غزة.

تضمن الاتفاق[2] تشكيل حكومة توافق فلسطينية، مع التزام بإجراء انتخابات خلال ستة أشهر بعد تشكيل الحكومة. ورغم أهمية الاتفاق، إلا أنه لم يكن كافياً لإنهاء الانقسام الفلسطيني، حيث واجهت الحكومة التوافقية صعوبات في تنفيذ مهامها بشكل كامل في قطاع غزة.

[1] موقع الجزيرة، المرجع نفسه.

[2] موقع الجزيرة، المرجع نفسه.

تبادلت حركتا فتح وحماس الاتهامات بشأن عدم تمكين حكومة التوافق من ممارسة سلطتها بشكل كامل في غزة، كما اتهمت كل منهما الأخرى بعدم الالتزام بتنفيذ بنود اتفاق الشاطئ بشكل كامل.

على الرغم من التحديات التي واجهت تنفيذ اتفاق الشاطئ، إلا أن الطرفين أكدا التزامهما باتفاقيات المصالحة السابقة مثل اتفاق القاهرة في 2011 واتفاق الدوحة في 2012، وأعلنا اعتبارهما مرجعية في تنفيذ المصالحة الوطنية.

- **اتفاق القاهرة 2017:**

تم تحقيق اتفاق القاهرة في ظل تصاعد التوترات بين حركتي فتح وحماس في الفترة السابقة، حيث كانت هناك اختلافات حادة بشأن إدارة قطاع غزة وسط تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية هناك.

بذلت مصر[1] جهودًا مكثفة للتوسط بين الطرفين وتحقيق التوافق، حيث استضافت جلسات متعددة من المفاوضات في القاهرة للتوصل إلى اتفاق مقبول من الجانبين.

يعتبر تسليم حكومة الوفاق الفلسطينية برئاسة رامي الحمد الله مسؤولية إدارة قطاع غزة خطوة هامة نحو توحيد السلطة الفلسطينية، وتطبيق سيادتها على كامل الأراضي الفلسطينية.

مع ذلك، بقيت هناك تحديات مستمرة تواجه تنفيذ الاتفاق، مثل تسوية الخلافات الأمنية والسياسية وتوفير الدعم الدولي اللازم لضمان استقرار الوضع في غزة.

يجب أن يتم تنفيذ الاتفاق بشكل شامل وشفاف، مع التركيز على تحسين ظروف الحياة للسكان في غزة وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية كهدف أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة

- **اتفاق تركيا 2020:**

في اجتماعهما في تركيا في 24 سبتمبر 2020، اتفقت حركتا فتح وحماس على رؤية مشتركة تتعلق بمسار المصالحة الوطنية الفلسطينية. دام الاجتماع لمدة ثلاثة أيام وتناول النقاش

[1] موقع الجزيرة، المرجع نفسه.

المسارات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمناء العامين الذي عُقد في رام الله وبيروت في بداية نفس الشهر.

كانت أحد نقاط التوافق ضرورة إجراء انتخابات تشريعية للسلطة الفلسطينية أولاً، تليها انتخابات رئاسية. كانت هذه الخطوة تهدف إلى تحقيق التمثيل الديمقراطي الشامل للشعب الفلسطيني وتعزيز الشرعية السياسية للحكومة الفلسطينية[1].

ومع ذلك، لم تُجر الانتخابات كما تم الاتفاق عليه، مما أثار تساؤلات حول مستقبل عملية المصالحة الفلسطينية وإمكانية تحقيق الوحدة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية.

تظل جهود تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية ضرورية لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، وعلى الطرفين الاستمرار في الحوار والتعاون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة لصالح الشعب الفلسطيني.

- **اعلان الجزائر 2022:**

لعبت الجزائر دورًا مهمًا في دعم القضية الفلسطينية وتعزيز الوحدة بين الفصائل الفلسطينية. من خلال الوساطة الدبلوماسية والتحفيز السياسي، ساهمت الجزائر في تنظيم اللقاءات بين الفصائل المختلفة وتشجيعها على التفاهم والتعاون. كما قدمت الجزائر دعمًا ماليًا وإنسانيًا للفلسطينيين، مما ساهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المختلفة وتحقيق التقارب بينهم.

عُقدت مبادرة الجزائر في أكتوبر 2022، وتمتدت على مدى عدة أيام لمناقشة القضايا المختلفة والبحث عن حلول لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية كان الهدف الرئيسي من هذه المبادرة هو تحقيق الوحدة والتوافق بين الفصائل الفلسطينية المتنوعة، وتحقيق المصالحة الوطنية لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشعب الفلسطيني.

[1] أحمد عبد الامير الانباري، اتفاق المصالحة الفلسطينية فرص النجاح ومعوقاته، المجلة السياسية والدولية، العدد 53، ص 135

شملت المبادرة[1] ممثلين عن العديد من الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حركة فتح وحركة حماس، بالإضافة إلى فصائل أخرى مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجهاد الإسلامي، وكانت الجزائر تعمل كوسيط للحوار بين هذه الفصائل.

تناولت المبادرة مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتنظيم انتخابات شاملة في الأراضي الفلسطينية، وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات الإسرائيلية وتعزيز الدعم الدولي لقضية الشعب الفلسطيني.

وفقًا لـ "إعلان الجزائر"، الذي صدر خلال محادثات المصالحة الفلسطينية، تم الاتفاق على إجراء انتخابات رئاسية في أكتوبر 2023، بالإضافة إلى انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني. يعد المجلس التشريعي الفلسطيني بمثابة البرلمان للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة والقدس الشرقية. سبق وأن أجل الرئيس الفلسطيني محمود عباس الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2021 بسبب التحديات القائمة، وخاصة بالنسبة للقدس الشرقية التي تحتلها إسرائيل، معتبرًا أن إجراء الانتخابات فيها ليس "مضمونًا". المصالحة بين فتح وحماس للأسف لم تحقق نجاحًا على أرض الواقع رغم الاتفاقيات السابقة، مما أثر على مصداقيتها وثقة الدول العربية في إمكانية تحقيقها مستقبلاً.

المطلب الثاني: العراقيل التي تعترض المصالحة الوطنية الفلسطينية

منذ بداية الانقسام، لم تتوقف المحاولات لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية. وعلى الرغم من اجتماع الفصائل المختلفة في عدة بلدان عربية وإجراء عدة محادثات وتوقيع اتفاقيات، فإن جميع الجهود لم تنجح حتى الآن. يُعزى هذا الفشل إلى العوامل الداخلية والخارجية التي تعترض التوافق على أرض الواقع، مثل الانقسام الداخلي بين الفصائل والتدخلات الإقليمية وتأثير القوى الخارجية في المنطقة.

[1] نور أبو عيشة، اعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية –مساع رغم العراقيل – غزة يوم 24-11-2022 https://www.alquds.co.uk

أولا: العوامل الداخلية:

✓ **الانهيار الامني والسياسي:**

بعد اتفاق أوسلو، اتفقت حركة فتح على اعتراف بدولة إسرائيل، ولكن حركة حماس رفضت هذا الاتفاق واعتبرته فشلاً سياسيًا[1]. عندما فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، رفضت فتح نتائج الانتخابات وبدأت بممارسة سياسات تهدف إلى منع حماس من الوصول إلى السلطة، بما في ذلك استخدام الضغط بأساليب مختلفة مثل الاحتجاجات السلمية والعنيفة، والمعارضة للتصريحات والسياسات التي تدعمها حماس. هذه الأحداث ساهمت في تفاقم الشقاق الفلسطيني وزيادة التوترات بين الفصائل المختلفة.

الاندماج في الأجهزة الأمنية والاعتراض على تصريحات قادة حماس كانا جزءًا من التوترات السياسية، وأثرا سلباً على البرنامج الوطني الفلسطيني. فقد شهدت الرؤى المختلفة بين الفصيلين تباينًا في تحديد الأولويات، مثل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، إجراء الانتخابات، إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، أو إصلاح الأجهزة الأمنية، مما أدى إلى ظهور تساؤلات حول أيها يجب أن يأخذ الأولوية في الوضع الراهن.[2]

هذا الوضع أسفر عن انهيار أمني وسياسي في فلسطين، وزاد من معاناة الشعب الفلسطيني، مما أثر سلباً على انتمائهم وتفكيرهم. باتت الهجرة خارج الحدود الفلسطينية خيارًا متزايدًا بالنسبة للكثيرين، حيث فقدوا الثقة في إمكانية التوصل إلى حل توافقي بين الأطراف الفلسطينية. هذا التفكير يأتي نتيجة عدم قناعتهم بالرؤى الاستراتيجية والتكتيكية لكل من مشروع المقاومة والتسوية.[3]

---

[1] محمود عبد ربه المجرمي، تحليل مضمون اتفاقيات المصالحة الفلسطينية من منظور سيكو استراتيجي دراسة لاتفاقيات المصالحة من 2007-2017، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الإنسانية، جامعة فلسطين – فلسطين، 2020.

[2] محمود ربه المجرمي، المرجع نفسه.

[3] محسن محمد صالح، المعوقات العشر للمصالحة الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 8/6/2016،

✓ **غياب سلطة مركزية:**

بعد عام 1969، تحكمت حركة فتح برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، مما أدى إلى تعطيل المؤسسة وفقدان فعاليتها في تحقيق أهدافها الأساسية. ومنذ ذلك الحين، لم تعقد جلسات حقيقية للمجلس الوطني الفلسطيني[1]، وهو الهيئة التي يفترض أن تمثل جميع الفصائل الفلسطينية وتقوم بتحديد السياسات الوطنية واتخاذ القرارات الهامة. ولم تعد هناك هياكل سياسية فلسطينية موحدة تجمع كل الفلسطينيين وتسمح لهم بمناقشة وضعهم السياسي وتحديد أولوياتهم وبرامجهم المستقبلية.

هذا الغياب المؤسسي لمرجعية وطنية في فلسطين أدى إلى فقدان الأدوات الشرعية للتنظيم والردع وحل المشاكل الداخلية، وزاد من تفاقم الانقسامات بين التيارات المختلفة وتعقيدات العلاقات بينها.

✓ **تبادل الاتهامات:**

ان التوتر والصراع بين حركتي فتح وحماس له تأثير كبير على السياسة الفلسطينية والجهود المبذولة للمصالحة الوطنية. تركز الجهود السياسية في الوقت الحالي بشكل رئيسي على اتهامات متبادلة[2] بين الطرفين بدلاً من التركيز على وضع استراتيجية تفاوضية فعّالة مع إسرائيل.

في السياق السياسي الفلسطيني، تسعى كلاً من حركتي فتح وحماس إلى تعزيز مواقفها ونفوذها، وغالبًا ما يتم ذلك عبر تصعيد الخطابات والتصريحات العلنية التي تستهدف إظهار الضعف أو الفشل للجانب الآخر.

[1] محسن صالح، المعوقات العشر للمصالحة الفلسطينية، موقع الجزيرة ،2016 انظر الموقع:
https://www.aljazeera.net/amp/opinions/ تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/29.

[2] ميا سوارت، المصالحة الفلسطينية وامكانية تحقيق العدالة الانتقالية، مركز بروكنجز، الدوحة، 2019، الصفحة 6.

تعتبر حركة فتح، التي تسيطر على السلطة الفلسطينية، أن استمرار دعم إيران لحماس يعد عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق المصالحة الوطنية، حيث يُظهر هذا الدعم عدم جدية حماس في الالتزام باتفاقات المصالحة التي تهدف إلى توحيد الفلسطينيين وتعزيز موقفهم أمام إسرائيل.

من جانبها، ترى حماس أن دعم إيران يأتي كرد فعل طبيعي لتعزيز مواقفها في مواجهة التحديات السياسية والعسكرية، وهو دعم يأتي في إطار الجهود الرامية لدعم المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

هذه الاتهامات خلقت أزمة ثقة بين الطرفين[1]، حيث بدأت "حماس" تشك في صدق "فتح" في تحقيق أهداف المشروع الفلسطيني المشترك. بالمقابل، اتهمت "فتح" "حماس" بمحاولة استغلال القضية الفلسطينية لأغراض دينية وسياسية، مما يتعارض مع متطلعات وأهداف الشعب الفلسطيني ومع مبادئ النظام الدولي.

✓ **التباعد الجغرافي والانهيار المجتمعي**

بالإضافة إلى التوتر بين "فتح" و"حماس"، تسعى إسرائيل إلى تنفيذ ما يعرف بقانون مخطط برافر، والذي يهدف إلى قطع التواصل الجغرافي والديموغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة. يتضمن هذا القانون تقطيع أوصال الأرض ومنع أي إمكانية للتواصل بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعزز من الانقسام [2]ويزيد من التوترات السياسية والاجتماعية. ونتيجة للانقسام، فقد زادت حالات العنف والتهديد، وتم قطع الصلات العائلية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الطلاق خاصة في قطاع غزة، وفقًا لتقارير المحاكم الشرعية الفلسطينية. تعود أسباب ارتفاع هذه النسبة إلى الخلافات الحزبية. وبسبب هذه المشاكل، أصبحت الحياة الفلسطينية مليئة بالتحديات، وعندما يصل الأمر إلى قتل فلسطيني لأخيه فإن المجتمع يعيش

[1] ماجد الشيخ، التباعد الفلسطيني بين مخططات الانقسام ومخطط برافر، الحوار المتمدن، العدد 3680، انظر الموقع: https://qudsnet.com/post/216571 تم الاطلاع يوم: 2024/05/23.

[2] ماجد الشيخ، المرجع نفسه..

في حالة من الانهيار الأخلاقي، مما يزيد من معاناة سكان القطاع ويجعلهم يشعرون بالغربة في بلدهم، مما قد يؤثر سلباً على انتمائهم الوطني[1]

ونتيجة لهذه الظروف، ينمو الاغتراب بأشكاله المختلفة، بما في ذلك الاغتراب السياسي، حيث يصبح التفكك الاجتماعي والثقافي والسياسي أمرًا واضحًا، وتظهر العلاقات المبنية على النزاع والقوة بدلاً من التعايش والتضامن والتفاعل الحر والاندماج الطوعي.[2]

ثانيا العوامل الخارجية:

1) التأثير الاسرائيلي:

في اتفاقية أوسلو، وافقت السلطة الفلسطينية على عدة شروط من بينها:

1. منع المقاومة المسلحة: تعهدت السلطة الفلسطينية بوقف النشاطات العسكرية ضد إسرائيل، وذلك بما في ذلك الإرهاب والهجمات المسلحة.
2. تحويل السيطرة الأمنية: وافقت على تحويل سلطة الأمن من منظمات المقاومة إلى السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى انتقال السيطرة الأمنية لمناطق معينة من الضفة الغربية.
3. تقسيم الضفة الغربية: شملت الاتفاقية تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ، ب، ج)، وتحديد السلطة الفلسطينية بالسيطرة الإدارية والأمنية على المناطق (أ وب)، بينما بقيت إسرائيل تحتل المنطقة (ج)
4. إجراء الانتخابات: كان من المقرر عقد انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني ورئاسة السلطة الفلسطينية، ولكن تم تأجيلها وتعطيلها عدة مرات من قبل الطرفين.

[1] ياسر سالم ابو عجوة، محمد ابراهيم عسلية، الانقسام الفلسطيني وعلاقته بالاغتراب السياسي من وجهة نظر طلبة الجامعات دراسة تطبيقية على عينة من طلبة جامعة الاقصى، مجلة الاقصى سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، يونيو 2013، الصفحة 140 .

[2] ميا سوارت، المرجع نفسه، الصفحة 6.

بالنسبة للمفاوضات والمصالحة، فإن إسرائيل تعتبر حركة حماس كتنظيم إرهابي، ولذلك ترفض التفاوض مع أي كيان أو شخصية تتصالح مع حماس. هذا الرفض يسهم في تعقيد عملية المصالحة الفلسطينية، حيث تتشابك الجهود الفلسطينية بين التفاوض مع إسرائيل والمصالحة الداخلية بين فتح وحماس.[1]

2) التأثير العربي والاقليمي:

تأثير الدول العربية والإقليمية على صناع القرار في فلسطين يظهر بوضوح، حيث تلعب مصر وسوريا والأردن والسعودية أدوارا مهمة. مصر تقوم بدعم القيادة الفلسطينية وتؤثر في تشكيل السياسات والقرارات، بينما كان لسوريا تأثير كبير قبل التطورات الحالية من خلال دعمها لحماس وقوى المقاومة، مما يؤثر في التوازن الإقليمي[2].

دول الطوق العربية، وهي الدول المجاورة لفلسطين، قد فرضت قيوداً ومنعت العديد من الأنشطة الفلسطينية داخل أراضيها. على سبيل المثال، تم تقييد نشاط المنظمات الفلسطينية، وحظر الاجتماعات السياسية، وتقييد حرية التنظيم والتجمع. هذا التدخل السياسي والأمني من قبل الحكومات العربية قد أدى إلى عرقلة الجهود الفلسطينية لتنظيم نفسها بشكل فعّال وتحقيق التقدم نحو أهدافها الوطنية.

تم منع عقد الانتخابات أو تأجيلها بشكل متكرر، مما أثر سلباً على تحقيق التمثيل السياسي الفلسطيني وإرساء ديمقراطية قوية داخل الشعب الفلسطيني. كما قد يتم إعطاء السماح ببعض الأنشطة الفلسطينية، لكن ذلك عادةً يكون مرتبطاً بتحقيق أهداف سياسية للدول المضيفة، مما يضع الفلسطينيين في مواقف صعبة ويجعل تحقيق أهدافهم يتطلب تحملاً لعواقب سياسية قد تكون باهظة.

[1] محسن صالح، المعوقات العشر للمصالحة الفلسطينية، المرجع السابق.

[2] مركز الجزيرة للدراسات، المصالحة الفلسطينية، ترتيبات السلطة وسقف منظمة التحرير، 2012، الصفحة 4.

3) التأثير الدولاتية ومافوق الدولاتية:

التأثيرات الدولية وما فوق الدول على الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي تتضح من خلال شروط الاعتراف بأي حكومة فلسطينية من قبل الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. هذه الشروط تشمل الاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقيات المبرمة معها، ونبذ الأعمال الإرهابية، ما يشير إلى رفض المقاومة الفلسطينية المسلحة. حركة فتح أعلنت استعدادها للالتزام بهذه الشروط، بينما ترفض حركة حماس هذه الشروط بشكل قاطع[1].

تأثير المواقف الغربية، وخاصة الموقف الأمريكي، له دور كبير في تشكيل مسار المشروع الوطني الفلسطيني. فدعم الولايات المتحدة لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط يُعد ثابتاً في سياساتها الخارجية. هذا الدعم يمكن أن يقوّض الجهود الفلسطينية لتحقيق أهدافها الوطنية، ويزيد من الصعوبات التي تواجهها في الوصول إلى حلول سلمية وعادلة، الدعم الأمريكي القوي لإسرائيل يعتبر عاملاً رئيسياً في تحديد مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. الولايات المتحدة لطالما كانت تقف بقوة إلى جانب إسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وهو الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على الديناميات الإقليمية[2].

على سبيل المثال، الولايات المتحدة لها نفوذ كبير في السياسات الخارجية للدول العربية والإقليمية، وقد تستخدم هذا النفوذ لتحديد مواقفها تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. كما أنها تلعب دوراً مهماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث يمكن لقوة الفيتو الأمريكية تحديد مسار القرارات المتعلقة بالصراع.

بالإضافة إلى ذلك، تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر في العملية السياسية الفلسطينية، محاولة.

[1] محسن صالح، المرجع نفسه.

[2] مركز الجزيرة للدراسات مرجع سبق ذكره

أحداث "طوفان الأقصى":

كانت بمثابة نقطة تحول في المواقف الدولية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[1]، خاصة في ظل الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس. تركيا وجدت نفسها مضطرة لإعادة تقييم موقفها بسبب تصاعد العنف في المسجد الأقصى. أدانت تركيا بشدة العمليات العسكرية الإسرائيلية ودعت إلى حماية المقدسات الإسلامية، مما أدى إلى توتر جديد في العلاقات الثنائية.

في المقابل، الإمارات العربية المتحدة، رغم توقيعها على اتفاقية التطبيع مع إسرائيل كجزء من اتفاقات أبراهام، أظهرت موقفًا أكثر توازنًا. الإمارات أدانت العنف ودعت إلى التهدئة، محاولةً الموازنة بين علاقاتها الجديدة مع إسرائيل وضرورة التضامن مع الفلسطينيين.

إيران، المعروفة بدعمها القوي لحماس والفصائل المسلحة، استغلت أحداث "طوفان الأقصى" لتعزيز موقفها المناهض لإسرائيل. أدانت إيران بشدة التصعيد الإسرائيلي ودعت إلى وحدة الفصائل الفلسطينية لمواجهة العدوان. قطر، بدورها، قدمت دعمًا إنسانيًا وماليًا لقطاع غزة وأدانت الاعتداءات الإسرائيلية، داعية المجتمع الدولي للتدخل لحماية الفلسطينيين.

لعبت مصر دور الوسيط الفعّال بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، وسعت جاهدة لتحقيق تهدئة الأوضاع من خلال مفاوضات وقف إطلاق النار. هذا الدور عزز من مكانة مصر كوسيط رئيسي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. الاتحاد الأوروبي أيضًا دعا إلى وقف التصعيد والعودة إلى المفاوضات، مع بعض الدول الأعضاء[2] التي بدأت تنتقد السياسات الإسرائيلية بشكل أكثر وضوحًا نتيجة لتصاعد العنف.

على الصعيد الداخلي، كشفت أحداث "طوفان الأقصى" عن عمق الانقسام بين حركتي فتح وحماس. حماس تبنت موقفًا عسكريًا دفاعًا عن الأقصى، بينما فضلت فتح الطرق الدبلوماسية

[1] طوفان الاقصى، الاسباب والتبعيات، مركز الفلسطيني للدراسات 2023.

[2] الانقسام الفلسطيني في ظل التصعيد الاخير، الشرق الاوسط.

والمقاومة الشعبية. هذا التباين في الاستراتيجيات أدى إلى تفاقم التوترات بين الفصائل وزاد من صعوبة تحقيق الوحدة الوطنية.

كان واضحا التأثير المباشر لهذا الانقسام على الساحة الدولية. الدول التي تدعم فتح سعت إلى تعزيز الحلول الدبلوماسية، بينما دعمت الدول المؤيدة لحماس موقفها المقاوم. هذا التباين في المواقف الدولية أضعف الموقف الفلسطيني بشكل عام، حيث أصبح من الصعب تقديم جبهة موحدة في المحافل الدولية.

يبدو مستقبل القضية الفلسطينية في ظل هذا الانقسام معقدًا. إذا استمر الانقسام، فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تتدهور بشكل أكبر، مما يعرض الفلسطينيين لمزيد من المعاناة والتشتت. على النقيض، تحقيق الوحدة الوطنية بين الفصائل يمكن أن يعزز من القدرة على التفاوض بفعالية، ويوحد الموقف الدولي لدعم حقوق الفلسطينيين بشكل أقوى. تعزيز الحوار والتفاهم بين حركتي فتح وحماس يعد خطوة أساسية نحو تحقيق هذا الهدف، مما يسهم في تحسين الوضع الداخلي وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

سيناريوهات المستقبلية للانقسام الفلسطيني:

يعد الانقسام الفلسطيني بين حركة فتح وحركة حماس من أكثر القضايا تعقيداً التي تؤثر على المشهد السياسي الفلسطيني. لفهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل هذا الانقسام، يجب مراعاة عدة عوامل داخلية وخارجية، سياسية واجتماعية واقتصادية. فيما يلي استعراض للسيناريوهات الرئيسية الممكنة:

1. سيناريو المصالحة الوطنية:

قد يتحقق سيناريو المصالحة الوطنية إذا نجحت الجهود المحلية والإقليمية في تحقيق توافق بين حركتي فتح وحماس. هذه المصالحة تتطلب حواراً وطنياً جاداً وتفاهماً على برامج مشتركة تخدم المصلحة الوطنية. بدعم من الدول العربية والمجتمع الدولي، يمكن أن يؤدي هذا السيناريو إلى تعزيز الموقف الفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل وتحسين العلاقات الدولية. من

الناحية الاقتصادية، من المحتمل أن يتحقق نمو أكثر استقراراً وزيادة الدعم والمساعدات الدولية. وعلى الصعيد الاجتماعي، ستعزز المصالحة التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية، مما يساهم في بناء مجتمع فلسطيني أكثر استقراراً ووحدة.

2. سيناريو استمرار الانقسام:

إذا استمرت الخلافات السياسية والأيديولوجية بين حركتي فتح وحماس، وفشلت الجهود الإقليمية والدولية في تحقيق اتفاق مصالحة، فإن هذا السيناريو سيبقي على الانقسام السياسي والإداري بين الضفة الغربية وقطاع غزة. سيؤدي استمرار الانقسام إلى ضعف الموقف الفلسطيني في الساحة الدولية، واستمرار التحديات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، وتراجع الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الدولية. اجتماعياً، سيعمق الانقسام التوترات الاجتماعية ويزيد من معاناة المواطنين الفلسطينيين.

3. سيناريو التدويل أو الوصاية الدولية:

قد يتزايد الضغط الدولي لوضع حد للانقسام الفلسطيني من خلال فرض حلول خارجية. في هذا السيناريو، قد تتدخل الأمم المتحدة أو قوى دولية أخرى لتنسيق الجهود لتحقيق الوحدة أو لفرض إدارة مشتركة. سياسياً، يمكن أن يحسن هذا الوضع السياسي بفرض حل خارجي، لكنه قد يواجه مقاومة داخلية. من الناحية الاقتصادية، قد يزيد هذا السيناريو من المساعدات الدولية والدعم الاقتصادي، لكن يمكن أن تواجه هذه الحلول تحديات في الاستمرارية والاستدامة. اجتماعياً، قد يتعزز التماسك الاجتماعي مؤقتاً، ولكن قد تكون هناك مقاومة لفرض الحلول الخارجية.

4. سيناريو السيطرة الكاملة لأحد الأطراف:

في هذا السيناريو، يمكن أن تؤدي تغييرات سياسية داخلية إلى سيطرة أحد الفصائل، سواء فتح أو حماس، على كامل الأراضي الفلسطينية. يمكن أن يتعزز هذا السيناريو من خلال زيادة الدعم الدولي لأحد الفصائل. سياسياً، قد يعيد هذا السيناريو تشكيل الهياكل السياسية، ولكنه

يمكن أن يؤدي إلى مزيد من القمع والنزاعات الداخلية. اقتصادياً، قد يكون هناك تحسن مؤقت إذا كان الفصيل المسيطر يتمتع بدعم دولي كبير. اجتماعياً، يمكن أن يزيد هذا السيناريو من التوترات والانقسامات الداخلية إذا شعر جزء كبير من السكان بالتهميش.

5. سيناريو الفدرالية أو الكونفدرالية:

في حال توفر الإرادة السياسية الكافية لدى الفصائل الفلسطينية لقبول فكرة الفدرالية أو الكونفدرالية، يمكن أن يقدم هذا النموذج حلاً وسطاً يضمن لكل فصيل درجة من الحكم الذاتي، الموارد بشكل عادل وتعزيز التعاون الاقتصادي. اجتماعياً، يمكن أن يقلل من التوترات الداخلية إذا تم إدارة المناطق بشكل يراعي الخصوصيات المحلية ويعزز الهوية الوطنية المشتركة.

مع وجود حكومة مركزية مشتركة. قد يسهم هذا السيناريو في تحسين الظروف الاقتصادية إذا تم توزيع السيناريوهات المستقبلية للانقسام الفلسطيني متعددة ومعقدة، وكل منها يعتمد على مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تحقيق المصالحة الوطنية هو السيناريو الأمثل لتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي. ومع ذلك، فإن الواقع يشير إلى أن استمرار الانقسام يبقى احتمالاً قوياً ما لم تتضافر الجهود الداخلية والدولية بشكل فعّال لتحقيق الوحدة الفلسطينية.

خلاصة الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل انعكاسات الانقسام الفلسطيني على مختلف جوانب الحياة الفلسطينية والمشروع الوطني. بدايةً، تم استعراض تأثير الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني، حيث أدى إلى تراجع جهود تحقيق الأهداف الوطنية مثل إقامة الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال، مما أضعف الوحدة الوطنية وزاد من تشتت الجهود السياسية.

فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أثر الانقسام بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني، حيث شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة تدهوراً كبيراً في النمو الاقتصادي، وارتفاعاً في معدلات الفقر والبطالة، وتراجعاً في مستوى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. اجتماعياً، عمق الانقسام الفجوة بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وأثر على التماسك الاجتماعي والنسيج المجتمعي، وأضعف الهوية الوطنية المشتركة.

كما تناول الفصل انعكاسات الانقسام على السياسة الخارجية الفلسطينية، حيث أدى إلى تباين في المواقف والخطوات الدبلوماسية بين الأطراف الفلسطينية، مما أضعف الموقف الفلسطيني على الساحة الدولية، وقلل من فعالية التمثيل الفلسطيني في المحافل الدولية.

تطرقنا أيضاً إلى مواقف الدول العربية والدولية من الانقسام، حيث كانت هناك اختلافات في المواقف، فمنها من دعم أحد الأطراف على حساب الآخر، بينما سعت بعض الدول للوساطة والعمل على إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية.

في نهاية الفصل، تم استعراض مساعي الدول للمصالحة، حيث بذلت جهود مختلفة من قبل دول مثل مصر وقطر لتحقيق الوحدة الفلسطينية، وتقديم مبادرات لحل الخلافات. كما تم تقديم سيناريوهات مستقبل الانقسام، بما في ذلك سيناريو المصالحة الوطنية، وسيناريو استمرار الانقسام، وسيناريو التدويل أو الوصاية الدولية، وسيناريو السيطرة الكاملة لأحد الأطراف، وسيناريو الفدرالية أو الكونفدرالية، مما يوضح الاحتمالات المختلفة لتطور الوضع الفلسطيني في المستقبل.

خاتمة

خاتمة:

تعرض النظام السياسي الفلسطيني لسلسلة من الأزمات بعد وفاة الشهيد ياسر عرفات، أبرزها الفلتان الأمني والخلافات الحادة بين الفصائل الفلسطينية. نتيجة لهذه الأزمات، اتجهت الفصائل إلى الحوار بهدف الوصول إلى حلول، وتمخض هذا الحوار عن اتفاق القاهرة عام 2005. شمل الاتفاق العديد من البنود الهامة، من بينها تحديد الإجراءات والضوابط المتعلقة بالانتخابات التشريعية الثانية وضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في مختلف المجالات. كما أوضحت حركة حماس أن قرارها بخوض الانتخابات لا يستند إلى مبادئ أوسلو التي انتهت عمليًا بعد محادثات كامب ديفيد الثانية واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، بل يستند إلى اتفاق القاهرة؛ باعتباره المرجعية السياسية التي تحكم السلوك السياسي للفصائل الفلسطينية في المرحلة المقبلة.

حدث الانقسام الفلسطيني في عام 2007، ولم يكن مفاجئًا بل كان له جذور تمتد إلى بدايات الانتفاضة الأولى عام 1987 وتأسيس حركة حماس في نفس العام. نظرًا لأن حماس كانت تُعتبر بديلاً لحركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد نشأت توترات بين الفصيلين. كما أن الخلافات والانشقاقات داخل فصائل المنظمة ساهمت في تهيئة الأجواء للانقسام. من بين أسباب الانقسام الأخرى الاختلافات الأيديولوجية بين الفصائل؛ حيث ركزت حركة فتح منذ تأسيسها على فكرة تحرير فلسطين، والهوية الوطنية، واستقلالية القرار الفلسطيني بعيدًا عن الأيديولوجيات. في المقابل، تتبنى حركة حماس الإسلام كمنهج لها وتحتكم إليه في كل تصرفاتها، مطالبة حركة فتح بتبني هذا المنهج والتراجع عن التنازلات السياسية التي قدمتها لإسرائيل.

تبعت الانقسام الفلسطيني سلسلة من الأحداث المأساوية، بما في ذلك الفلتان الأمني، وأعمال القتل، والاعتداءات على المقرات والأفراد، وانتشار الفساد والفوضى. كما شهدت الأوضاع الاقتصادية والسياسية تدهورًا حادًا. سيطرت حركة حماس بشكل كامل على قطاع غزة وأجرت

عملية تطهير سياسي واسعة شملت اعتقال واحتجاز المئات. ظهرت مسيرات ومظاهرات مسلحة بقيادة محمد دحلان، وتفاقمت والمشاجرات السياسية. امتنعت حركة فتح عن المشاركة في الحكومة وفرضت شروطًا على حماس، مما أدى إلى زيادة تردي الأوضاع في فلسطين وإحداث حالة من التخبط والارتباك الداخلي. في النهاية، تمكنت حماس من إحكام سيطرتها على قطاع غزة، لكنها فقدت الاعتراف الإقليمي والدولي بسبب هذه السيطرة، مما أدى إلى فرض حصار شديد على القطاع من قبل الدول العربية والإقليمية والدولية، وأدى إلى معاناة حماس من الإغلاق التام والحصار الشامل.

ونتيجة للأحداث المتعاقبة التي أعقبت الانقسام، أصبح من الضروري اتخاذ خطوة جادة وصادقة لإنهاء حالة الاقتتال وتوحيد الصف الفلسطيني. تمثلت هذه الخطوة في المبادرة اليمنية التي أبرمت في عام 2007، وهدفت إلى إعادة الأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل 13 يونيو 2007. نصت المبادرة على الالتزام بما تعهدت به منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، واستئناف الحوار بناءً على اتفاق القاهرة لعام 2005 واتفاق مكة لعام 2007. أكدت المبادرة على وحدة الشعب الفلسطيني وعدم قابليته للتجزئة، وأن السلطة الفلسطينية تتكون من رئاسة منتخبة، وبرلمان منتخب، وسلطة تنفيذية ممثلة بحكومة وحدة وطنية. كما شددت على ضرورة الالتزام بالشرعية الفلسطينية بجميع مكوناتها، إضافة إلى بنود أخرى وردت في الاتفاقية.

كان للانقسام العديد من الآثار السلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في فلسطين. فقد خدم الانقسام مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى، حيث ساعدها على تشتيت الشعب الفلسطيني وتقسيم فلسطين، مما أدى إلى تضييع الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك حق العودة للاجئين وحقوقهم في العودة إلى ديارهم، وكذلك ضياع ما تبقى من القضية الفلسطينية.

بسبب هذا الوضع، ظهرت مواقف متعددة سواء على المستوى الفلسطيني، الدولي، الإقليمي، أو العربي. فبعضها يدين الانقسام، بينما يؤيد البعض الآخر هذا الانقسام نظرًا للمصالح

السياسية والاقتصادية التي تخدمهم. على سبيل المثال، كانت إسرائيل والولايات المتحدة مع استمرار الانقسام؛ لأن ذلك يخدم أهدافهما ومصالحهما. بالمقابل، كانت بعض الدول العربية مثل مصر ضد هذا الانقسام، بسبب المصالح الاستراتيجية والجغرافية الخاصة بها. استمرار الانقسام كان سيؤدي إلى هجرة كثير من أبناء غزة إلى مصر، مما يمكن أن يسبب انفجارًا سكانيًا في مصر وزيادة الفوضى والفلتان الأمني. لذلك، حاولت مصر أن تلعب دور الوسيط بين الفصيلين وقدمت عدة محاولات للتوفيق بينهما. أما الفصائل الفلسطينية نفسها مثل الجبهتين الشعبية والديمقراطية، فقد أدانت هذا الانقسام دون تحميل أي طرف مسؤولية خاصة. يظهر بوضوح أن كل فصيل من الفصائل الفلسطينية يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة والوصول إلى مكانة رفيعة في السلطة والمجتمع. فالفصائل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ترغب في الحفاظ على سلطتها ومكاسبها، وبالتالي تفضل استمرار حكم حركة فتح. بينما ترغب الفصائل المؤيدة لحماس في الوصول إلى المناصب والسلطة، مما يوضح أن الصراع الفلسطيني يرتبط أساسًا بالسيطرة على السلطة والمناصب الرفيعة. من المفترض أن تلعب الدول العربية دور الوساطة للوصول إلى حل وتصحيح الوضع، وهذا للحفاظ على المصالح المشتركة مع فتح وحماس وحتى مع إسرائيل. ومع تدهور الأوضاع في فلسطين، قام الرئيس محمود عباس بدعوة إلى انتخابات جديدة كمحاولة أخيرة لإنهاء الانقسام واستعادة نشاط النظام السياسي الفلسطيني، وتسليط الضوء على قضية فلسطين على الساحة الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

1. ابراهيم، ابراش، **صناعة الانقسام الفلسطيني النكبة الفلسطينية الثانية.** دار الجندي، 2015.
2. ابو خالد، عوض، **وضعت الاوطان الاعمال الكاملة للمحور الثقافي في ذكر النكسة.** شبكة فلسطين للحوار.
3. ابو عودة، عمران، **قضية المصالحة في الخطاب السياسي الفصائلي.** 2014
4. ابورمان محمد، **السياسة الاردنية وتحدي حماس استكشاف المناطق الرمادية ومقاربة فجوة المصالح** المشتركة.الاردن،2009.
5. ابوعباه سعيد، **الديبلوماسية تاريخها مؤسساتها، انواعها، قوانينها.** دار الشيماء للنشر والتوزيع ،2009.
6. ابوعمر **الحركة الاسلامية في الضفة والقطاع.** مؤسسة الاسوار،1998.
7. ارشيد سامر، **حركة فتح والسلطة الفلسطينية تداعيات اوسلو والانتفاضة الثانية.** المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله –فلسطين، 2007
8. إسماعيل علي محمد، **الجذور الفكرية لانحراف الشخصية اليهودية.** دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة،2010.
9. الاشعل عبد الله، **مخاطر الشقاق على القضية الفلسطينية،** مكتبة جزيرة الورد. القاهرة،2010.
10. انيس مهدي، **الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي،** دارا سامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

11. إيهاب كمال **ستون، عاما من الصراع العربي الإسرائيلي**، هيئة النيل العربية، مصر، 2008

12. برهان الدجاني، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1965**.مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

13. بشير موسى نافع، **الوضع الفلسطيني الازمة والمصالحة ومستقبل الحركة الوطنية.** مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008.

14. جبارة تيسير، **دور الحركات الاسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة.** دار الطرقان، عمان، 1992.

15. الحمزاوي نسمة، **أثر الانقسام الفلسطيني على جهود تسوية القضية.** المكتب العربي للمصارف، 2018.

16. رائد نعيرات وسليمان بشارات، **النظام السياسي الفلسطيني واشكاليات الاصلاح واليات التفعيل.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2016.

17. رياض، حمودة ياسين، **تاريخ القدس السياسي والحضاري**، دار الوائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

18. سعد،وائل احمد ،الحصار، **دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات اسقاط حكومة حماس.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

19. صالح محسن محمد، **التقرير الاستراتيجي 2006**.مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، 2007

20. صالح محسن محمد، **التقرير الاستراتيجي 2007**.مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت لبنان، 2008.

21. صلاح خلف، **فلسطين بلاهوية**، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1998.

22. عبد الحليم الجبيصي، **المؤامرة الصهيونية على غزة المحرقة بين مكر التخطيط ووحشية التنفيذ**. دار الكتاب العربي.

23. عبد الرحمان رائد، **الانتخابات في فلسطين والاعتبارات القانونية والسياسية**. فلسطين للأبحاث والمعلومات، 1995.

24. عبد الرحمان انس، **القضية الفلسطينية بين ميثاقين**، الكويت، مكتبة دار البنيان،1998.

25. عبد الوهاب الكيالي، **الموجز في تاريخ فلسطين الحديث**. لمؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1971.

26. عماد جاد واخرون، **الفصائل الفلسطينية من النشأة الى حوارات الهدنة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005.

27. عمر عبد العزيز، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005.

28. عيتاني، مريم، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في ادارة السلطة الفلسطينية (2006-2007)**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،بيروت –لبنان،2008.

29. فيصل نعمان، **الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2012.

30. القرضاوي يوسف، **الاخوان المسلمين سبعون عاما في الدعوة والتربية**. بيروت، مؤسسة الرسالة،2001.

31. محمد عبد الحليم، **الدعوة الاسلامية احداث صنعت التاريخ** القاهرة، دار الدعوة، 1980.

32. محمد فاروق الخالدي، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام**. دار الراوي الامام العربية،2001.

33. **الموجز في تاريخ فلسطين الحديث** المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1971.

34. الياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى 1949**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.

الكتب والمؤلفات باللغة الانجليزية:

1. Larrabee, F, Nader, A. (2013).Israel and the Palestinian issue.
    a. In Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East.
2. Pettengill, J, Ahmed, H. (2011). Regional Actors and the fatah-hamas Unity Deal.
3. Zanotti, J. (2018). The Palestinians: background and US Relations. Congressional Research Service

الرسائل والمذكرات العلمية:

1. ابراش ابراهيم، **تداعيات الاتفاق بين ايران والغرب على القضية الفلسطينية**، مسارات، لجنة السياسات، (16 افريل 2015)

2. أبو ركبة طلال، **التحولات السياسية في فلسطين وتداعياتها على قيم التسامح في المجتمع الفلسطيني (1994-2014)**. جامعة الأزهر ،غزة ،2011.

3. الاغا، محمد عودة، **العلاقات القطرية –الايرانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية (2006-2013). جامعة الأزهر، غزة،2015.**

4. أية زهير جهاد الله، **الانقسام الفلسطيني 2007، الظروف والتداعيات.** جامعة الخليل، فلسطين، 2019.

5. سامر رشيد، بني عودة، **تداعيات الانقسام الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية (2007-2016)**. جامعة النجاح الوطنية،نابلس،2017.

6. شقير، شفيق، **الموقف التركي والقطري من القضية الفلسطينية والمسارات المستقبلية.** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

7. عمرونبيل، **الانقسام الشعبي**، جريدة الحدث الفلسطيني (16 مارس 2019)، العدد 116.

8. عودة كفاح، **احداث حزيران (2007) في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيا وتكتيكيا**. جامعة النجاح، نابلس–فلسطين،2009.

9. فاتح شباني، **اتفاقية اوسلو الدوافع والمواقف** الرواق للداراسات الاجتماعية والانسانية، 2001،

10. محمد علي حسن، **جذور الانقسام الفلسطيني –مقاومة حماس ومفاوضة فتح–**، نبض الخليج 2017.

المقالات والمجلات:

1. مهند عبد الحميد، **الصراع على فتح، مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد 87**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 2011.

2. نصار رامي منسي، **الانقسام السياسي الفلسطيني والدور الرقابي للمجلس التشريعي** جامعة الأقصى، غزة 2016.

المواقع الالكترونية:

1. هديل البكري، **ماهية حدود فلسطين.**

https://www.palestinapedia.net

2. **أين تقع فلسطين**، موضوع:

https://www.mapsofworld.com

3. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا: **الموقع الاستراتيجي لدولة فلسطين:**

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2401#swipe-menu

4. الاناضول تنشر: **اعلان الجزائر للمصالحة الفلسطينية –مساع رغم عراقيل:**

https://www.aa.com.tr/ar/

5. موقع الجزيرة، **ابرز الاتفاقيات بين فتح وحماس في الضفة 10 أعوام:**

https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2017/10/12/

6. موقع الجزيرة، **حماس وفتح أنهتا جولة محادثات برعاية الرئيس السنغالي:**

https://www.aljazeera.net/amp/news/2008

7. موقع الجزيرة، **فتح وحماس توقعان وثيقة المبادرة اليمنية 2008:**

/https://www.aljazeera.net/amp/news/2008/3/23

8. موقع فرانس 24، **حماس وفتح ترحبان بمسودة الرؤية المصرية للمصالحة:**

https://www.france24.com/ar/20081021

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة 01

الإطار العام للدراسة

1. المشكلة البحثية.....05
2. الفرضيات.....05
3. أهمية الدراسة.....06
4. الأهمية العلمية والعملية.....06
5. أسباب اختيار الموضوع.....07
6. مجالات الدراسة.....08
7. الأدبيات والدراسات السابقة 09
8. مناهج الدراسة واقترابتها.....12
9. مفاهيم الاجرائية للدراسة 12
10. صعوبات الدراسة.....13

الفصل الأول: الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية 14

تمهيد..... 15

المبحث الأول: أهمية الموقع الاستراتيجي لدولة فلسطين 16

المطلب الأول: موقع دولة فلسطين.....16

المطلب الثاني: الاهمية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.....18

المبحث الثاني: خلفيات القضية الفلسطينية: من وعد بلفور إلى الصراع الاسرائيلي . 22

المطلب الأول: الخلفية التاريخية 22

المطلب الثاني: الحروب العربية الاسرائيلية..... **43**

المبحث الثالث: الوضع الداخلي الفلسطيني..... 56

المطلب الأول: مسار السلطة الفلسطينية.....56

المطلب الثاني: النظام السياسي الفلسطيني 58

خلاصة الفصل الأول..... 62

الفصل الثاني: تاريخ الانقسام السياسي الفلسطيني..... 63

تمهيد..... 64

المبحث الأول: مظاهر الانقسام السياسي الفلسطيني 65

المطلب الأول: مفهوم الانقسام الفلسطيني وجذوره.....65

المطلب الثاني: أسباب الانقسام الداخلي ودوافعه.....70

المطلب الثالث: مراحل الانقسام السياسي الفلسطيني.....71

المبحث الثاني: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)..... 74

المطلب الاول: نشأة حركة فتح 74

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف حركة فتح 75

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لحركة التحرير الفلسطيني.....77

المبحث الثالث: حركة المقاومة الاسلامية (حماس)..... 79

المطلب الأول: ظروف نشأة حركة حماس 79

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف حركة حماس 82

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لحركة حماس.....84

خلاصة الفصل الثاني..... 88

الفصل الثالث: مستقبل القضية في إطار الصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس. 89

تمهيد..... 90

المبحث الأول: أثر الانقسام السياسي الداخلي على القضية الفلسطينية..... 91

المطلب الأول: أثر الانقسام الفلسطيني على المشروع الوطني.....91

المطلب الثاني: أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.....96

المطلب الثالث: أثر الانقسام الفلسطيني على الدبلوماسية الفلسطينية وسياستها الخارجية ..

..... 101

المبحث الثاني: مواقف الدول من الانقسام الفلسطيني.....108

المطلب الاول: المواقف الدولية من الانقسام..... 108

المطلب الثاني: مواقف الدول العربية من الانقسام الفلسطيني..... 115

المبحث الثالث: المساعي المختلفة للمصالحة والعراقيل.....126

المطلب الأول: المساعي المختلفة للمصالحة وانهاء الانقسام 126

المطلب الثاني: العراقيل التي تعترض المصالحة الوطنية الفلسطينية..... 134

سيناريوهات المستقبلية للانقسام الفلسطيني.....144

خلاصة الفصل الثالث.....145

خاتمة 147

المصادر والمراجع.....151

فهرس المحتويات.....158

قائمة الأشكال.....161

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
	توضح الحدود الفلسطينية قبل الاحتلال الصهيوني	17
	توضح اكتشاف حقل غاز مارين في مياه المتوسط	21
	توضح حدود فلسطين بعد قرار التقسيم (181)	39
	توضح هيمنة اسرائيل على الاراضي الفلسطينية	55

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	يمثل نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية لسنة 2006	68